جامعة د. مولاي الطاهر – سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم علوم سياسية وعلاقات دولية

واقع التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي الجزائر كنموذج

مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر تخصص سياسات عامة وتنمية

إعداد الطالب:
- بن ماحي محمد

إشراف الأستاذ:
- أ. موكيل عبد السلام

لجنة المناقشة :

الأستاذ (ة)	أ. موكيل عبد السلام	مشرفا
الأستاذ (ة)	أ. شيخاوي أحمد	رئيسا
الأستاذ (ة)	أ. شبلي محمد	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

1435 -1436 هـ/2014-2015 م

التشكرات

قال الله تعالى:" وإن ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون" صدق الله العظيم

(الاية 37 من سورة النمل)

*الحمد لله الذي هدانا للعلم و سهل لي إنجاز هذا العمل المتواضع فله الشكر و الثناء على النعمة التي تقدر و لا تحصى، و الصلاة و السلام على سيد الأنبياء و المرسلن

*مصداقا لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

(صدق رسول الله صلى الله عليه و سلم)

*كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل: موكيل عبد السلام الذي تحمل أعباء الإشراف على هذه المذكرة، و ما قدمه لي من توجيهات و إرشادات قيمة في سبيل إنجاز هذه الدراسة، حفظه الله و بارك له في عمره

*كما أتوجه بالشكر أيضا إلى الأساتذة أعضاء اللجنة العلمية لقبولهم مناقشة البحث، كما أنني أحترم الملاحظات القيمة التي يوجهونها لي أثناء المناقشة

*كما أتوجه أيضا بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة د. مولاي الطاهر-سعيدة-

*و الشكر موصول أيضا إلى كل من كان له الفضل في إخراج هذا العمل المتواضع ، و لو بالكلمة الطيبة

الإهداء

*أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل محب للعلم و مقدر للمعرفة، إلى الذين أحبهم من أعماق قلبي.

*إلى قرة عيني "أمي الحبيبة"

لقد رأيت ينابيع الرحمة تتدفق من قلبك الرحيم، فتعلمت منك الرحمة هي مفتاح كل خير، فكم تعلمت على يديك و اقتبست من أخلاقك النبيلة، فجزاك الله خير الجزاء، و أمدك بطول العمر و دوام العافية .

*إلى تاج رأسي "أبي الحبيب"

أسأل الله أن يحفظك لي و يبارك فيك، و يعينك على طاعته و أن يرزقك الصحة و العافية و أن يجعل كل أعمالي في ميزان حسناتك

* إلى الذي علمني حروف الحياة الأولى فاوض عليا كبرياءه بحنوه و عطاءه عمي و أخي أطال الله في عمره، و زوجته الكريمة فاطيمة بلغازي

*إلى جميع إخوتي مصدر سعادتي: سهلاوية، وهيبة، فاطمة الزهراء، نعيمة، إبراهيم،و الكتكوت "معمر"

*إلى جدي و جدتي حفظهم الله و أطال في عمرهما ، و جميع أخوالي و عائلاتهم

*إلى جميع الزملاء و من جمعني القدر بهم في الجامعة، و أصدقائي: عبو عمارة، عيبوط محمد، حاكمي حمزة، بلخيرة وحيد

*إلى كل طلبة العلوم السياسية تخصص سياسات عامة و تنمية

بن ماحي محمد

مقدمة

مقدمة:

تعتبر قضية التنمية السياسية في مقابل الحكم الراشد من أهم القضايا التي شغلت الباحثين قي مجالات السياسة و الإجتماع داخل بلدان العالم الثالث عامة و الوطن العربي بصفة خاصة، ذلك أن الحديث عن التنمية بمعناها الواسع صار محور الخطابات والشعارات التي يرفعها صناع القرار بمختلف مراكزهم داخل تلك الدول، و لما كانت التنمية السياسية شرطا لازما لتحقيق التنمية الإقتصادية و غيرها من مفردات التنمية، فقد انصب الإهتمام بهذه القضية منذ خمسينات القرن الماضي. تتمحور المقاربات العالمية حول التنمية في عالم ما بعد الحداثة على الرباعية القيمية:الحكم الراشد، الديمقراطية، حقوق الإنسان و الإقتصاد الحر، هذا ما جعل الدراسات و المؤتمرات الدولية العالمية و الإقليمية التي تعتقدها الأمم المتحدة و الوكالات التابعة لها ترتبط بهذه الرباعية، عكسه ما ورد في مختلف تقارير التنمية و إعلانات الأمم المتحدة، وأخذ هذا الموضوع يستقطب العلماء الباحثين في علم السياسة حتى قال بعضهم إن التنمية السياسية هي السياسة ذاتها، و ذهب البعض إلى القول أن التنمية السياسية كنظرية تمثل أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في بحثه الدؤوب و المستمر عن وسائل يمكن بواسطتها تحقيق إنسانية الإنسان. إن إعتبار الحكم الراشد هو الحكم الذي يعزز و يدعم و يصون و يقوم على توسيع قدرات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية، جعل الكثير يرى فيه و فلسفة الحكم التي ستؤدي بالضرورة إلى رفع مستويات التنمية المرتبطة بالإنسان من جميع نواحيها.

إن الوضعية التي تعيشها البلدان العربية المتمثلة في محاورها الأساسية، في الإعتماد على الريع النفطي في معظمها، ضعف آليات الرقابة في مختلف المجالات، النقص الفادح في ممارسة المواطنة كسلوك سياسي و عدم فعالية منظمات المجتمع المدني... أضعف الدول العربية

و أدخلها أزمات جعلتها ترضخ لسياسات المشروطية الخاصة بالمنظمات و الدول المانحة بسلبياتها و إيجابياتها. إضافة إلى إضعاف موقفها في المنابر الدولية و منها الأمم المتحدة، هذه الوضعية أدت في النهاية إلى توجه أنظمة الحكم العربية اقتناعا أو رضوخا إلى تبني بعض الإصلاحات السياسية و الإقتصادية، مع المنادات في المنابر الدولية بالحكم الراشد كحل للوضعية التي آلت إليها.

أهمية الموضوع:

إن الوضع الذي تعيشه دول الوطن العربي، و المتسم بعدم قدرتها على تحقيق تنمية سياسية انطلاقا من تجنيد إمكاناتها وفق نسق الحكم الراشد، ممايعطي مضمونا قيما لإدارة السلطة الحاكمة و المجتمع، باتجاه تطوري تنموي و تقدمي، خاصة و أن الأخير وضعته أجهزة دولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي كمقياس لديها في التعامل مع الدول كمنح القروض و الهبات للدول النامية بمفهوم المشروطية، فما كان الحديث عن التنمية السياسية التي عكسته جملة الإصلاحات التي شهدها الوطن العربي خلال تاريخه الحديث، لذلك قلت الدراسات التي تعني بهذا الجانب لاسيما الدراسات العربية و الإسلامية التي تناولت موضوع التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي قضية مسلم بها، فإنها

لا تشكل حتمية تاريخية بل تتطلب إرادة ذاتية و نهج علمي ذاتي قادر على إستيعاب الخطة التاريخة، و من هنا كان الإرتباط و التأثير المتبادل بين التنمية السياسية و الحكم الراشد أمرا مؤكدا، فالتنمية السياسية كعملية إختيار تنطلق من إيديولوجية سياسية معينة، و تهدف على تحقيق سلسلة من التغيرات الثقافية و البنائية و الوظيفية المرتبطة بالظاهرة السياسية، و العملية السياسية ككل تقتضي بالضرورة وجود "حكم راشد" بأطرافه المختلفة التي تناط بها مهمة القيام بالعمليات التي تقوم عليها التنمية السياسية ومن هنا تفوز الدراسة بأهميتها لا لكونها تعالج التنمية السياسية و الحكم الراشد في حد ذاتها بل لأنها تجعل من الوطن العربي موضوعها الرئيسي.

أسباب إختيار الموضوع: تعود أسباب إختيار الموضوع إلى أسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

الأسباب الذاتية: إن أهم ما دفعني إلى إختيار هذا الموضوع – على- تشعبه هو حال أمتنا العربية و ما تعانيه من تخلف و عدم استقرار مؤسف له، حتى صرنا مضربا للمثل في التخلف و الإنحطاط مما دفع أحدهم للقول ساخرا " لو أمكن قيام وحدة سياسية على التخلف لكان العرب أكثر أمة موحدة في القرن الواحد و العشرين"، و بالتالي فقد صار موروثنا التاريخي في قفص الإتهام في مقابل ما يجري في العالم من تطور سريع سبقنا فيه غيرنا. ثم إن الرغبة في البحث عن الموضوع هو ما دفعني لإختيار هذا الموضوع نظرا لخلفية تكويني الدراسي و العلمي و التربوي. لذلك كان هدفي توظيف الجوانب المعرفية و النظرية التي تلقيتها خلال مشواري الدراسي و تطبيقها على موضوع التنمية السياسية

و الحكم الراشد في الوطن العربي و اتخاذ الجزائر في هذا الموضوع كنموج له.

الأسباب الموضوعية

1 /- اعتبار التنمية السياسية مطلبا لابد منه و لا يمكن إغفاله لتحقيق أي نجاح في التنمية الإقتصادية و غيرها.

2- تشعب الدراسات العربية التي تعني بهذا الموضوع و تناقضها أحيانا و اضطرابها أحيانا أخرى، و ذلك نتيجة و قوعها تحت تأثير عناصر أجنبية، و دراسات و نماذج عالمية.

3/- إن تبني التنمية السياسية و الحكم الراشد من طرف المنظمات الدولية و الدول المانحة كأفضل أنماط تسيير و كأحسن أهداف للتنمية يجعلنا ندرس التنمية السياسية والحكم الراشد

الإشكالية:

انطلاقا مما تقدم و تماشيا مع طبيعة العنوان المقترح فقد ارتأينا طرح المشكلة البحثية التالية:

هل يتم تحقيق التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات:

*ما هو المقصود بالتنمية السياسية و الحكم الراشد، و ما هي طبيعة العلاقة بينهما؟

*ما هو واقع التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي ؟

*هل هناك تنمية سياسية حقيقية و حكم راشد فعال في الجزائر؟

الفرضيات:

الفرضيات التي تطرحها هذه الدراسة للنقاش سعيا للتحقيق عن مدى صحتها و من ثم قبولها كمنطلق أساسي لأي عملية سياسية عربية، و في إطار معالجتنا للمشكلة سنتناول الفرضيات التالية:

- التنمية السياسية و الحكم الراشد مفاهيم تعتبر الإنسان هدف التنمية.
- كلما كانت هناك شفافية و مساءلة فعالة في الدول العربية كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية سياسية فعالة.
- كلما كانت هناك تنمية سياسية حقيقية كلما كان حكم راشد فعال في الجزائر.

أما عن **هدف الدراسة:** باختصار فهو تقديم نظرة واقعية معتدلة و دراسة أكاديمية جادة لهذا الموضوع بعيدا عن التطرف و الإرتجالية التي ميزت الكثير من الكتابات السابقة، كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد و اقع التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة.

منهج الدراسة:

إن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف المراحل تستدعي استخدام المناهج المختلفة حتى يتسنى الباحث بلوغ الأهداف التي يتوخاها من دراسته، و من بين المناهج التي تم استخدامها في الدراسة مايلي:

أ-**المنهج التاريخي:** إن فهم الحاضر لا يمكن أن يكون دون فهم الماضي، فلا يمكن دراسة الظاهرة بعزلها عن ماضيها، و يساعد المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي لمختلف المفاهيم الواردة في الدراسة، و كذا تطور طبيعة

ب-**منهج دراسة الحالة:** إن منهج دراسة الحالة يهدف إلى التعمق في دراسة وحدة واحدة سواءا أكانت هذه الوحدة أو الحالة فردا أو منظمة إدارية أو نظام سياسي أو نظام اجتماعي أو دولية أو إمبراطورية أو حضارة وذلك بقصد الإحاطة بهذه الحالة والعوامل المؤثرة فيها وإدراك أبعادها وفهم العلاقات السببية والوظيفية بين مكوناتها ، ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الظاهري للحالة وإنما يتناول جزئياتها وتفاصيلها الدقيقة وكذا العلاقة بينها.

صعوبات الدراسة: لا شك في أي دراسة علمية تخصصية تواجه قدرا من المعضلات و المعوقات تتفاوت و طبيعة موضوع البحث و أهميته، و ما على الباحث إلا أن يحاول قدر الإستطاع مواجهة هذه المعضلات و المعوقات و السيطرة عليها، و تجاوزها لغرض نجاح بحثه بصورة علمية، فقد تلخصت صعوبات هذه الدراسة في:

1/-شمولية البحث و سعته مما يؤدي إلى تفلت الكثير من جزئياته.

2/- نوعية المراجع المتوفرة، إذ أن معظمها يفتقر إلى الدراسة الأكاديمية المتخصصة و يغلب عليها الطابع الوصفي و الشكلي، دون التأصيل العلمي السياسي.

3/- قلة المراجع في المكتبات نتيجة غياب التسهيلات اللازمة لذلك.

أسلوب جمع المعلومات:

إن الباحث من خلال هذا الموضوع التنمية السياسية و الحكم الراشد يمكن أن يعتمد على الأدوات التالية في جمع المعلومات وهي:

الكتب : وهي مصدر أساسي لكل بحث ولا يمكن لأي باحث الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال.

التقارير : وهي تفيد الباحث بشكل فعال وأساسي من خلال توفيرها لمعطيات ومعلومات تضفي الدقة والموضوعية على الظاهرة محل الدراسة .

الأنترنيت : وقد صارت من الأدوات الحديثة في البحث التي لا غنى لأحد عنها وذلك بفعل مواكبتها لجميع الدراسات والأبحاث الحديثة وتقديمها لمعطيات متجددة .

المقالات : والمتوفرة في المجلات والدوريات ، وهي بدورها تضيف معلومات جديدة وتبحث في أبعاد الظاهرة محل الدراسة.

أدبيات الدراسة:

أولا/- حول التنمية السياسية:

من بين أهم الدراسات في هذا الموضوع، دراسات صامويل هنتنجتون " huntington" ولوسيان باي"pye" و قد نشرت أفكارهما في كتاب " الديمقراطية في العالم الثالث" فرآى هنتنجتون أن ثمة ثلاث مقومات للحداثة السياسية و هي (ترشيد السلطة – التمايز – المشاركة) –أما باي فقد وضع خمس سمات لظاهرة التخلف السياسي(أزمة الهوية –الشرعية و المشاركة – التغلغل- وأزمة التوزيع).

– كتابات آلموند" Almound" لاسيما كتابه السياسة في البلدان النامية حيث تعرض لأهم المشاكل السياسية التي تتخبط فيها تلك البلدان.

– و يلاحظ أن جل الكتابات في ذلك الوقت كانت كتابات غربية، أما الكتابات العربية فكانت قليلة جدا، و قد جمع الدكتور عبد الحليم الزيات تلك الكتابات حتى عام 1983م فوجدها لا تربو عن العشرين، معظمها مقالات تفتقر إلى " تقويم المنهج العلمي"، و قام بدوره بدراسة جادة حول التنمية السياسية.

–كما لا ننسى بعض المؤلفات القيمة مثل كتاب أحمد وهبان " التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية".

–كتاب رشاد القصبي " دراسات في التنمية السياسية".

–كتاب أحمد فروان " التنمية و التحديث في الوطن العربي".

–كتاب "التنمية السياسية و السياسة المقارنة" لمحمد زاهي بشير المغربي.

–أخيرا كتاب " نظرية التنمية السياسية" لريتشارد هيجرت...و غيرها.

ثانيا /–الحكم الراشد: ورد في الموضوع دراسات عن الحكم الراشد من خلال هذه الدراسات:

– كتاب للدكتور زهير عبد الكريم الكايد، صدر عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية عام 2003م، حيث تناول هذا الكتاب الحكمانية في سبعة فصول.

-التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الراشد و الديمقراطية: دراسة للدكتور كمال رزيق من جامعة تلمسان-الجزائر- نشرها في المجلة الإلكترونية(علوم انسانية).

تقسيم الدراسة:

للإحاطة بموضوع الدراسة وهو : التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي ارتأى الباحث أن يعالج هذا الموضوع من خلال مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة:

الفصل الأول: ويمثل الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية و الحكم الراشد، و ينقسم إلى ثلاثة مباحث، إهتم المبحث الأول بتحديد المدلول النظري لمفهوم التنمية السياسية بتناول المصادر الفكرية لمفهوم التنمية السياسية، و أهم المداخل النظرية لدراسته مع تحليل مفصل لأزماتها كما حددتها المقاربات النظرية أما في المبحث الثاني فتم تخصيصه لتحديد المدلول النظري للحكم الراشد و تطوره التاريخي إضافة إلى مفهومه و تحديد فواعله الرسمية و معاييره. أما فيما يخص المبحث الأخير فقد خصص للعلاقة التي تربط التنمية السياسية بالحكم الراشد.

الفصل الثاني: و يشمل الدراسة التحليلية لواقع التنمية السياسية في الوطن العربي و ذلك في المبحث الأول، و تخصيص المبحث الثاني للحكم الرشد من خلال دراسة الوضع العربي و تبني الحكم و أيضا تحديد المجتمع المدني العربي، و بالنسبة للمبحث الأخير تحديد أفاق و معوقات التنمية السياسية والحكم الراشد في الوطن العربي.

الفصل الثالث: أما في هذا الفصل قد خصصته لدراسة الموضوع من الجانب التطبيقي لنموذج الجزائر، حيث في المبحث الأول سلطت الضوء على طبيعة النظام السياسي الجزائري و التنمية السياسية في الجزائر، أما المبحث الثاني حول إشكالية الحكم الراشد في الجزائر، كما كان المبحث الثالث يتناول الأزمات و العوائق التي كان من ضمنها الفساد و في الأخير الآفاق.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنمية

السياسية والحكم الراشد

تمهيد:

هذا الفصل هو إطار نظري مفاهيمي يتناول فيه مفهوم التنمية السياسية و الحكم الراشد، إذ نقف في البداية عند مفهوم التنمية السياسية، و إبراز العلاقة بين المفهوم و المصطلحات المشابهة له، إضافة إلى أهم الإتجاهات الرئيسية لمفكريها مع محاولة لأهم المداخل النظرية التي إهتمت بدراسة التنمية السياسية ثم نطرح ما تعانيه دول العالم الثالث من أزمات سياسية، و في الجزء الثاني من هذا الفصل نسلط الضوء على ماهية الحكم الراشد بشكل شامل من خلال التعرض إلى الأصول التاريخية للحكم الراشد وخصائصه مع إعطاء لمحة وجيزة عن أطراف و فواعل الحكم الراشد.

المبحث الأول : التنمية السياسية

المطلب الأول : مفهوم التنمية السياسية و علاقتها ببعض المفاهيم

أولا– مفهوم التنمية السياسية:

برز تعبير التنمية السياسية في مطلع الستينات بعد أن بدأت الدول المستقلة حديثا في إفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية بالمطالبة و الإصرار على تحقيق تنمية لبلدانها و محاولاتها لبناء نفسها. إذ أن قبل هذا التاريخ كانت الدراسات تصب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، أما بعد أن تيقنت الدراسات من النظام السياسي شانه شان النظام الاقتصادي يتطور و يتحول و يتكامل إلى أن بدأت تهتم بموضوع التنمية السياسية.[1]

و المقصود أساسا هو تحديد الهوية السياسية للتنمية أي تحقيق التفاعل بين النظم المجتمعية الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و أبنيتها الفرعية و الأبنية الحكومية تفرض تحقيق أهداف معينة لا يمكن تحقيقها إلا بعمل حكومي بحت أو بعمل مجتمعي وفي الغالب بعمل مجتمعي أي نشاط مزدوج، نشاط الأبنية الحكومية و نشاط الأبنية المجتمعية طرف التفاعل فالتنمية لسياسية تهتم في الأصل بدراسة النظام السياسي من داخله، و هي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هي تدل من بين عدة أمور على تحقيق التكامل القومي من خلال إذابة الفوارق الثقافية و العرقية و الإيديولوجية في بوتقة القومية.[2]

و من ابرز الإسهامات التي قام بها العلماء لحصر التعاريف التي تناولت مفهوم التنمية السياسية إسهامات" لوسيان باي" و كان هذا منتصف الستينات، حيث قام هذا الأخير بدراسة مسحية لأدبيات التنمية السياسية و تتمثل في عشر تعاريف متباينة و هي كالآتي:

---

[1]–نداء صادق الشريفي، **تجليات العولمة على التنمية السياسية دراسة استقرائية استنباطية**، عمان:2007.ص96

[2]–**المرجع نفسه**، ص97

1-" التنمية السياسية كشرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية "

بحسب هذا التصور فان التنمية السياسية تعد مطلبا أوليا لتحقيق التنمية الاقتصادية فالوضع الاجتماعي أو السياسي هما اللذان يلعبان دورا حاسما في سير أو إعاقة نمو الدخل الوطني ذلك توافر نوع من الاستقرار السياسي و الأمن و النظام الداخلي[1]، فضلا عن تطبيق القوانين في إطار الدولة القومية من شانه أن يحرك عجلة الاقتصاد القومي و ينشطها و يحولها من اقتصاد راكد ثابت إلى اقتصاد ديناميكي متحرك له من القدرة ما يمكنه إشباع الحاجات الاقتصادية للجماهير، و حجة أنصار هذا الاتجاه تتمثل في أن التنمية الاقتصادية هدف و قرار سياسي أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية[2]

2- "التنمية السياسية هي بناء الدولة القومية "

يرى أنصار هذا الاتجاه أن التنمية السياسية هي عملية الدولة القومية أي عملية يتم بمقتضاها تحويل المجتمع السياسي المتخلف إلى دولة قومية[3]، هذا و ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من مقولة أساسية مفادها أنها في ظل تعقد و تنوع الحاجات الأساسية و المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لم يعد بوسع المؤسسات التقليدية التعامل و الاستجابة بشكل مقبول مع تلك الحاجات و المشاكل و هو الأمر الذي استدعى اللجوء إلى الدولة القومية باعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تدين لها جميع الأفراد بالولاء و الأجدر القيام بكافة الأدوار لإشباع تلك الحاجات و إيجاد الحلول لها و هذا هو جوهر التنمية السياسية[4]

---

[1]- نور الدين زمام، **القوى السياسية و التنمية، دراسة في علم الإجتماع السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص 97

[2]- عبد الحليم زيات، **التنمية السياسية، دراسة في علم الإجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية و المنهجية، ج1**،القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ص91

[3]- أحمد وهبان، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**، ط1،الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000،ص 123

[4]- عبد الحليم زيات، **المرجع سابق**، ص118

فبحسب أنصار هذا الاتجاه انه لابد من توافر ثلاثة خصائص للدولة القومية و التي إذا ما توافرت تحققت التنمية السياسية و التي يمكن ذكرها كالآتي:

- وجود مفهوم محدد للمواطنة.
- وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات.
- نمو القدرة التنظيمية للدولة واتساع اختصاصاتها و امتداد نفوذها.[1]

3-"التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية "

أي أن التنمية السياسية تحدث كلما كان بوسع النظام السياسي بناء مؤسسات ديمقراطية، وتدعيم الممارسات السياسية الديمقراطية و ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من افتراض مؤداه أن التنمية بما تتطلبه من قدرة على المشاركة لا يمكن أن تتحقق في ظل ظروف القهر التي شهدها النظام التقليدي. ولذلك لابد من رفع أشكال القهر و إحلال نظم ديمقراطية محلها كخطوة أولية في سبيل تحقيق التطور الاقتصادي و السياسي.[2]

4-"التنمية السياسية كسياسات تمتاز بها المجتمعات الصناعية "

يعتبر أصحاب هذا الاتجاه أن التنمية السياسية هي تقليد النظام السياسي القائم في المجتمعات الصناعية، وذلك بخلق نظام سياسي يمتاز وجود حكومة مسؤولة تتجنب التصرفات السياسية الطائشة، التي من شانها التأثير على المصالح الحيوية للمجتمع أو حتى لقطاع منه، و هذا ما فرض القيود على سلطات الدولة إلى جانب إرساء دعائم النظام السياسي على أساس مشاركة الجماهير. أي أن تقليد و اقتبس سمات المجتمعات الصناعية يعتبر كشرط ضروري لإحداث التنمية السياسية.[3]

---

[1]- عائشة عباش، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس**، مذكرة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2009/2008،ص14

[2]- أحمد زايد، **الدولة بين نظريات النخبة و التبعية**، القاهرة: نهضة مصر للنشرو التوزيع، ص38

[3]- **المرجع نفسه**، ص36

5- "التنمية السياسية هي التحديث السياسي"

ينطلق هذا التصور من افتراض مبدئي فجواه التنمية السياسية هي المحصلة النهائية لعمليات التحديث السوسيو-اقتصادي، بمعنى المظهر السياسي لتلك العمليات. و بمعنى ذلك أن التنمية السياسية مرادفة للتحديث السياسي و يرتكز هذا الأخير على أربعة أبعاد سياسية كما حددها صامويل هنتنجتون و آخرون تتمثل فيما يلي:

- تمايز البنى و الوظائف السياسية.
- ترشيد بناء السلطة.
- تدعيم القدرات النظامية و السياسية و إشاعة روح المساواة.[1]

6-"التنمية السياسية هي التنمية القانونية و الإدارية "

بحسب هذا التوجيه فان التنمية السياسية هي مرادف للتنمية الإدارية و القانونية بحيث أنها تتحقق في ظل التأسيس لأنظمة قانونية ترتكز إلى أنظمة إدارية رشيدة، يستند عليها البناء المؤسسي للدولة.[2]

7-"التنمية السياسية هي تحقيق المشاركة السياسية"

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من افتراض مؤداه أن السياسة في المجتمعات التقليدية محتكرة من طرف عدد قليل من الناس، و يخضع لها غالبية الجماهير خضوعيا لا طوعيا و في هذه الحالة فان المجتمع الحديث يقتضي اشتراك اكبر عدد ممكن من الأفراد، في عملية صنع القرار في المجتمع أي يقتضي خلق مواطن فعال و مشارك و هذا من خلال عملية التعبئة السياسية التي من شانها تدفع بالأفراد إلى المشاركة في العملية السياسية وخلق التنظيمات السياسية الملائمة لهذه المشاركة، و هذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية.[3]

---

[1]- عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص 16

[2]- نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص 114

[3]- أحمد زايد، **مرجع سابق**، ص 38

8-"التنمية السياسية تطوير الثقافة السياسية للمجتمع"

يرى أنصار هذا الاتجاه أن النظم السياسية الحديثة هي بحاجة إلى ثقافة سياسية متطورة تحدد الهوية السياسية للمجتمع، و تحقق التكامل الاجتماعي و السياسي بداخله. و دليلهم في ذلك أن الثقافة السياسية تمثل مجموعة الاتجاهات و المعتقدات و المشاعر، التي تعطي نظاما و معنى للعملية السياسية، و تقدم القواعد المستقرة التي تحكم السلوك داخل النظام السياسي، و تحدد الوضع السياسي الذي يحدث هذا السلوك في إطاره،[1] و عليه فإنها كلما تبلورت ثقافة سياسية ملائمة و مقبولة للمجتمع ،كلما أصبح النظام السياسي متميزا عن غيره من النظم الاجتماعية، وهذا هو الهدف الرئيسي للتنمية السياسية.[2]

9-" التنمية السياسية هي دعم قدرات النظام من اجل إحداث التغيير المنتظم و الاستقرار"

يقوم هذا التعريف على مفهوم الاستقرار السياسي القائم على القدرة على التغيير المنتظم. الذي يعمل على تطوير و تدعيم قدرات النظام السياسي، و الارتفاع بقدرته ليتمكن من استيعاب أنماط المتطلبات السياسية، و التنظيمية المتغيرة و كذا الارتفاع بمهارته ليتمكن من التعامل مع أنماط المشكلات الجديدة و المتغيرة، التي قد تصدر عنه أو يمتصها من المصادر الخارجية. وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير السياسي و الاجتماعي في إطار من النظام و الاستقرار.[3]

10 -"التنمية السياسية هي التعبئة و القوة"

و بحسب أصحاب هذا الاتجاه فان التنمية السياسية هدفها الرئيسي خلق نظام سياسي، وفعال، له من القوم ما يمكنه من تعبئة الموارد لتحقيق التنمية. و في هذه الحالة فان الحكم

---

[1]- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص39

[2]- بومدين طاشمة، **إستراتجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، رسالة الدكتوراه ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2007/2006، ص24

[3]- **المرجع نفسه**، ص40

على النظام السياسي يكون من خلال مدى تمتعه بالقوة، في عملية تحديد الأهداف للجمعية و تعبئة الموارد لتحقيق هذه الأهداف، لا من خلال ديمقراطية أو استقرار[1]

أما بالنسبة لروبرت باكنهام في تحديده لمفهوم التنمية السياسية قدم تصنيفا يتضمن خمسة إقترابات لدراسة التنمية السياسية و هي:

1- الاقتراب القانوني الرسمي: بمعنى أن التنمية السياسية ضمن الدستور الرسمي، الذي يوصف ملامح الحماية المتساوية في ظل القانون و الانتخابات و فصل السلطات.

2-الاقتراب الاقتصادي: و يعني أن التنمية السياسية متساوية للتنمية الاقتصادية.

3-الاقتراب الإداري: وينظر للتنمية السياسية على أنها القدرة الإدارية على حفظ القانون و أداء وظائف المخرجات الحكومية بطريقة رشيدة و محايدة.

4-اقتراب النظام الاجتماعي: و يقوم على أساس أن فكرة التنمية السياسية ،تسهل المشاركة الشعبية في العمليات السياسية و تخطي الانشغالات الإقليمية و اللغوية و الطائفية و القبلية

5- اقتراب الثقافة السياسية: بمعنى أن التنمية السياسية تتمثل في مجموعة الخصائص الاتجاهية و الشخصية التي تمكن الأفراد من قبول الامتيازات و تحمل المسؤوليات، النابعة من العملية السياسية الديمقراطية[2]

كما أن هناك من الباحثين و العلماء من حاول تعريف مفهوم التنمية السياسية، من خلال تقديم مجموعة من المؤشرات، إذا ما توافرت في مجتمع ما فانه يعد ذلك مجتمعا ناميا سياسيا و من أمثلة العلماء نجد "صامويل هنتنتجتون" حيث قدم مؤشرات للحداثة السياسية، و بالتالي غايات التنمية السياسية تتلخص في:

1- ترشيد السلطة: بمعنى تحقيق سيادة القانون على جميع الطبقات و الفئات الاجتماعية بغض النظر ، و إنما يتم من خلال مؤسسات دستورية

---

[1]-أحمد زايد، **مرجع سابق**، ص 38

[2]- مسعود الربضي، محمد الزغبي، "سياسات التكييف الهيكلي و أثرها على التنمية السياسية في الدول العربية، دراسة حالة مصر- اليمن – الجزائر-المغرب،1989 /2003"، **مجلة إتحاد الجامعات العربية للأداب**، العدد02، ص 463

2-تمايز المؤسسات و الوظائف السياسية:

بمعنى عدم احتكار السلطة و الفصل بين السلطات و تعدد الأحزاب و جماعات المصالح و الضغط، و هذا يعني تعدد المؤسسات الدستورية و القانونية التي يتم من خلالها اتخاذ و تقييم القرارات السياسية[1]

ثانيا- التنمية السياسية و علاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها:

عادة ما نلاحظ مصطلحات تستخدم في دراسة التنمية السياسية دون إدراك أبعادها الفكرية والثقافية، و هذا يعود لا شك إلى غياب تحديد واضح للمفاهيم و المصطلحات العلمية المستخدمة، و هو الأمر الذي انعكس سلبا على التصور النظري الموحد، و لعل السبب في ذلك يعود إلى ثلاثة أمور رئيسية:

1- نقل المصطلحات عن ثقافات سياسية أخرى مع إفتقار مستخدميها، لمعرفة جميع المعاني و السياقات التي ارتبطت بها، و إختزالها إلى معاني تستجيب للضرورة الطارئة لإستخدامها.

2- التبديل السريع في المضمون النظري للمصطلح، الناجم عن تبدل التجربة العلمية للمجتمعات.

3- السياق الذي تستخدم فيه المصطلحات، و الذي يرتبط إرتباطا كبيرا بالمجال السياسي و العقيدي و العلمي[2]

و من بين هذه المصطلحات التي لها علاقة بمصطلح التنمية السياسية، و التي غالبا ما نجد الباحثين يخلطون بينها و بينه.نجد التغيير السياسي Chenge political، الإصلاح السياسيPolitical Reform ، التحول السياسي Political Transfomation، التحديث السياسي Political Modermization، و لعل من أكثر المفاهيم إلتصاقا و إرتباطا بمفهوم

---

[1]- مسعود الربضي، محمد الزغبي **مرجع سابق**،ص 464

[2]- محي الدين بياضي، **المجتمع المدني و دوره في دول المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2010،ص 36

التنمية السياسية مصطلح التحديث السياسي[1]

أ- التنمية السياسية و التحديث السياسي: (Political Modernization)

يطرح في الأدبيات السياسية هذا المصطلح، و يختلط مع مفهوم التنمية السياسية، و يرادف مصطلح التغريب السياسي (Westernization). أي نقل النظم السياسية الغربية إلى البلاد المتخلفة، و أحيانا لا يراد من التحديث السياسي نقل النظم السياسية فحسب، بل و حتى النظم الإجتماعية، و مناهج حياة الإنسان بصفة عامة، و نجد هذا المعنى واضحا في تعريف "هنتنجتون" للتحديث و الذي يرى بأنه:"عملية متعددة الأوجه تهدف إلى إدخال تغيرات، في كل نوادي تفكير الإنسان و سلوكه"

و مصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى إدخال تغيرات عديدة، في وقت واحد و على مستويات متعددة، فهو يشير إلى إنتقال المجتمع، و بالمقابل فالتحديث ظاهرة خاصة ظهرت في بعض المجتمعات التقليدية، باستيراد الأدوار الإجتماعية المنبثقة من المجتمعات الصناعية، و ربما نتفق مع "دود – Dood" في رؤيته الخاصة عندما أكد أن كلا من مفهومي التحديث السياسي و التنمية السياسية يتضمنان واحدا أو أكثر من التصورات التالية:

1- التغير السياسي أساسي لتحقيق أهداف معينة كالديمقراطية الليبرالية.

2- عملية التغيير العامة في المجال السياسي،ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجالات الأخرى للمجتمع، بحيث تسمح بتحقيق التوسع و المركزية و تباين الوظائف و البناءات السياسية، و تزايد المشاركة الشعبية في صنع السياسة، و تزايد التوحد الشعبي مع النسق السياسي.

3- قدرة النسق السياسي على حل المشكلات التنموية، و المبادرة بطرح سياسات و إصلاحات جديدة.

[1]- عبد المعطي عساف،" آراء في التطور الإداري"، **المجلة العربية للإدارة** ، العدد03، الأردن: أكتوبر 1989، ص 85

4- القدرة على التعلم بشكل أفضل، لكيفية إنجاز الوظائف السياسية و الإجتماعية.[1]
و حسب نفس الكاتب فإن مفهوم التحديث السياسي يستخدم الإشارة إلى نقطة (2) في حيث تستخدم التنمية السياسية الإشارة إلى النقاط (1) ، (3) ، (4)،و يرى أن هذه التفرقة ليست عامة. و لذلك فهو يستخدم التنمية السياسية الإشارة إلى الفئات الأربع.[2]

ب- التنمية السياسية و الإصلاح السياسي:

ظهرت فكرة الإصلاح منذ عام 1663 و يعرف قاموس "اكسفورد" أنه: " تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة"، و الإصلاح يوازي فكرة التقدم، و ينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل، و يمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الإصلاح:

-المستوى الأول:

الإصلاح بوصفه إستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، و هي الإستراتيجية التي تقابل ما يعرف بإستراتيجية الثورة أو الاتجاه الثوري في التغيير.

-المستوى الثاني:

هو الإصلاح الفردي و أبعاده القيمية و الأخلاقية و النفسية و المعرفية و الإدراكية والسلوكية و كل ما يتعلق بتقويم النفس و تهذيبها.

-المستوى الثالث:

الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة، تتعلق بتحسين أداء الأنظمة و المؤسسات الإجتماعية من حيث الكفاءة و الفعالية.

---

[1]- نور الدين زمام، **مرجع سابق**، ص 193

[2]- **المرجع نفسه**، ص 194

و المستوى الثالث هو جوهر الإصلاح السياسي[1]. و هو بهذا المعنى يختلط مع مفهوم التنمية السياسية بل و تتماشى معه، غير أن هذا التماشي لا ينبغي بعض الفروق الجوهرية بينها و التي يمكن حسب رأيي أن نوجزها فيما يلي:

– إن الإصلاح السياسي يشير إلى إصلاح الخلل، الذي يصيب البنية السياسية للنسق السياسي، و هو عادة ما يقف عند حدود المؤسسات السياسية الرسمية، و ما يتعلق من لوائح و قوانين غير أن التنمية السياسية تتضمن، إضافة الإصلاح على المستوى المؤسسي التغيير على المستوى المجتمعي، أي أنها تهتم بالقضايا ذات البعد الإجتماعي السياسي الذي كثيرا ما يكون محددا ببعد زماني أو مكاني، أما التنمية السياسية فهي – كما أشرنا – عملية مستمرة و متواصلة و التي تتشابك مع غيرها من أنواع التنمية.

– إن التنمية السياسية هي منهاج تفكير و أسلوب حياة و برنامج عمل متعدد الجوانب، تتناول سياسات عامة على مختلف الأصعدة، أما الإصلاح السياسي فعادة ما يكون جزئي أو مؤقت و يقترب من مفهوم التنمية السياسية إذا اتصف بطابع الشمول (أي إصلاح سياسي شامل).

–إن مفهوم الإصلاح مفهوم مرن يمكن الحديث عنه في اطر فكرية و مجتمعية مختلفة أي انه يختلف مضمونه و يتفاوت من مجتمع لآخر، و من فترة زمنية لأخرى داخل نفس المجتمع. و تعدد مجالاته وفقا لتعدد مجالات النظام السياسي، أما التنمية السياسية فلها فوائد مشتركة بين جميع الأنظمة و المجتمعات.[2]

ج– التنمية السياسية و الدمقرطة:

---

[1]– حسن بن كادي، **التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2008، ص 44

[2]– مصطفى كامل السيد، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي** ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات في الدول النامية، 2006، ص509

كذلك من المصطلحات و المفاهيم الأكثر اقترانا من مفهوم التنمية السياسية، هو مصطلح "الدمقرطة" أي بناء الديمقراطية ذلك أو جوهر الديمقراطية وهو المشاركة السياسية و توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، و دخول شرائح واسعة من السكان في العملية السياسية، و توفير الوسائل و القنوات الشرعية، التي تمكنهم من التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي، و تغيير بناء التمثيل السياسي كلما اقتضى الأمر ذلك[1]، و ظهور مستويات جديدة من الولاءات و الانتماءات السياسية أو هي باختصار "حكم الشعب نفسه بنفسه و لنفسه"[2]. و بهذا المعنى و المفهوم تكون الديمقراطية هي الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية. ثم إن الديمقراطية في مجتمع متخلف يموج بالمشكلات الداخلية و يتعرض للتهديدات الخارجية و لا يتفق ساسته على قضاياه و مشكلاته الأساسية، و لا تلتقي أهدافهم و تتكاثف جهودهم لمواجهة هاته المشكلات، نقول إن تطبيق الديمقراطية في مثل هذا المجتمع، قد يشكل عبئا ثقيلا على جهود التنمية، و قد يكون سببا في إشاعة الفرقة و الانقسام داخل الدولة، إذن فالديمقراطية زيادة على أنها غاية التنمية السياسية –كما اشرنا– فهي تمثل أيضا وسيلتها الأساسي و المدخل المناسب لها، أو هي إحدى الديناميكيات الأساسية التي تتحقق من خلالها. و لذلك يقول "روبرت دال" أن المجتمعات التي تمر بالتنمية السياسية، هي مجتمعات تتجسد فيها مظاهر النظم الديمقراطية، والتي تتميز بخاصيتين:

1– اتساع دائرة المشاركة السياسية.

2– التداول السلمي على السلطة.[3]

هذا الكلام يعني أن ابرز مؤشر تقوم عليه التنمية السياسية هو مؤشر الديمقراطية. و هنا اعتبرنا الديمقراطية أهم وسائل التنمية السياسية و غايتها النهائية.[4]

---

[1]– عبد الحليم زيات، **مرجع سايق**، ص 122

[2]– **المرجع نفسه**، ص 123

[3]- فيريل هيدي، **الإدارة العامة منظور مقارن**، ترجمة، محمد قاسم القريوني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 82

[4]- حسن بن كادي، **مرجع سابق**، ص 46

د- التنمية السياسية و التغيير السياسي:

يعتبر مصطلح التغيير مفهوما عاما حياديا غير قيمي، و هذا ما يؤكده الأستاذ "فيريل هيدي Ferel Head" أن مصطلح التحديث السياسي و التنمية السياسية لذلك فان التغيير يعتبر أكثر حيادية. و الذي يترك المجال للبحث مفتوحا فيما يتعلق بالاتجاه، الذي تأخذه التحولات السياسية، بدلا من أن نغلق باب البحث بتعريف محدد للمصطلح.

إن مفهوم التغيير السياسي مفهوم أصيل له علاقة بكافة جوانب الحياة السياسية، و من ثم لا يقتصر على مؤسسات النظام السياسي وحدها، انه يؤثر و يتأثر بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية و مؤسساتها، بحكم العلاقة الإرتباطية و التأثير المتبادل بين النظام السياسي كنظام فرعي و البيئة المحيطة به.[1]

حيث أن التغيير السياسي دائما ناتج لعوامل متداخلة ومترابطة، و يعتمد على مدى الضغوط التي يخضع لها النظام السياسي سواء كانت داخلية أو خارجية. و على مدى قدرة النظام السياسي على التكيف معه، كما انه يأخذ العديد من الصور والأشكال، التي تختلف باختلاف المجتمعات بل و تختلف في نفس المجتمع من فترة إلى أخرى. نظرا لتأثير المتغير بخصائص المجتمع موضع التغيير و طبيعته و مستوى تقدمه، فضلا عن ذلك فان التغيير قد يحدث في القيم السياسية، كما قد يحدث في الهياكل أو السلوك السياسي، و قد يكون محدودا كما قد يكون شاملا، و قد تكون وسائله و أدواته ذات طبيعة سليمة، كما تكون ذات طبيعة ثورية، فالتغيير السياسي يطرح أثارا تختلف من حيث مداها و عمقها، تبعا لشدة التغيير و سرعته و مدى حدته و عمقه، و لاشك أن هذا ناتج من كون المجتمع يمثل وحدة عضوية آلية مترابطة،يتأثر كل جزء بما يطرأ على باقي الأجزاء من التغيير.

[1]- فيريل هيدي، **مرجع سابق**، ص 82

من خلال ما تم عرضه في هذا الجزء و المتمثل في التمييز بين مفهوم التنمية السياسية و المفاهيم الأخرى، يمكن ملاحظة التداخل بين هذه المفاهيم و أن كل مفهوم يعبر عن بعد من أبعاد التنمية السياسية.[1]

– المشاركة السياسية:

و يقصد بها أن تكون القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع الشعبي، ولإستحالة إجتماع الجماهير لتدبير أمورهم بالشكل الديمقراطي وفق النموذج الديمقراطي اليوناني، فقد تطلب ذلك ظهور التمثيل النيابي و نظام الإنتخاب.[2]

أما عبد الحليم زيات فقد عرف التنمية السياسية على أنها "عملية سوسيو– تاريخية متعددة الأبعاد و الزوايا غايتها تطوير أو استحداث نظام سياسي عصري، يستمد أصوله الفكرية و مرجعيته العقائدية من نسق إيديولوجي تقدمي ملائم،تتسق مقولاته مع مقتضيات البنية الإجتماعية و المحددات الثقافية للمجتمع،و تشكل في الوقت نفسه منطلقا رئيسيا لفعاليات التعبئة الإجتماعية...[3]"

أما بالنسبة لأحمد وهبان فقد عرف التنمية السياسية على أنها "عملية سياسية لها غايات متعددة ترمي إلى تأكيد و ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار في المجتمع، و زيادة مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها و سياساتها على سائر إقليم الدولة، و رفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الإقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة...[4]"

---

[1]– بومدين طاشمة، **إشكالية التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع و آفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 04-2007/12/05، ص 05

[2]– مسعود الربضي ، محمد الزغبي، **مرجع سابق**، ص 465

[3]– رياض حمدوش، **تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الإقتصادية**، معهد الميثاق، 2009، ص 7

[4]– أحمد وهبان، **مرجع سابق**، ص 2004

و حسب دافيد باكنهام التنمية السياسية ترادف الديمقراطية و التحديث السياسي.[1]

و لقد لاحظ كل من "هنتنجتون" و "دومنجاز" أن تعريفات التنمية السياسية قد تكاثرت بشكل مزعج حيث استعمل هذا المفهوم بأربع طرق مختلفة: جغرافيا، لغويا، غائيا، وظيفيا.

1- الجانب الجغرافي:

في الإشارة إلى العملية السياسية في الدول النامية، و هذا التحديد الجغرافي خال من أي محتوى أو خصائص محددة، سوى الإشارة إلى مواقع حدوثه.

2- الجانب اللغوي " الناحية اللغوي":

تعني ربط التنمية السياسية بعملية التحديث الواسعة، و بالتالي تعريف التنمية السياسية هي التحديث السياسي.[2]

3- جانب الغائية:

أي من ناحية المقصد فهي تعني الإنتقال إلى الأهداف التي يراها النظام السياسي، وهو إما هدف واحد أو أهداف متعددة و من بين أهدافها: الديمقراطية، الإستقرار، الشرعية، التغلغل، العقلانية، العدالة، الأمن ... إلخ.

4- الناحية الوظيفية:

فذلك يعني حركة النظام السياسي نحو ما تمتاز به العملية السياسية في المجتمع الصناعي المعاصر، و التي تشمل تخصص الأدوار و الإستقلالية لأجهزة الفرعية و العلمانية.[3]

أما "هنتنجتون" فقد قدم عدة إسهامات لتحديد مدلول التنمية السياسية ولعله توصل إلى أن هذه الأخيرة تعني" تجهيز النظام السياسي بمؤسسات مستقرة متطابقة، متعددة، مستقلة

---

[1]- محمد زاهي المغيربي، **التنمية السياسية و السياسة المقارنة قراءات مختارة**، ط1، ليبيا: منشورات دار قاريوس بنغازي، 1998،ص- ص 172-174

[2]-حسن بن كادي، **مرجع سابق**، ص 38

[3]- بومدين طاشمة، **إشكالية التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية، مرجع سابق**،ص،ص 18،19

ومتواصلة " أي ما يعرف بعملية المأسسة.[1]

أما بالنسبة لـ " جابريال ألموند" فيعرف التنمية السياسية بأنها:"إستجابة النظام السياسي للتغيرات، سواء كان في داخل المجتمع أم البيئة الدولية، خاصة منها تحديات بناء الدولة والمشاركة والتوزيع، فهي عبارة عن بنية متميزة تحتوي على أنظمة فرعية مستقلة وذات ثقافة علمانية، والتنمية السياسية كذلك عند البعض تعني: تطور حركي يتضمن أساسا تنمية قدرات النسق السياسي، المر الذي يفرض المزيد من التخصص في الأبنية والتمايز في الوظائف والدوار، وهو حركة نحو مثل أعلى يعبر عن إتجاه عام أو سلوك عام نحو المساواة.[2]

المطلب الثاني : المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية

تتمحور هذه المداخل حول مختلف المناهج النظرية التي إهتمت بدراسة موضوع التنمية السياسية، والمدخل المنهجي هو أسلوب البحث المعالج والفهم، الذي يكسب الدراسة طابعها الخاص، ويحدد في هذا الوقت نفسه محاور البحث وقضياه، وبالتالي يمكن إعتباره بمثابة إتجاه أو ميل الباحث على اختيار إطار مفاهيمي معين، والإهتمام بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات من أجل الوصول إلى صياغة نظرية معينة ،كما انه يحدد نوعية المفاهيم والطرق التي يستعملها الباحث في دراسته،[3] ويتوقف إختيار المدخل الملائم لدراسة أي قضية على شرطين أساسيين هما:

1- مدى إتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل الدراسة.

---

[1]- ليتر تراند بادي، **التنمية السياسية**، محمد نوري المهدوي، مترجما، ط01، ليبيا: تالة للطباعة والنشر،2002، ص 37

[2] - نداء صادق الشريفي، **مرجع سابق** ، ص 100

[3]- محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق**، ص104

2- مدى كفاءة وقدرة المدخل على تحليل وتفسير القضية، سواء على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي.[1]

ولقد تعددت المداخل النظرية في مجال دراسة التنمية السياسية تبعا لتعدد وتنوع مظاهرها، وتشعب آفاقها، وتباين إهتمامات الباحثين فيها، وفي دراستنا هذه سوف نتطرق إلى خمسة مدخل رئيسية والتي تحمل وجهات نظر متباينة إلى حد ما وهي: المدخل القانوني، المدخل الماركسي –المادي، المدخل النظامي – الوظيفي، مدخل التاريخ المقارن المدخل البيئي.

أولا: المدخل القانوني

جوهر التنمية السياسية حسب أصحاب هذا المدخل – رجال القانون – يتمثل وينحصر بشكل أساسي في قيام دولة القانون، وهذا يعني وجود دستور يضبط ويحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاثة: التشريعية، التنفيذية، القضائية، والفصل بينها وكذا ضمان حقوق المواطنة من جهة وتحديد واجباتهم إتجاه الدولة من جهة أخرى، كل هذا يؤدي على ضمان إستمرارية النظام السياسي، وبالتالي فإن تحليل التنمية السياسية وفق هذا المنظور بمدى تطبيق القانون والخضوع له،[2] فعلا لا يمكن إغفال دور القانون بالنسبة للدولة والمجتمع معا، ولكن هذا لا يكفي حيث أن هذا الكيان القانوني " الدولة " يعمل على محيط تسوده كثير من التفاعلات سواء على مستوى البيئة الداخلية أ الخارجة، وهذا يفرض عليها التكيف مع كل جديد على خلاف الثبات والجمود الذي يفرضه التقيد بالقانون، كما أن القانون قد يصدر من قبل هيئة أو أصحاب القوة والنفوذ في المجتمع، وبالتالي في هذه الحالة سوف يكون متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير من قبل أصحاب القوة والنفوذ.

ثانيا: المدخل الماركسي (الجدلي)

---

[1]- عبد الحليم زيات، **مرجع سابق**، ص 105

[2]- سعيد بو الشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، الجزء الأول، ط01، الجزائر: 2006، ص 151

ينطلق هذا المدخل من التحليل المادي للتاريخ ، ويعتبر أن التنمية السياسية لا يمكن فهمها كظواهر فوقية، أي يتعلق بالبناء العلوي (الطبقة الحاكمة)، إلا إذا فهمنا البناء الأسفل (الطبقة الكادحة – البروليتاريا)، وهو بذلك يركز أو يؤكد على دور العوامل الاقتصادي والاجتماعية للطبقات المختلفة، وما يقترب بذلك من نمو للوعي الطبقي وانعدام الصراع بين الطبقات وانتصار الطبقة العاملة في النهاية، وبالتالي يتم القضاء على الاستغلال والتمايز السائد ونشر المساواة داخل المجتمع، وعلى هذا الأساس تتحقق دولة ديمقراطية، وهي ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير، التي سوف تتحول إلى ديمقراطية اشتراكية،[1] لكن ما يؤخذ عليه هذا المدخل وهو بالرغم من اعتماده على التاريخ في تحليله إلا أنه لا يمكن تقسيمه على كل الدول النامية، بل تنطبق فقط على الصراع، ثم إن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة فيه مبالغة، وما هو إلا إلهام للساخطين الموجودين في قاع البناء الاجتماعي، بأن ثمة إمكانية لارتقاهم إلى طبقة عليا،[2] ومنه فإن جوهر التنمية السياسية في المدخل الماركسي، تعني انتقال السلطة السياسية إلى طبقة البروليتاريا، وذوبان الطبقات المستعملة لإقامة المجتمع الاشتراكي، ومنها قيام المجتمع الشيوعي تكون فيه وسائل الإنتاج المادية اللازمة للمعيشة مملوءة جماعيا لأن العمل ذو طابع اجتماعي، ولأن الأفراد في التحليل الماركسي ينتجون فقط حينما يتعاونون، ونتيجة لذلك تتطور مؤسسات الدولة و التصورات القانونية، وحتى الآراء العقائدية للناس لأنهم يديرون شؤون حياتهم الاقتصادية والسياسية والثقافية، وهذا في حد ذاته جوهر التنمية السياسية والمعيار الحقيقي للتطور السياسي في الفكر الماركسي،[3]

[1]– عبد الحليم زيات، **مرجع سابق**، ص 164

[2]– عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص 25

ثالثا– البناء الوظيفي "النظامي":

توجد علاقة وطيدة وتشابه كبير بين المدخلين النظامي والبنيوي الوظيفي في تحليلها للتنمية السياسية، حيث كلاهما اعتمد على دراسة وتحليل النظام السياسي.

ومن رواد هذا المدخل نذكر:" بارسونر تلكوت Tagcot Parpons"و" ليفي ماريون Marion Lovy " ، " ديفيد استون D.Eston"، "غابريال ألموند G.Almond"،" ديفيد أبتر D.Apter"، ولقد استعانوا بمجموعة من المفاهيم في دراستهم للنظام السياسي وهي المدخلات، المخرجات، التحويل، التغذية العكسية، العلبة السوداء. والتي من خلالها يتفاعل النظام السياسي مع محيطه الخارجي، أخذ وعطاء من أجل تحقيق الاستقرار والاستمرار ويتم ذلك من خلال قدراته ووظائفه،[1]

أ– قدرات النظام السياسي:

1– القدرة الإستخراجية:

تشير هذه القدرة إلى مدى كفاءة النظام السياسي في استخراج وتعبئة وتحويل الموارد المادي والبشرية المحيطة به والمتاحة له، في كل من البيئة المحلية والدولية، وهذا يتوقف بطبيعة الحال على حجم الموارد البشرية والمادية والمعنوية التي يتمتع بها النظام السياسي.

2– القدرة التنظيمية:

وهي تعني مدى نجاح النظام السياسي بتنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وكذا مدى قدرة النظام السياسي على التغلغل في بيئة الدولة، وفرض نفوذه وهي تعني عمل ونشاط النظام السياسي على المستوى الداخلي والخارجي على حد سواء.

3– القدرة التوزيعية:

1 –Bertrand Badie: **le développement politique** ,5ed Rn, Pl 1998 , p 43 – 49

تعني توزيع القيم والموارد والمنافع ...بين الأفراد والجماعات، ويمكن قياس هذه القدرة على أساس أهمية الأشياء الموزعة ومدى قدرة الرد على الطلبات الوافدة.[1]

4- القدرة الرمزية:

تتمثل هذه القدرة فيما تمثله الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم، لبعث الحماس لدى الجماهير، واستمرار ولائها للنظام.

5- القدرة الاستجابية:

وهي قدرة النظام السياسي في الرد على الطلبات الآتية من البيئة الداخلية والخارجية.

ب - وظائف النظام السياسي:

ولقد ميز " غابريال ألموند " بين نوعين أساسيين من وظائف النظام السياسي:

1- وظائف المدخلات:

وتشمل التنمية السياسية – تجميع المصالح - الاتصال السياسي.

2- وظائف المخرجات:

وتشمل صنع القواعد القانونية – تطبيق القواعد القانونية – الفصل بين المنازعات وفق القانون.

تنطلق التحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض أساسي مؤداه: أن النظام السياسي النامي أي المتطور هو ذلك النظام الذي يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع والمتطلبات الوظيفية التي تمكن النظام السياسي من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية، من ناحية وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم الأساسية المتطورة، فضلا عن تنمية قدرة وكفاءة وفعالية الأداء الوظيفي للنظام السياسي نفسه،[2] وعليه فإن جوهر التنمية السياسية في التحليل البنائي الوظيفي

---

[1]- عائشة عباش، **مرجع سابق** ، ص 25

[2]- **المرجع نفسه**، ص 26

يتمثل في قدرة النظام السياسي على الاستجابة والتكيف مع بيئته الداخلية وعلى نحو أقل مع بيئته الخارجية، وكذلك باستعمال النظام لقدراته سواء الاستخراجية أو التوزيعية أو الرمزية أو التنظيمية أو الاستجابية مع بيئته، والتعامل مع المدخلات التي تدخل إليه من طرف بقية الأنساق الاجتماعية الأخرى بشكل عقلاني، يضمن تحقيق المساواة والعدالة واتساع نطاق الديمقراطية في المجتمع.[1]

رابعا– مدخل التاريخ المقارن:

نقطة الانطلاق لدى أصحاب هذا المدخل، هي مقارنة لتطور في مجتمعين أو أتكثر إذ يهتمون بتاريخ المجتمعات، ومقارنتها مع بعضها البعض، ومن رواد هذا المدخل نذكر: "سيرل بلاك Cyril Blak" ،"إيز نستادت S.S.N.Eisenstadt"، "دنكورت رستو D.Rustow"، مور ،B.Moor" و أعضاء لجنة السياسة المقارنة، فالمنهج المقارن من خلال البحوث الإمبريقية يؤكد على وجود مراحل معينة، يجب أن تمر بها المجتمعات حيث يفترض "مور " و "د رستو " أنه يوجد ثلاثة متطلبات أساسية للتنمية السياسية، يجب تحقيقها والرد عليها وفق هذا التسلسل.

أ– الهوية (وهي ضرورية للأمة).

ب– السلطة (وهي ضرورية للدولة).

ج– المساواة (وهي ضرورية للعدالة).[2]

وعليه فإن المدخل التاريخي المقارن كان له الفضل في أنه يقيم دراسته على أساس دراسات واقعية، لكن الإشكال المطروح فيه هو الافتقار إلى تعميم هذه الدراسات، في كل المجتمعات للاختلاف الحاصل من مجتمع لآخر.

---

[1]– عبد الحليم زيات، **مرجع سابق**. ص28

[2]– عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، الجزء الأول، ط02 ، مصر: جامعة القاهرة ، 2006 ، ص 75 – 77

خامسا– المدخل البيئي

تداركا للنقائص الواردة في المداخل السابقة، والمتمثلة خاصة في إغفال العامل البيئي عند دراسة التنمية السياسية، حيث يقول المفكر "وليام سيفن – William Siffen" لقد تم تجاهل الاختلافات الجوهرية بين بيئة الولايات المتحدة (الإدارية) وتلك التي تخص الدول الأخرى" فقد أكد أصحاب هذا المدخل على ضرورة مراعاة العوامل البيئية الخاصة بكل دولة عند دراسة التنمية السياسية.[1]

ومن بين رواده نذكر: "دوايت Dwight"،"Woldo"، "والساسير Wollacesayre"،" هربرت كوفمان Herbert Kaufmon "، " وغيرهم من الباحثين أعضاء اللجنة السياسية المقارنة، ويعتبر المفكر الأمريكي « F.Riggs » رائد المدخل وصاحب عدة كتبات من بينها إيكولوجية الإدارة 1961م، وعليه فإن من خلال دراسته لفكرة التنمية السياسية حاول أن يدمج بين أفكار " غابريال ألموند G.Agmond " عندما دعى إلى ضرورة النظر للإدارة العامة، كنظام يتلقى مدخلات من البيئة التي يوجد فيها ثم يحولها إلى نواتج أو مخرجات في صورة خدمات وسلع، وخلال عملية التحويل تكون هناك عمليات وسيطة تتم داخل أجهزة الحكومة كالتخطيط واخذ عن " لوسيان باي " فكرة المساواة والقدرة والتمايز، حيث يرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة، لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وينتفعوا بثمار عملهم، وهو في هذا الإطار يؤكد على ضرورة المشاركة السياسية كآلية لتحقيق التنمية السياسية، أما القدرة أو الطاقة فإنها تعكس قدرة النظام سياسيا وإداريا على تبني اهداف وتنفيذها، وقد حاول " فريد ريجر " أن يوازن بين المساواة والقدرة، وما لم يكن هذا التوازن فإن التنمية السياسية في رأيه تقع في فخ تنموي.[2]

---

[1]– فايرل هيدي، **مرجع سابق**، ص 16

[2]– محمد ناصر مهنا، **النظرية السياسية والعالم الثالث** ، ط03، مصر: المكتب الجامعي الحديث ،2001، ص 201

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية

لقد أكد "لوسيان باي " أن ما هو جوهري وضروري في عملية التنمية السياسية يكون لمعرفة كيف يواجه المجتمع أزمات التنمية السياسية منذ ظهورها حتى زوالها، لأن عملية التنمية السياسية عادة ما تكون مصحوبة بتوترات وتمزقات يمر بها المجتمع، ولما كانت هذه الأزمات السياسية تتجلى بصفة كبيرة وجلية في الدول، فإننا سوف نتطرق لها في هذا الإطار بإيجاز، إذ عادة ما اعتبرها الباحثين من سمات التخلف السياسي[1].

1- أزمة الهوية:

تعني أزمة الهوية أن الولاء السياسي للفرد داخل كثير من دول العالم الثالث إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية، وبذلك انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تتعدد الولاءات داخل المجتمع الواحد، وهذا راجع إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات المشكلة للمجتمع تحت تأثير العوامل الآتية : التباين العرقي – التخلف الاقتصادي – التفاوت الطبقي.

أ- التباين العرقي: بسبب اتساع الرقعة الجغرافية وتعدد اللغات، إضافة إلى الشحنات التي خلفها الاستعمار والمطالبة بالانفصال، بمعنى غياب نقطة " نحن" المعبرة عن المجتمع الواحد

ب- التخلف الحضاري والاقتصادي: التخلف الحضاري فهو ناتج عن دعوة بعض المثقفين إلى التخلي عن ثقافتهم والقيم والتمسك بقيم الغرب، في حين التخلف الاقتصادي فهو ناتج عن فقدان أفراد المجتمع المتخلف الثقة في النظام السياسي القائم لعدم قدرته على الرد والاستجابة لطلباتهم.[2]

---

[1]- عائشة عباش، **مرجع سابق**، ص 32

[2]- **المرجع نفسه**، ص 33

ج – التفاوت الطبقي في المجتمع: إذ عادة ما تنقسم هذه المجتمعات إلى طبقتين، طبقة مالكة وتمثل القلة، والأخرى تمثل الأغلبية وهي ساخطة على النظام، وبالتالي اختفاء الطبقة الوسطى.

كل هذه العوامل تؤدي إلى تهديد الهوية القومية، وبالتالي ظهور أزمة هوية، ونظرا لثقل هذه الأزمة على عملية التنمية السياسية، فإنه لا بد من خلق شعور مشترك داخل أو بين أفراد المجتمع الواحد، من خلال تجسيد فكرة المواطنة.[1]

1- أزمة المشروعية:

إن هذه الأزمة تتجسد في إمكانية تحقيق الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة، لذلك فأن معنى هذه الأزمة هو بناء الأمة، وإذا علمنا أن هذه الأزمة تتفاوت من دولة لأخرى، تدور حول الروح التي يجب أن تسيطر على الحكومة والأهداف الأساسية للأمة، هل هي إيديولوجية تنموية اقتصادية ...إلخ ؟، أما في الدول الانتقالية فقد تكون الأزمة ناشئة أساسا عن فقدان القوة السياسية التي بوسعها أن تسيطر وتمارس السلطة بشكل شرعي.[2]

2-أزمة التغلغل:

يقصد بالتغلغل التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطتها داخله ، ويتحدد أو يقاس تغلغل الحكومة من خلال بعدين:

- البعد الأول: هو المقدرة على التغلغل داخل الإقليم ورعاياها حتى وإن اقتضى الأمر الالتجاء إلى الإكراه المادي بغض النظر عن رضاهم.

- البعد الثاني: وهو مقدرة الحكومة المركزية على التحكم في توجيهات وميول المحكومين،

---

[1]- عائشة عباش، **مرجع سابق** ، ص 33

[2]- نداء صادق الشريفي، **مرجع سابق** ، ص 45

من حيث سريان قوانينها وفق رضاهم دون الحاجة إلى القوة، كما يشار إلى هذه الأزمة أيضا بأنها "أزمة إدارية "، وتنصب على مدى كفاءة الجهاز الإداري للدولة على التغلغل في أجزاء المجتمع.

3-أزمة التوزيع:

تعني وجود اختلال في توزيع الموارد الاقتصادية ،مما يترتب عليه عدم المساواة وخلق تفاوت طبقي داخل المجتمع، وهذا يهدد النظام السياسي من حيث استمراره واستقراره ن وهذا الاختلال في التوزيع إما يكون ناتج عن ندرة أو عدم العدالة في التوزيع، وبالتالي فالحرمان الاقتصادي يؤدي إلى العنف، وكثيرا ما شهدت دول العالم الثالث مظاهر العنف الناتج عن عدم العدالة والحرمان الاقتصادي.

4- أزمة الاندماج:

الاندماج هو كيفية تنظيم الوحدات الوطنية السياسية والاقتصادية والدينية والطائفية و العرقية وإدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، وبالتالي متى كانت الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان أداء النظام السياسي جيد، والعكس صحيح ن وعليه فأزمة الاندماج تنصب على مدى الذي ينتظم فيه النظام السياسي بكامله،[1] باعتبار أنه نظام روابط متفاعلة فيما بينها، وأزمة الاندماج على حد تعبير" لوسيان باي " هي الحل الفعال لكل من أزمتي التوزيع والتغلغل،[2]

5-أزمة المشاركة:

كلما تزداد المشاركة الشعبية تزداد المطالب التي توجه إلى النظام السياسي، مما يتطلب فعالية أكبر من النظام للاستجابة إلى هذه المطالب الجديدة، لأن هؤلاء السكان الجدد الذين دخلوا في العملية السياسية لهم مصالح جديدة تظهر على السطح، الأمر الذي يقضي إلى

[1]- عائشة عباش، **مرجع سابق** ، ص 35

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 36

تقطع استمرارية النظام وتجد حاجة لإعادة النظر في بنية العلاقات السياسية بأسرها، وبالتالي فإن المشاركة السياسية كما سبق وأن ذكرنا تمثل إحدى جوانب التنمية السياسية. وفي الأخير إن كل هذه الأزمات هي متداخلة ومترابطة فيما بينها، وتحكمها علاقات تأثير وتأثر، وهذا ما أوضحه كل من " لوسيان باي /L.W Pye" و " غابرييل ألموند G.Almond". في دراستهما لأزمات التنمية السياسية.[1]

المبحث الثاني : الحكم الراشد

المطلب الأول : نشأة ومفهوم الحكم الراشد

رغم حداثة الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد إلا أن نشأته وظهوره تعود لفترة طويلة، وقد كان وراء الاهتمام به في الفترة الأخيرة مجموعة من الأسباب والدوافع.

1- النشأة والتطور:

مصطلح الحكم الراشد ذو أصل يوناني (Kubmân) وعرف باللاتينية بـ (ubernareG) وكان يستخدم في الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة (Gouvernement)، طريقة وفن الإدارة ،وانتقل إلى اللغة الإنجليزية في القرن الرابع عشر (Govermance)، ثم كمصطلح قانوني في الفرنسية عام 1478م ليستعمل في نطاق واسع ومعبر عن عبئ الحومة سنة 1679م، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية، ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية، واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية، حيث تم إضافة له صفة " الجيد" (Bonne Govermance) وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد أو الصالح، الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنت المبادرة العربية سنة 2005م، وعلى الرغم من الانتشار

[1]- نداء صادق الشريفي، **مرجع سابق** ، ص 117

الواسع لهذا المفهوم فليس هناك اختلاف أو تباين كبير في إيجاد تعريف للحكم الراشد، بل ربما يكون بعض التباين في تاريخ ومكان ظهور المصطلح.[1]

غير أن ما يهمنا فعلا ليس هو العودة إلى تقصي الجذور القديمة لهذا المصطلح بقدر ما هو معرفة الملابسات والظروف التي رافقت إعادة بعثه في سياق جديد، وبمعنى جديد أيضا حضي بنوع من الإجماع العالمي ، رغم تعدد وتشعب مجالات استخدامه وفي هذا الصدد تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن لحظة انبعاث هذا المفهوم بمعناه الراهن تتطابق مع لحظة توظيفه من طرف البنك العالمي سنة 1989م في تقريره المعنون (إفريقيا جنوب الصحراء)، بعدها أصبح الحكم الراشد تعريف محدد يوافق غايات البنك العالمي في سياق التنمية وهو التعريف الذي ظهر في تقرير البنك سنة 1991م، حول الحكمانية والتنمية،"طريقة ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد من البلدان من أجل تحقيق التنمية".

وفي تقرير لاحق للبنك الدولي المرسوم للحكم الراشد تجربة البنك العالمي سنة 1994 تقرر أن الحكم الراشد يتلخص في:"عملية صنع سياسة ملائمة مفتوحة مستنيرة وشفافة بيروقراطية مكونة من عناصر احترافية، حكومة سائلة عن أفعالها، مجتمع مدني قوي يشارك في الشؤون العامة، ينشط كل هؤلاء تحت سلطة القانون".

ونلاحظ من خلال هذه التعاريف المتتالية كيف أن المفهوم تطور من مال ممارسة القوة أو السلطة الذي يتعلق بالدولة أو الحكومة إلى مجال أكثر اتساعا يشمل عدة قواعد إلى جانب الدولة.[2]

---

[1]– شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر**، دراسة حالة الجزائر (2000–2010) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، 2012 ، ص 03

[2]– جرديد ليلى،**التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الرشيد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011، ص 15

2- دوافع ظهور مفهوم الحكم الراشد:

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحكم الراشد، سواء من الناحية العلمية أو من الناحية النظرية، فالحكم الراشد ما هو إلا انعكاس تطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة من جهد، والتطورات المنهجية والأكاديمية من جهد ويمكن بهذا الصدد الإشارة إلى أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد، وتتمثل هذه الأسباب في الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

أولا - الأسباب السياسية

1- العولمة كمسار وما تضمنه من عمليات تتعلق أساسا بـ:

أ- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان مع التأكيد على المساواة بين الجنسين.

ب- تزايد دور المنظمات غير الحكومية، على المستويين الدولي والوطني.

ج- عولمة آليات وأفكار اقتصاد السوق، هذا ما أدى إلى تزايد دور القطاع الخاص.

د- انتشار المعلومات على المستوى العالمي لتصل إلى جميع الناس.

هـ - زياد معدلات التشابه بين الجماعات والمؤسسات و المجتمعات.

و - التطور التقني الحاصل، خاصة مع ظهور شبكات الإنترنت والفضائيات وهذا ما أدى إلى تسهيل التفاعل ضمن الشبكات على المستوى العالمي أو الوطني بين مختلف الفاعلين.

2- تضمن الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية نتيجة استمرارية الإدارة التقليدية في تمسكها بمبادئ البيروقراطية التي ولى عصرها.

3- ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة، وانعدام مبدأ تكافؤ الفرص أمام القانون في ممارسة شؤون الدولة.

---

[1]- سلوى الشعراوي جمعة و آخرون، **إدارة شؤون الدولة والمجتمع** ، القاهرة: مركز الدراسات واستشارات الإدارة العامة، 2001 ، ص 04.

4- ضعف البنية السياسية والإدارية وغياب المحاسبة والثقافة.

5- استمرار ظاهرة الدولة المنية، والتي تعتمد على استخدام الأساليب القمعية، وتضييق مجال الحريات السياسية والإعلامية.

6- فشل الدولة: يتضح ذلك من خلال عجز الدولة عن تلبية احتياجات مواطنيها وفشلها في الوفاء بوعودها خاصة في قارة إفريقيا والعديد من البلدان النامية الأخرى أين نجدها عاجزة على أن تكون المحرك الأساسي أو الرئيسي للتنمية.

7- عدم الاستقرار السياسي: إن معظم دول العالم الثالث تعاني من شدة وطأة الصراعات الداخلية، حيث تنتج هذه الصراعات عن أزمات اقتصادية وتدهور الوضعية الاجتماعية والفتن الطائفية ...إلخ.

8-تعثر عمليات التحول الديمقراطي في الدول النامية، لعل السبب في ذلك يعود إلى اعتماد مفاهيم السلطة القائمة على العصبية والقبلية في إدارة الشأن العام وخدمة المجتمع والدولة.[1]

ثانيا- الأسباب الاقتصادية

الأزمة المالية التي واجهت الدولة وعجزها عن تلبية احتياجات المواطنين، وهذا ما أدى إلى ضرورة إشراك القطاع الخاص، والمجتمع المدني في عملية التنمية للقضاء على الفقر والأمراض ونقص التعليم خاصة في الدول النامية، فمختلف هذه التطورات أدت إلى تغيير الدور التقليدي للدولة كفاعل رئيسي فيس صنع السياسة العامة، إلى أن تصبح غير قادرة على ممارسة وظائفها التقليدية على النحو المعهود، وذلك بفعل تزايد أهمية البيئة الدولية، إن العديد من التحولات الجذرية التي شهدها العالم نحو اقتصاديات السوق، أدت إلى الاعتماد على القطاع الخاص في ظل بيئة عالمية عالية التنافسية، تتميز بالتقدم التكنولوجي الهائل،

[1]- يوسف أزروال، **الحكم الراشد بين الأسس النظرية والتطبيق**، دراسة في واقع التجربة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، ص 02

الذي أدى إلى تحقيق عالمية السوق، ومن ثمة كان إشراك القطاع الخاص كدور أساسي في عملية التنمية.[1]

– الانتقال الإيديولوجي نحو السوق : Le passage Idéologique vers le Marché

إن الانتقال الإيديولوجي نحو الليبرالية الاقتصادية، فالسوق الفردية أعلنت كتحدي بالنسبة للدولة إذ فرض هذا التحول إعادة تعريف دور الدولة في المجتمع باعتبارها المؤسسة الوحيدة المكلفة بتنظيم القطاع العام والخاص ، والنظر إلى القطاع الخاص كشريك وليس كخصم، وارتفاع المديونية الخارجية التي من شأنها أن تنعكس على الأزمات المالية للدول النامية، زيادة على ذلك ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية، وتدهور موازين المدفوعات، وانخفاض كفاءة البنية الأساسية، انتشار ظاهرة الفساد وشيوعها عالميا بصفة غير منطقية، واحتلالها رأس قائمة المشاكل التي تعانيها الدول النامية، نتيجة غياب آلية المحاسبة والمساءلة وعدم توفر عنصر الشفافية في تسيير أمور الدولة وشؤون الحكومة.[2]

ثالثا: الأسباب الإدارية

ترجع هذه الأسباب إلى التغيير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ ومالكة للمشروعات وإدارتها، ومسؤولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، متمثلين في القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات والمجتمع المدين، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون إلى المزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في صنع السياسات الإنمائية للدولة.[3]

---

[1]– يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص 03

[2]– شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص 06

[3] – يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص 21

رابعا: الأسباب الاجتماعية

1- ضعف مستوى التنمية البشرية، نتيجة زيادة مظاهر الفقر وتسارع وتيرة التفقير ويتضح ذلك من خلال معاناة أفراد مجتمعات الدول النامية، من سوء التغذية والانتشار الواسع لأمراض نقص المناعة وعودة ظهور الأمراض الوبائية المعدية أثناء فترات الاحتلال.

2- أزمة البطالة التي تخيم على كامل المجتمعات النامية ،حال دون إيجاد سبل للتخفيف من حدتها في ظل عمليات الخوصصة، والتي شملت كافة الشركات والمؤسسات، حيث كان هذا الأخير الأثر الواضح في تسريح الآلاف من العمال وأرباب العاملات.

3- استمرار تفشي ظاهرة الأمية التي ضربت أطنابها في الوسط النسوي، وهذا مقارنة بالرجال.[1]

من خلال عرض بعض أشباب ودواعي ظهور مفهوم الحم الراشد مجتمعة على مستوى العالم المتقدم والعالم النامي نستنتج ما يلي:

إن مجمل هذه الظروف والمشاكل تعكس درجة فشل الدولة في سياستها المتبعة، وذلك من خلال عجزها على خلق نظام سياسي مفتوح يؤمن بالمفاهيم الحديثة للممارسة السياسية، مثل تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، والحرص على اعتماد النزاهة والشفافية السياسية المشروعة في الآلية الانتخابية ...إلخ، قد فرضت على الدول النامية أن تفكر في إيجاد مخرج يليق بإصلاح أوضاعها الداخلية، من أجل تقديم خدمات ذات نوعية للمواطنين، والتغلب على كل المظاهر التي أدت إلى فشلها، متخذة من مفهوم الحكم الراشد كمدخل أساسي ومهم في إدارة منظومة حكمها.

إن ظهور مفهوم الحكم الراشد في العالم الثالث ما هو إلا استجابة للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي بغية التكيف مع المعطيات والمستجدات من أجل اللحاق بركل الدول المتطورة.

---

[1]- يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص 22

إن العالم المتقدم اتخذ من مفهوم الحكم الراشد كآلية واضحة في تسيير شؤون الدولة منطلق في ذلك من تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة، والعمل على اتضاح ذهنية المجتمع المدني، وتفعيل دوره في توعية المجتمع ومراقبة الحكومة[1].

3- مفهوم الحكم الراشد:

1- تعريف البنك الدولي Good Govermance:

إن العديد من المنظمات الدولية بادرت إلى استخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية التنمية من خلال الغاية لتحقيق السير الجيد للموارد البشرية وإدامتها والغاية بالتنمية الاجتماعية بشكل عام، إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسياسية والإدارية في القطاعات الحكومية والمجتمعية، ويعد البنك الدولي واحدا من بين تلك المؤسسات، والذي عرف الحكم الراشد على أنه: "الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية".[2]

ويظهر هذا التعريف في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تملكها بغرض تحقيق التنمية، لكن ما هو ملاحظ أن البنك العالمي على الرغم من أنه أقر بإتباع طريقة لترشيد التسيير داخل الدولة، لكنه لم يحدد ويبين نوع هذه الطريقة، وكيف يتم استخدام الوسائل وما هي الطريق المتبع في ذلك.

2- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP:

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد عرف الحكم الراشد على أنه: "ممارسة السلطات الاقتصادية والإدارية لإجارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته، أي أنه يتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلافاتهم نستطيع أن نشكل مصالحهم ويمارسون حقوقهم

---

[1]- يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص 23

[2]- خيرة بن عبد العزيز، "دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة الفكر** العدد 08، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 238

القانونية، ويؤدون واجباهم وحل خلافاتهم، هذا التعريف يركز على استخدام كل الآليات والطرق القانونية والمؤسسات المدنية، لاحترام حقوق الإنسان والحفاظ عليها.[1]

3- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

لقد عرفت الحكم الراشد على أنه استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة بالموارد اللازمة لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وهو تعريف ركز بالأساس على قدرة السلطة السياسية في توفير الإجراءات القانونية والبيئية اللازمة لتمكين الفاعلين الاقتصاديين من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4- تعريف الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية:

الحكم الراشد من منظور التنمية الإنسانية هو: "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاهية الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقرا وتهميشا".

من خلال التعاريف الواردة نستطيع التمييز بأن الحكم الراشد لا يركز على فعالية المؤسسات فقط، وإنما يشمل كذلك مجموع العلاقات والثقافات السلوكية والقيم، التي يجل أن تلتزم بها المؤسسات مثل الرقابة والمساءلة والنزاهة.

أما بالنسبة للتعاريف الأكاديمية نذكر:

تعريف فرنسوا ميريان François Xavier Merrian الذي يرى أن: "الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال، يشارك فيه جميع الأعوان والمؤسسات العمومية، من خلال المشاركة في الموارد والخبرات والقدرات والمشاريع لخلق تحالف جديد للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات".[2]

---

[1]- خيرة بن عبد العزيز، **مرجع سابق**، ص 329

[2]- سلوى الشعراوي جمعة، **مرجع سابق** ، ص 04

كما يعرفه كل من ماركو Marcon، رونجون Rangeon على أنه: " الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنظمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين، أو الأشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة.[1]

المطلب الثاني : أطراف وفواعل الحكم الراشد

من خلال التعاريف السابق يتضح لنا أنه لتحقيق حكم راشد، لا بد من تضافر جهود كل من الدولة و مؤسساتها، إلى جانب القطاع الخاص و مؤسسات المجمع المدني. و هي الأطراف الرئيسية للحكم الراشد.[2]

أولا– الدولة (State) و المؤسسات الرسمية:

و في هذا الإطار المطلوب من الدولة كطرف من أطراف الحكم الراشد، أن توفر الإطار التشريعي الملائم، الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير الحكومية، و إلى خلق الأمور الحوارية بين جميع هذه الأطراف و المؤسسات الرسمية مثل: المجلس النيابي أو المجلس الإقتصادي أو الإجتماعي حول السياسات العامة. و قبل الشروع في هذه الخطوات لا بد من إحترام الحريات العامة و إحترام حقوق الإنسان، و من التشريعات التي تضمن حرية الإعلام و تطبيق مبدأ حكم القانون و إصدار تشريعات و قوانين، تهدف إلى تشجيع المشاركة السياسية وذلك في ظل الدولة التي تتواجد فيها الإنتخابات و الديمقراطية، تكون الحكومة منتخبة، ووظائف الدولة متعددة الجوانب، بحيث تركز على إطار التفاعل الإجتماعي الذي يحدد المواطنة، و تمتلك سلطة المراقبة و ممارسة القوة و لديها مسؤواية الخدمة العامة، تعمل على خلق بيئة مساعدة و هذه الوظائف تعني:

– إيجاد إطار قانوني و تشريعي مستم، ثابت، فعال و عادل للأنشطة العامة و الخاصة.

---

[1]– الأخضر عزي وغالم جلطي،" قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، مركز البصرة للبحوث والدراسات الإنسانية 2006، ص 04 – 05

[2] – شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص 11

– تعزيز الإستقرار و المساواة في السوق.

– الإهتمام بتقديم السلع.

– تزويد الخدمات العامة بفعالية و مسؤولية.[1]

و على إثر هذه الوظائف تواجه الحكومة العديد من التحديات، ذلك أن الحكم الراشد يهتم باهتمامات الأفراد الأكثر فقرا، و هذا عن طريق العمل على تزويد فرص إظهار و تحقيق قفزة نوعية للحياة التي يريدون تحقيقها.[2]

ثانيا– المجتمع المدني

يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية و الجمعيات ذات الطابع الثقافي، والأحزاب السياسية غير الممثلة من مؤسسات الدولة و الجمعيات الخيرية و غيرها، و يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام و خلق الوعي الإجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع و الدفاع عن الفئات المحرومة. و إدماج الشباب في مسارات التنمية و تنظيم المهن المختلفة، و بالإضافة إلى ذلك يستطيع المجتمع المدني، أن يكون مراقبا في كل مجالات تدخلها، و هنا يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع و ترقيته.

ثالثا– القطاع الخاص

أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما، في تكريس الحكم الراشد في الدول، التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية حتى أن القطاع الخاص، اعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك، حيث أن هذا القطاع يستطيع توفير المال و الخبرة و المعرفة و التقنيات،لتجسيد عملية التنمية إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية،

---

[1]– حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"، **مجلة المستقبل العربية**، بيروت: المجلد 27، العدد 306، نوفمبر 2007، ص 64

[2]– **المرجع نفسه**، ص 65

ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم و الصحة، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد، عند بلوغهم لدرجة راقية من الوعي السياسي و الحضاري اللازم لإقامة و تجسيد الحكم الراشد، لا بد من إجراءات تتخذ لتكون الحد الفاصل بين المشاكل البيروقراطية،تحول دون تكريس الرشادة في الحكم و بين النموذج المستقبلي المراد بناؤه في إطار مبادئ الحكم الراشد، و يتحقق ذلك بمشاركة كل الفاعلية في صياغة إتفاقية، للحد من حجم الإجراءات البيروقراطية و السلوكيات السلبية، التي تؤثر على التوجهات الصحيحة في مجال التنمية خاصة، و يتم ذلك باستغلال موارد البلاد و قدراتها، بالشكل الصحيح الذي يحقق النجاعة المؤدية إلى الإنتقال من نظام حكم يقوم على ممارسة السلطة، إلى حكم قادر على تقديم خدمات عمومية للمجتمع بتكليف أقل و نوعية جيدة مقبولة.[1]

المبحث الثالث: علاقة التنمية السياسية بالحكم الراشد

يمكن القول أن الحكم الراشد طبقا للبنك العالمي ربط مفهومه بعناصر أخرى محققة لنجاحه: الإستقرار السياسي للدولة و حماية و ترقية حقوق الإنسان و تكريس سيادة القانون، و من جهة أخرى ما هي العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية السياسية؟ إن الإجابة على هذا السؤال يقودنا إلى سؤال آخر و هو ما مدى توفير آليات الحكم الراشد في دولة من الدول، لكي يمكن الحكم لها أو عليها في توفير تنمية مستديمة، لذلك فمن منظورنا أن الحكم الراشد يسير جنبا إلى جنب مع مفهوم التنمية، و التي تعني بالأساس توسيع خيارات الناس نحو تحقيق طموحهم، و لذلك لا تستقيم تنمية سياسية بدون توفير الأسس و المبادئ التي يرتكز عليها مفهوم الحكم الراشد.

المطلب الأول : المشاركة و حكم القانون

1- المشاركة:

[1]- محمد غريبي، "الديمقراطية و الحكم الراشد رهانات المشاركة و تحقيق التنمية"، **دفاتر السياسة و القانون**، الشلف: حسيبة بن بوعلي، أفريل 2011، عدد خاص، ص 375

و تعني حق الرجل و المرأة معا في إبداء الرأي في المجالس المنتخبة محليا و وطنيا و يتطلب عنصر المشاركة توفر حرية تشكيل الجمعيات و الأحزاب و الحريات العامة و الإنتخابات، و الهدف من كل هذا هو السماح للمواطنين بالتعبير عن أرائهم واهتماماتهم لترسيخ الشرعية.[1]

2- حكم القانون:

و يعني سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بهدف منع تعارض مهام المسؤولين فيما بينهم و بين المواطنين من جهة، و وضوح القوانين و انسجامها في التطبيق من جهة أخرى.[2]

و أكثر من ذلك فهو يعني إستقلال الهيئة القضائية عن الهيئتين التنفيذية و الشرعية، و من جراء ذلك عند تحقيق هذه الآلية تؤمن هذه القواعد، و بالتالي ترتقي درجة المواطنة إلى مفهوم المساواة بين المواطنين.

المطلب الثاني: الشفافية و المحاسبة

1-الشفافية:

و تعني فسح المجال أمام المواطنين بالتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياته، مثل حق المواطن في الإعلام و مشاركة المواطنين و مساهمتهم في رقابة المجالس الشعبية و الوطنية و المحلية في الإطلاع على محاضر الجلسات التي تعقد دوريا في مجالسهم، و الهدف من وراء ذلك هو العمل على مشاركة المواطنين في إبداء الآراء على المهام.

2- المحاسبة:

تتطلب المحاسبة أو المساءلة القدرة على محاسبة المسؤولين، عن إدارتهم للموارد العامة

[1]- محمد غريبي و آخرون، **التحولات السياسية و إشكالية التنمية**، ط1، الجزائر، 2002، ص 120

[2]- **المرجع نفسه**، ص 121

و عن المهام الموكلة إليهم و عن النتائج المتوصل إليها، ضمن مسارهم الوظيفي و عن المهام الملقاة على عاتقهم، و الهدف من هذا هو محاسبة المسؤولين عن الأموال العمومية، زيادة على ذلك حمايتها من العبث الذي قد يطال هذه الأموال، و بالتالي الحد من الإنتهاكات التي قد تحدث من حين لآخر لبعض المسؤولين، نتيجة تصرفهم بطرق غير شرعية، و هذا طبقا لمقولة: من أين لك هذا؟[1]

[1]– محمد غريبي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 123

ملخص الفصل الأول:

إن التنمية السياسية عملية غرضية هادفة تتطلع إلى تحقيق بعض التحولات أو التغيرات التقدمية في كافة جوانب الحياة السياسية. و من بين المفاهيم المشابهة لها كما ذكرت سالفا، التحديث السياسي، الإصلاح السياسي، الدمقرطة، التغير السياسي...الخ و تبرز مظاهر تخلفها السياسي في أزمات التنمية السياسية و هي:(المشروعية، الهوية، الإندماج، المشاركة، التوزيع، التغلغل) كما حددها كل من عبدالحليم زيات و صامويل هنتجنتون و غيرهم، وأما بالنسبة للحكم الراشد رغم حداثة الاهتمام بمفهومه إلا أن نشأته وظهوره تعود لفترة طويلة، وقد كان وراء هذا الاهتمام به في الفترة الأخيرة مجموعة من الأسباب والدوافع (السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية)، حيث عرفه البنك الدولي على أنه "الطريقة أو الحالة التي تمارس بها الحكم في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما بهدف التنمية" و يتضح لنا أنه لتحقيق حكم راشد، لا بد من تضافر جهود كل من الدولة و مؤسساتها، إلى جانب القطاع الخاص و مؤسسات المجمع المدني. و هي الأطراف الرئيسية للحكم الراشد، لذلك فمن منظورنا أن الحكم الراشد يسير جنبا إلى جنب مع مفهوم التنمية، و التي تعني بالأساس توسيع خيارات الناس نحو تحقيق طموحهم، و لذلك لا تستقيم تنمية سياسية بدون توفير الأسس و المبادئ التي يرتكز عليها مفهوم الحكم الراشد، وهنا تكمن العلاقة ما بين التنمية السياسية و الحكم الراشد.

الفصل الثاني:

التنمية السياسية والحكم الراشد

في الوطن العربي

تمهيد:

تتميز المنطقة العربية عن غيرها من مناطق العالم، بإعتبارها مجموعة متجانسة من حيث اللغة العادات والتقاليد والتاريخ المشترك بالإضافة إلى نسبة الذين يدينون بالدين الإسلامي فيها، وبتربُعِها على موقع إستراتيجي له أهمَية إقتصادية وإرث ثقافي، يطلق على المنطقة العربية عدّة تسميات أشهرها حاليا الوطن العربي، وأضحى كلُ من يطلق هذا الإسم على المنطقة يتهم بالعودة إلى الستينات والسبعينات أي سنوات القومية العربية، أما الطاغي في هذه البلدان العربية والعالم العربي مما يجعلها ضمنيا مجموعة دول متلائمة جغرافيا متشابهة في خصائصها الجغرافية والسكانية والثقافية دون أن يحملها هذا التشابه على التعاون الفعال.تستخدم معظم التقارير وخاصة تقارير التنمية البشرية وتقارير التنمية الإنسانية العربية إسم البلدان العربية، ويتقدم البنك العالمي إسم المنطقة العربية، وكتقيم لها نجد الشرق الأوسط والمغرب العربي والخليج العربي.

المتفق عليه أن المنطقة العربية تحتل موقعا إستراتجيا على الساحة العالمية وتزخر بمقدرات إقتصادية وسكانية هامة وبإرث ثقافي يضرب عمق التاريخ.ويمتد الوطن العربي فلكيا بين دائرتي عرض 2 درجة جنوب خط الإستواء حيث جنوب الصومال، و37 درجة شمال خط الإستواء حيث حدود كل من سوريا والعراق، كما يمتد بين خطي طول 17 و60 درجة بين موريتانيا غربا وعمان شرقا. جغرافيا يمتد الوطن العربي من المغرب غربا إلى

البحرين شرقا متربعا على مسافة 13،487،814 كلم^2 متفرقة بين إفريقيا وأسيا، يحد الوطن العربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

ومن الشرق خليج عمان، ومن الشمال تركيا والبحر المتوسط ومن الجنوب خليج عدن وهضبة البحيرات، ومن ناحية التوزيع الجغرافي للأراضي العربية نجد ما يعادل 23بالمئة من مساحة الوطن العربي تقع في القارة الأسيوية، ويقع الجزء الثاني وهو ما يعادل 77بالمئة في القارة الإفريقية.

المبحث الأول: واقع التنمية السياسية في الوطن العربي

المطلب الأول: أزمة الوضع الدستوري

لما كان الدستور يعتبر القاعدة القانونية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، فإنه في المجتمعات المستضعفة ليس سوى مجموعة من النصوص والأحكام المنقولة عن دساتير المجتمعات الغربية والمعبرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق في كثير من الأحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التي نقلت إليها، ومن ثمة كثيرا ما نم إيقاف العمل به أو إستبدل بغيره، هذا فضلا عما يحدث من خروج على أحكامه عند التعامل الفعلي مع المواطنين، فالسمة العامة لوضعية القوانين في البلدان المتخلفة في المباعدة بين النصوص الدستورية والواقع العملي، على أن الجانب الأكثر أهمية في هذا المجال هو صياغة نصوص القانون بما يجعلها قابلة لنوع من التطبيق المتكيف مع الأوضاع المتغيرة ، وذلك عن طريق إحتفاظ المشرع بهامش من الحركة يسمح بالمناورة عند الحاجة، ومن الأمثلة على ذلك تعليق الدستور الجزائري لسنة 1963م إثر الإنقلاب العسكري في 19جوان 1965م والفراغ الدستوري بالدستور 1989م، بعد إستقالة رئيس الجمهوري الشادلي بن جديد[1] و الإستناد إلى وثائق دستورية مكتوبة، ومؤسسات وبناءات سياسية حديثة، لم تكن في أغلب الأحوال إلا واجهات سياسية شكلية، لا تعكس الواقع الإقتصادي والإجتماعي والثقافي

[1]– بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات، مرجع سابق**، ص110

والسياسي للمجتمعات العربية، فالإشتراكية والرأسمالية على السواء هما من الإيديولوجيات السياسية الشائعة الإنتشار في الدول العربية، أما أنهما منقولتان حرفيا أو بشكل محرف عن الفكر الماركسي والليبرالي الكلاسيكي، أو عبارة عن مزيج من الماركسية والرأسمالية المترابطة على نحو توفيقي ولا يعتبر عن إتجاه محدد واضح المعالم والأبعاد ولذا صارت في التطبيق العملي أقرب ما تكون من رأسماليين الدول التي تقوم على سيطرة البيروقراطية الحكومية، وما يحكم سلوكها بين ظوابط إدارية وقانونية تعيق عملية التنمية السياسية[1] وفي نفس المنحنى تشير الدكتورة " ثناء فؤاد عبدالله " بقولها: إن الأنظمة العربية الرسمية في مجملها لم تصل إلى مفهوم الدولة والمجتمع، فالأفكار العربية تحكم إما بنظم حكم عشائرية أو عائلية أو بنظم حكم حزبين وحيدة ماسكة للسلطة وهيئات دستورية أو قانونية شكلية، لأنها غير منتخبة إنتخابا حرا وحقيقيا، وبالتالي فإنها لا تمثل الإدارة الشعبية، كما أن هذه النظم لا تملك الصفة الشرعية لأنها بالأساس غير منتخبة شعبيا.[2]

المطلب الثاني: عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني

إن المجتمع المدني ليس المقصود منه إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية المجتمع المدني تنطوي على أهداف أوسع من مجرد المعارضة، إن المشاركة بمعناها الشامل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، التي تسمح للمجتمع المدني بمراقبة

[1]– بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات، مرجع سابق**، ص131.

[2]– ثناء فؤاد عبد الله، **الدولة و القوة الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، ط3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص78

البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة ذاتها، وبالتالي فإن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسيرية شاملة للمجتمع كله. في سياق هذا المنطلق نجد المجتمع المدني خاصة في المجتمعات العربية الإسلامية الحديثة فاقد الاستقلالية لعدة أسباب من بينها:

- وجود الدولة التي لاتثق بالمجتمع.

- الميراث الثقافي الذي يحد من قدراته.

- التغيرات السياسية و الإجتماعية التي لا تسمح للمجتمع المدني بحرية الحركة.إذا فإن القاعدة العامة في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي قاعدة عدم الثقة، فالدولة تسمح قانونيا للجمعيات والتنظيمات المدنية ولكنها في الوقت نفسه تضع القيود القانونية والإدارية الأمر الذي جعل لها القدرة على مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات أو حلها،[1] أو تحديد مجال حركتها وفي الأخير تتجمع الأسباب التي تؤثر على فاعلين مؤسسات المجتمع المدني وتجعل فيها المشاركة محدودة.

وفي ظل تبعية المجتمع للدولة وسيطرتها الشاملة عليه، فإن التكتيك الذي تتبعه الدولة يسير في ثلاث إتجاهات نلخصها في ما يلي:

- القضاء على المعارضة السياسية ومحاولة إضعافها.

- إخضاع المؤسسات الإجتماعية من أجل خدمة مصالح الدولة.

[1]-بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات، مرجع سابق**، ص132

– القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني، كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية...الخ.

إضافة إلى ذلك هناك أيضا مشكلات وتحديات أخرى تواجه المجتمع المدني في المجتمعات المستضعفة ليكون أداة فعالة في عملية التنمية، هذه العقبات تعد في حد ذاتها ميزات أساسية تتميز بها تنظيمات المجتمع المدني في علاقتها بالدولة من بينها.[1]

أ–في واقع الأمر يمكن القول بأن مؤسسات المجتمع المدني ليست ضعيفة في ذاتها وتكوينها بدرجة أولى بل ضعيفة في علاقتها مع البيروقراطية الحكومية القائمة في بلدان العالم الثالث، والتي تسعى لإختراقها وجعل هذه المؤسسات إمتدادا لها، ولا سيما أن هذه الحكومات المتعاقبة كثيرا ما تواجه تحديات معتبرة لإفتقادها الحكومي للشرعية وتورطها في قضايا الفساد، وعليه فعادة ما يلجأ الجهاز البيروقراطي الحكومي لقمع ومحاصرة هذه المؤسسات و ينجز عن الوضع السابق فقدان هذه المؤسسات سمتها المؤسساتية الفعالة وكمكون له مكانته في تصميم البرامج ووضع السياسات التنموية المختلفة.

ب– تتميز مؤسسات المجتمع المدني بعدم التنظيم وغياب الإحترافية لدى الناشطين ضمنها، وهو الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على الإنخراط بشكل فعال في موجهة الكثير من المشكلات التي يواجهها المواطن، لقد أدت ضعف هذه المؤسسات من ناحية

[1]–فضيل شبلي، **أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1998، ص311

التنظيم والإحترافية إلى أن لأصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الإستراتجيات والبرامج التنموية المختلفة.[1]

ج- من المفارقات المهمة التي يمكن تسجيلها عند فحص وتقيم دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، وقوع المجتمع المدني أو بعض مؤسسات المجتمع المدني تحت طائلة مشكلة الفساد، فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية مثلا: نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه المؤسسات في المجتمعات المتخلفة عن أهدافها التي عادة ما ترتكز على أرضية أخلاقية.

إذ يلاحظ أن هذه المؤسسات نفسها تتعاطى الفساد وإن تعاطيها لهذه الظاهرة من قبل دفع العديد من الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة للقروض والمساعدات للتفكير بشكل جدي في إعادة تقيم السبل والمنهجيات التي يتم إعتمادها عند إشراك مؤسسات المجتمع المدني للإستفادة من هذه القروض والمساعدات للإشارة فإن هذا الدعم المالي الذي تقدمه الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية له خلفيات سياسية وإيديولوجية تخدم أجندة الدول الغربية المهيمنة.[2]

د- إن توسع دور الدولة في لاقتصاد والمجتمع، أدى إلى تسلط الدولة على المجتمع وتسيدها عليه فتوسع دور الدولة في تطوير البنى التحتية للمجتمع (خدمات التعليم ،الصحة،

[1]- فضيل شبلي، **مرجع سابق**، ص312

[2]- بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات، مرجع سابق**، ص135 .

النقل...الخ) لم تكن مصحوبة بتطوير صيغة الحكم نحو مزيد من التجديد السياسي، بل كانت بالإرهاب المنظم لبيروقراطية أجهزة الدولة، ومنع فئات السكان والقوى الإجتماعية من المشاركة السياسية في الحكم لذا فإن عملية التنمية السياسية تستوجب من إجراء تغيرات عميقة ومتوازنة تمس جوانب متعددة في فئات المجتمع، مما يستلزم مشاركة المواطنين في مسؤولياتها وأعباءها وإنجازاتها.

هـ- إن التغير السياسي والإداري الذي تحاول السلطة توظيفه لتنفيذ وتحقيق سياستها هو قرار فوقي أي لا يشارك فيه المجتمع المدني (لا الأحزاب السياسية ولا المواطنين و لا العامة و لا الخاصة) وفي هذا الشان يرى الأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير الوطني السيد "عبد الحميد مهري" إن التغير يحدث بالإعتماد على القوى التي يفرزها المجتمع والتعامل معها، نعني سواء التغير السياسي أو الإقتصادي، والإتيان بسلطة لا تأخذ بعين الإعتبار قوى المجتمع.[1]

ونريد أن نصل إلى مجموعة حلول من وجهة نظر مثالية للتغير الإقتصادي والسياسي والنتيجة كانت إيقاف التغير الذي هو دينامكية إجتماعية إلى محاولة إحداث ديناميكية إدارية فوقية التي فشلت وجعلت البلاد تدفع فاتورة ثقيلة جدا في شتى الميادين.[2]

لذا يمكن القول إذا كان النظام السياسي في البلدان المتخلفة عامة والبلدان العربية خاصة تجاوب للتغيرات الإجتماعية والسياسية ولمطالب فئات المجتمع بإجراءات وإصلاحات

[1]- ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص 114

[2]-فاريل هيدي، **مرجع سابق**، ص139.

سياسية، إلا أن الإجراءات لم تكن في الواقع إنفتاحا على المجتمع المدني بقدر ما كانت مجرد تكتيك للمطالب الديمقراطية.

المطلب الثالث:عدم فعالية الجهاز البيروقراطي.

يعترف معظم المختصين بمشاكل التنمية السياسية الشاملة بأهمية الجهاز البيروقراطي، حيث يقرن الكثيرون بين ضرورة وجود جهاز بيروقراطي فعال، وبين وجود قيادة عصرية كمستلزمات التقدم وكذالك هناك إتفاق شبه عام على أنه تم تجاهل الإدارة كعصر مهم في عملية التنمية.

ولقد لخص الأستاذ "فاريل هيدي" مجموعة من الخصائص تتسم بها البيروقراطية في المجتمعات المستضعفة فيما يلي:

– إن الإدارة العامة هي مقلدة أكثر منها أصلية نابعة من اقعها وبئتهاوجود الإتجاهات غير الإنتاجين في الأجهزة البيروقراطية لخدمة أهداف أخرى غير الأهداف الموجودة منها.

– إفتقار البيروقراطيات فيها إلى الإطارات الماهرة القادرة على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية.

التناقض الكبير بين الواقع الحقيقي والوضع الرسمي.[1]

[1]– بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات، مرجع سابق**، ص139

– تتمتع البروقراطية في هذه الدول بدرجة إستقلال كبيرة بسبب قوى كبيرة فيها. وفي هذا السياق أبرز الأستاذ " أسامة عبد الرحمن " في مقالته القيمة عشرة صور بيروقراطية من العالم العربي، مدى إنفلات الأجهزة العربية وهذه الصور لخصها في النقاط التالية:

– إن البيروقراطين في معظمهم بسطاء وتغلب عليهم السذاجة.

– إن بيروقراطية الإدارة العربية يغلب عليها الإتجاه المحترف الذي إشتهر بالمجاملة للقادة الإدارين.

– إن مفهوم الإصلاح مفهوما إستهلاكيا وإصلاحا شكليا يحول دون تحقيق البرامج التنموية المسطرة.

– إن البيروقراطين العرب يتصفون بإزدواجية الشخصية بحيث يبحثون عن الانضباط وإحترام الوقت، ولكنهم بعيدون كل البعد عن هذه والمبادئ الأساسية في الإدارة.

– التظاهر بحل مشاكل المواطنين.[1]

– الجري وراء التكنلوجيا وإستخدامها في الأجهزة الإدارية بالرغم من قلة إلمام الإداريين بأبجديات التنظيم الإداري السليم.

[1]– بومدين طاشمة، **دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا و إشكاليات، مرجع سابق**، ص140.

وأخيرا إن إستفحال الفساد الإداري قد جاء نتيجة الطفرة الإقتصادية وأن كل هذا الفساد موجود بشكل أخر في مختلف الإدارات.[1]

وبما أن بيروقراطية الإدارة في المجتمعات النامية منغلقة وهجينة فهذا بدوره ينعكس سلبا على النماذج والأنماط الإصلاحية، وبالتالي يتعذر تحقيق أهداف التنمية السياسية الشاملة والمتوازنة والمستديمة.

إضافة إلى هذه الخصوصيات ذات التأثير العميق على مسار التنمية السياسية ، هنالك سمات وتظاهرات عامة يبصم بنية العملية السياسية للمجتمعات النامية التي تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي والإجتماعي وتوفير الإستقرار السياسي، اللازم لعملية التنمية السياسية.[2]

المبحث الثاني: الحكم الراشد في الوطن العربي

المطلب الأول: حال الوطن العربي

الواقع العربي مليء بالثغرات، بدءا من خضوع الأقطار العربية لأنظمة إستبدادية يعشعش فيعا الفساد الإداري و المالي، عصفت بالوطن العربي ظروف قاهرة من داخله و خارجه أسهمت بشكل كبير في مفاقمة الوطن العربي، فالإنقسام العربي موجود أصلا قد تعزز نتيجة لحرب الخليج 1990، حيث إتجهت فيه الإمكانيات المالية العربية نحو تكديس

[1]– أسامة عبد الرحمن، " نشر صور البيروقراطية في العالم العربي"، **المجلة العربية للإدارة**، الأردن: العدد الرابع، كانون الأول، 1950، ص74

[2]– **المرجع نفسه**، ص 75

الأسلحة في ظل أجواء من التوتر و انعدام الثقة خيمت على الأوطان العربية مما إستنزف الإقتصاديات العربية و أرهقها. عملت الحرب كذلك على تكريس الخلل في معادلة القوى الإقليمية في المنطقة لصالح دول غير عربية (تركيا إيران إسرائيل)، مما عزز انكشاف[1] الوطن العربي أمام أطماع الآخرين، و زاد من واقع التفتيت و الضعف تلك الخلافات العربية الحدودية، التي لوحت بنشوب نزاعات مسلحة بين دول عربية مثل: اليمن و السعودية، قطر و البحرين، مصر و السودان ، المغرب و الجزائر ومما زاد الأمور سوءا إنهيار وسقوط الإتحاد السوفياتي، و وضع للحرب الباردة، فأضحت الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية برمتها و بشكل خاص على منطقة الخليج العربي فمع زوال الخطر الشيوعي و بدء زمن العولمة اختلفت الرؤية الإستراتيجية الأمريكية حيال الوطن العربي، فهي مستمرة في دعم قمع الأنظمة، و غير معنية أبدا في ذلك الوقت بأنظمة ديمقراطية في الدول العربية، فتركيزها في ذلك الوقت على دمج إسرائيل في المنطقة العربية باعتبارها الرابح من بين دول المنطقة في حرب الخليج 1990. فكان لابد من تثبيتها كقوة إقتصادية و تكنولوجية و سياسية متقدمة في المنطقة، ووجود أنظمة عربية متصالحة مع شعوبها في تلك الفترة لا يوفر المناخ الملائم أبدا لهيمنة أمريكية إسرائيلية في المنطقة، هيمنة فرضت على أطراف الصراع التوقيع على معاهدات السلام تكرس تفوق إسرائيل، و تفتح الأذرع

[1] – فوز نايف عمر ريحان، **العولمة و أثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ"1990/2006"**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط و التنمية السياسية، 2007، ص105

العربية لإستقبال المنتج الإقتصادي و الثقافي و السياسي الإسرائيلي على الأراضي العربية الإسرائيلية تحت مسمى السلام[1]

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الوطن العربي

على الرغم من وجود تفاوتات بين دول الوطن العربي من حيث طبيعة تنظيمات المجتمع المدني و مدى فاعليتها و قدرتها على التأثير إلا أن المجتمع المدني في معظم دول الوطن العربي يتسم بالضعف و الهشاشة، و يمكن فهم ذلك في ضوء قضايا و إشكالات عدة منها:

أولا– غياب أو ضعف التماسك الداخلي لتنظيمات المجتمع المدني:

من المؤكد أن بعض تنظيمات المجتمع المدني في الوطن العربي تعاني من غياب أو ضعف التماسك الداخلي نتيجة لكثرة الإنشقاقات و الإنقسامات داخلها، و عادة ما تأتي الإنقسامات بسبب الصراعات الجيلية داخل الأحزاب أو نتيجة للتنازع على قيادة الحزب أو مناصب رئيسية فيه، أو بسبب الإختلافات أو الإنقسامات في الرؤى و التوجهات بخصوص بعض القضايا الداخلية أو الخارجية، و لا شك أن في الإنقسامات الداخلية تضعف فاعلية الأحزاب.[2]

و تقلص مصداقيتها لدى الرأي العام وتحد من قدرته على التنسيق في ما بينها، فالحزب الذي لايستطيع الحفاظ على وحدته الداخلية لن يكون بمقدوره التنسيق مع الأحزاب في التعامل مع السلط و تعزيز دورها في الحياة السياسية و قد رصدت دراسات عديدة لهذه

[1]– فوز نايف عمر ريحان ، **مرجع سابق**، ص 106

[2]- ابتسام حاتم علوان،" واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الأداب**، العدد 98، ص209

الظاهرة في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر،[1] و بالإضافة إلى الأحزاب السياسية فإن ظاهرة الإتجاه نحو تسييس العمل النقابي كما هو الحال مع مصر و الأردن أسهم في خلق إنقسامات داخل بعض النقابات المهنية إذ أصبح الصراع داخل هذه النقابات إنعكاسا للصراع أو التنافس بين الأحزاب و التيارات السياسية.

ثانيا– تمويل تنظيمات المجتمع المدني:

تعد قضية تمويل تنظيمات المجتمع المدني من أهم القضايا ذات الصلة بأهداف التظيمات و أنشطتها و مستقبلها، و لذلك فإنه في دول عربية عدة أثيرت قضية التمويل الأجنبي لبعض تنظيمات المجتمع المدني و خاصة العاملة في مجال حقوق الإنسان و البحث العلمي، و هذه قضية معقدة و متعددة الأبعاد و الأطراف بحكم طبيعة وواقع حقوق الإنسان في الوطن العربي و حساسية النظم الحاكمة تجاه هذا الملف، إما من حيث أطرافها فهناك القائمون على المنظمات المعنية و بعضهم اتخذ من العمل في هذا المجال مجالا للربح و الكسب المادي، و هناك الدول الأجنبية و الهيئات الدولية الحكومية و غير الحكومية التي تقدم التمويل لبعض تنظيمات المجتمع المدني و بعض هذه الدول له مصالحه و حساباته التي يجب أخذها بعين الإعتبار.[2]

وبالتالي لا يوجد مجتمع مدني بالمعنى الحقيقي في دول الوطن العربي، فتنظيمات المجتمع المدني إما غائبة من حيث لا يسمح بقيامها في الأصل لبض دول الوطن العربي، أو تعاني

[1]– ابتسام حاتم علوان، **مرجع سابق**، ص112

[2]– **المرجع نفسه**،، ص213

الضعف و الهشاشة في الدول التي تسمح بقيامها، و يرتبط ذلك في جانب منه بطبيعة النخب التي تولت الحكم في مرحلة بعد الإستقلال، حيث أقامت نظما سلطوية عسكرية مدنية هيمنت على الإقتصاد والمجتمع ما حال دون تطور المجتمع المدني في هذه الدول.[1]

المبحث الثالث: آفاق و معوقات الحكم الراشد و التنمية السياسية في الوطن العربي

المطلب الأول: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي

حاجة الوطن العربي إلى الديمقراطية حاجة حيوية لا غنى عنها حتى تستقيم أوضاعه وتتفتح أمامه سُبُل الخروج من أصفاد الكبت السياسي و الإستبداد، ويتحصل أبناءه حقوقا أهدرتها لهم حقب القمع، فكيف إذا كان الهدف بناء نهضة ، هذه التي لا طريق إليها سوى طريق التطور الديمقراطي، فالديمقراطية إذن ضرورة تاريخية و سياسية بالمعاني الثلاثة التالية:

1- إنها ضرورة إبتداءا، لكونها حقا عاما للشعب و الأمة، فهي ليست ترفا سياسيا يطلبه المواطنون العرب لهم، بل حاجة أساسية لهم.

2- وهي ضرورة هي ثانيا، لأنها الوسيلة الأمثل لإطلاق طاقات المجتمع و الشعب، و تحريرها من السلبية و التواكل و الزج، بها في معركة البناء الإقتصادي الإجتماعي و السياسي و الثقافي، فالمجتمع العربي كغيره من المجتمعات البشرية، لا يمتلك أن يكسب معركة التنمية أو يواجه تحدياتها المتلاحقة دون تسخير طاقته البشرية كافة. ولا يكون ذلك

[1]- ابتسام حاتم علوان، **مرجع سابق**، ص 292

إلا بفك العبودية السياسية عنها و تحرير إراداتها المصادرة، و نيلها فرص المشاركة في صنع المستقبل و المصير وطنيا و قوميا.[1]

3- ثم إنها ضرورة ثالثا، لأنها القاعدة التي تبنى عليها العلاقة بين الدولة و المجتمع من المجتمعات الحديثة، و أن تقوم عليها العلاقة في الوطن العربي، و أكثر التحديات التي تتعرض لها الدولة في الوطن العربي اليوم و تهددها في وحدتها السياسية، و إن الحاجة إليها لبناء العلاقة بين الكيانات العربية صونا لوحدتها و تعزيزا لتماسكها الجماعي في مواجهة التحديات المشتركة.[2]

إن الديمقراطية بالأساس شرط للإستقرار بحكم دورها الفعلي في تعزيز دولة القانون و المؤسسات و تأمين مجتمع متسامح، تسوده قيم حقوق الإنسان و الحريات الأساسية. مما يجعلنا مضطرين إلى تحديد مقومات الديمقراطية التي نتحدث عنها و الساعين إلى إيجادها و ترخيسها في الواقع السياسي العربي، فالديمقراطية التي نتحدث عنها هنا في الوطن العربي، هي منظومة من القيم التي ترتكز على بعض المقومات و المرتكزات الأساسية التي تحميها جملة من الضمانات المؤسسية و القانونية، وهذه الضمانات التي يوفرها النظام الديمقراطي، هي التي تعطي للأفراد الضمانات اللازمة للعطاء و التحرك، اكتسبت كلمة

[1]- خير الدين حسيب، **المشروع النهضوي العربي**، ط1، بيروت: حقوق الطبع و النشر و التوزيع محفوظة للمركز، 2010، ص-70

[2]- **المرجع نفسه** ، ص -71

الديمقراطية سحرا خاصا لدى أبناء الوطن العربي، بما تحمله من معاني لم تعرفها و لم تمارسها الجماهير العربية، منذ قرون كالحرية و حقوق الإنسان، و سيادة القانون.[1]

فالوطن العربي إضافة إلى تميز تموقعه في العالم القديم و العالم الحديث، شهد حضارة تركت بصماتها على العالم و ربما لم تنطفئ بعد، ولنا فيما قاله جاك ريسلر ما قد يمثل تعبيرا صادقا عن حال الأمة العربية حيث يرى"أن الجواد العربي قفز قفزات رائعة و سريعة في تاريخ الحضارة الإنسانية، و كان لابد من إستراحة طالت كثيرا أمام تحديات النظام الدولي و تقلباته".[2]

بدأ الحديث عن دمقرطة الوطن العربي بعد أحداث 11يبتمبر 2001م بحجة أن الأنظمة العربية الإستبدادية هي البيئة الحاضنة لضحايا الإرهاب، و تم تقديم المشاريع الإصلاحية التي من شأنها حسب الرؤية الأمريكية أن تساعد البلدان العربية في تحركها نحو الديمقراطية، و كما نعلم أن أمريكا تبحث عن مصالحها أولا و أخيرا و لا أظن أن مصلحتها أن تترعرع الديمقراطية في البلدان العربي.

فالديمقراطية المطلوبة أمريكيا هي غيرها الديمقراطية التي تطالب بها الشعوب العربية، و ليس من السيير أن تلتقي الديمقراطيتان بسبب تباين المصالح بين الجهتين، فوجود ديمقراطية حقيقية في الدول النامية تضمن حقوق و حريات المواطنين، و تمثل جميع فئات

[1]- خير الدين حسيب ، **مرجع سابق** ، ص73

[2]- فوز نايف عمر ريحان، **مرجع سابق**، ص 109

الشعب لابد و أن تتناقض مع العولمة بتفاعلاتها الحالية،[1] و إن الديمقراطية العربية التي لا تسمح للمواطن بالمشاركة في الحياة السياسية إلا مرة واحدة خلال أربع أو خمس سنوات هي ديمقراطية عرجاء، أما الديمقراطية المرتكزة على المجتمع المدني و مؤسساته فهي تلك الديمقراطية التي يمارس فيها المواطن يوميا الرقابة و المشاركة و المحاسبة عبر المؤسسات التي ينتمي إليها، و يستطيع بواسطتها أن يصنع و يغير القرار السياسي.[2]

المطلب الثاني: آفاق التكامل الإقتصادي العربي

تعمل إستراتيجية التكامل الإقتصادي العربي على تحقيق عدد من الأنشطة و البرامج، وذلك باتباع المراحل التالية:

1- فتح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لإنضمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية مباشرة إليها، بإخطار يوجه من الدولة إلى أمانة مجلس الوحدة الإقتصادية العربية يفيد برغبتها في الإنضمام، و تقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف، و يبدأ تاريخ التحرير للسلع التي منشأها دول المنطقة بالنسبة للدول المنظمة بعد ثلاث أشهر من تاريخ الإنضمام، و يجوز للدول العربية الأقل نموا أن تتفاهم مع مجلس الوحدة الإقتصادية العربية على برنامج مناسب لها لاستكمالها كافة الرسوم.

2- تسعى الدول العربية إلى إقامة اتحاد جمركي، و ذلك وفق المراحل التالية:

---

[1]- فوز نايف عمر ريحان، **مرجع سابق** ، ص111

[2]- الطاهر بلعيور، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة: العدد10، نوفمبر 2006، ص-122

أ-المرحلة الأولى (2009/2006): يتم خلال هذه المرحلة توحيد الرسوم الجمركية التي يبلغ الفارق بينها 10% و توحيد نصف الرسوم التي يكون الفارق بينها بين 10%و15% إضافة إلى توحيد بعض الرسوم التي يقع الفارق بينها بين 25%و50% و يعرض الأمر على اللجنة الجمركية ليتخذ المجلس قرارا بشأنه، و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجربها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية هذه الفترة.[1]

ب-المرحلة الثانية(2012/2010): يستكمل توحيد الرسوم التي كانت فروقها بحدود 25%، كما يضاف توحيد ربع آخر من الرسوم التي يقع الفارق بينها 25%و50% ،و تسوي قرارات مجلس الوحدة بالنسبة لما تجاوز ذلك، و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجربها خلال هذه الفترة على أن تستكمل النسب المقررة لنهاية الفترة.

ج- المرحلة الثالثة(2016/2013): يستكمل جميع الرسوم، و تقوم الدول بإعلان برامجها للتخفيضات التي تجربها خلال هذه الفترة على أن يستكمل التوحيد بنهاية هذه الفترة، و يتم إعلان قيم الإتحاد الجمركي بحلول عام 2016.

و بدأت الدول العربية من خلال القمة العربية بتونس في عملية تطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك، و تضمنت وثيقة العهد و الوفاق و التضامن بين قادة الدول العربية عددا

[1]- جميلة الجوزي، "التكامل الإقتصادي العربي واقع و آفاق"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 5، ص-39

من المحاور الأساسية، لتطوير العمل الإقتصادي العربي المشترك و تفعيل الآليات التي كان من بينها:

- تطوير مؤسسات و أجهزة العمل الإقتصادي العربي المشترك .
- إستكمال إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و إقامة إتحاد جمركي.
- وضع إستراتيجية إقتصادية عربية شاملة، يكلف المجلس الإقتصادي و الإجتماعي بدراستها.
- مشاركة المجتمع المدني في بلورة القرارات التي يتخذها المجلس الإقتصادي و الإجتماعي وأجهزة العمل الإقتصادي العربي المشترك.[1]

المطلب الثالث: معوقات الحكم الراشد و التنمية السياسية في الوطن العربي

إن أكبر عائق من معوقات التنمية السياسية و الحكم الراشد في جميع الدول و خاصة دول الوطن العربي هو إنتشار الفساد ويتجلى ذلك في مظهرين رئيسين: فساد النظام السياسي و فساد الإدارة العامة ، فالمظهر الأول يتجلى في غياب الديمقراطية و انتهاك حقوق الإنسان مما أثر سلبا على إندماج المجتمع العربي في إدارة الحكم، و يتجلى الثاني في ممارسات الفساد المالي مما عطل التنمية بشقيها الإقتصادي و السياسي. ففي تقرير لمؤسسة الشفافية الدولية حول نتائج الفساد لعام 2009م، تضمنت هذه النتائج ترتيبا للدول المعنية على سلم

[1]- جميلة الجوزي، **مرجع سابق**، ص-40

به 133 رتبة و شمل التقرير 18 دولة عربية، و تصنف الدول العربية التي شملها التقريرإلى ثلاث مجموعات، وهي كالآتي:

1- المجموعة الأولى: تقع ضمن المساحة المتوسطة في مجال الحكم الصالح وعددها 18 دولة عربية.

2- المجموعة الثانية: تقع ضمن المساحات الخضراء وعددها 7 دول عربية.

3- المجموعة الثالثة: تقع ضمن المساحة الأكثر خطورة في مؤشرات الفساد و عددها 03 دول عربية[1].

و يعتبر التحليل على مستوى علامات الفساد التي تعكس إلى حد كبير وضعية صلاح الحكم، أكثر مصداقية و يشمل سلم الفساد 10 نقاط، و تصنف الدول من العلامة 0 إلى10، و تعتبر الدول التي تحصل على أقل من المتوسط الذي هو 5 نقاط دولا ذات حكم غير صالح. و قراءة في البيانات المذكورة تفيد بأن 5 دول عربية فقط حصلت على علامة تفوق المتوسط أي بين 5.2 و، و بالتالي فإن73%من الوطن العربي يقع ضمن مجال الجكم غير الرشيد أو الصالح، أي ما يشمل 13 دولة من الدول العربية التي شملها التقرير و هي 18 دولة عربية.

و زيادة على ذلك، فإن من بين العوائق التي تحول دون تحقيق تنمية سياسية حقيقية في الوطن العربي، و حكم راشد فعال في المنطقة العربية، نذكر الأسباب التالية:

[1]- جميلة الجوزي، **مرجع سابق**، ص 40

1- غياب الشفافية: إن المجتمعات عير الديمقراطية معروفة ببيئات مغلقة تسيطر الحكومات على إعلامها و تخضعه برقابتها بتكبيل حرية الرأي[1]، و عدم السماح بنشر معلومات إلا التي توافق و تخدم مصالحها.

- ضعف السلطة القضائية و سيادة القانون: تعتبر السلطة القضائية المستقلة من أهم أركان الشفافية، لأنها تساعد على ضمان المساءلة و القابلية للمحاسبة و حماية المواطن. وتعتبر السلطة القضاية مفهوما غريبا بالنسبة للمنطقة، حيث تعمل هذه السلطة تحت إشراف الحكومة، و يعتبر القضاة من موظفي الدولة و يخضعون لسلطة وزير العدل، الذي يشغل بدوره منصبا تنفيذيا في مجلس الوزراء، مما يسمح النفوذ الموالي للحكومة بالتغلغل في العملية القضائية، و بالتالي تنخفض قابلية الحكومة بالنسبة للمساءلة.

3-عدم القابلية للمساءلة: في ظل غياب إستقلال السلطة القضائية و الحريات المدنية و حرية الصحافة في المنطقة، وقيام مؤسسات رئيسية كالبرلمان و أجهزة إنفاذ القوانين و المجتمع و وسائل الإعلام و الجمعيات المهنية تتميز نقص الشرعية، مما يجعل مفهوم قابلية الحكومة للمساءلة غاية لا تدرك.

4- الهيكل الإجتماعي القائم على النخبة: المجتمعات غير الديمقراطية غير منصفة بطبعها لأنها تنحاز إلى النخبة الحاكمة ضد بقية المجتمع، و هكذا وهكذا نجد في المجتمع الواحد ثلاث مجموعات اجتماعية مختلفة.

[1]- جميلة الجوزي، **مرجع سابق** ، ص 41

5- النخبة أو الصفوة: وهي مجموعة صغيرة العدد من كبار مسؤولي الحكومة و الأسر المشهورة التي تربطها مع الحكومة علاقات وثيقة، و تتمتع هذه المجموعة بأعلى الإمتيازات كما تسييطر على معظم الأنشطة الإقتصادية[1].

6- العاملون في الحكومة و الوظائف العامة: وهي مجموعة أكبر عددا و تتكون من موظفي الحكومة من المستوى الأوسط و الأدنى الذين يعتمدون على الحكومة تماما و يدينون لها بالولاء بغية الوصول إلى فرص لتحقيق المكاسب الشخصية.

7- عموم الجمهور: وهي المجموعة التي تمثل غالبية الشعب، وهي بحكم تكوينها تهيء الفرصة المناسبة لازدهار الفساد.

8- القوانين و الحواجز الزائدة عن الحد: حيث تريد الحكومة أن تحافظ على سلطتها داخل البلاد، وتنجح في ذلك بالسيطرة على كافة جوانب المجتمع المدني و جعل الشعب يعتمد عليها في الحصول على الخدمات الأساسية، ومن الطرق التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض الإفراط في إصدار اللوائح و القوانين لإحكام السيطرة[2].

[1]- جميلة الجوزي، **مرجع سابق** ، ص 42

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 43

ملخص الفصل الثاني:

تناولت الدراسة في الفصل الثاني التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي، و من خلال هذا العرض الموجز نصل إلى جملة من الإنجازات و الحقائق نوجزها فيما يلي:

– إن الأنظمة العربية لا تمثل الإدارة الشعبية كما أنها لا تملك الصفة الشرعية و ذلك لكونها غير منتخبة شعبيا في الأساس.

– إن من دون تكوين مجتمع مدني، يكون الأفراد مجرد آلات محركة وليسوا مواطنين فعالين في دولة تنشد بتحقيق الديمقراطية إذ تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره وبالتالي يستحيل أن توجد بدون مجتمع مدني.

– إضافة إلى كل ما سبق إن الفساد بشتى أنواعه يعد أكبر عائق قد يقف أمام التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي. وأيضا من العوائق غياب الشفافية و ضعف السلطة القضائية

و عدم القابلية للمساءلة.

الفصل الثالث:

التنمية السياسية والحكم الراشد في الوطن العربي

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية الساسية من بين أهم المواضيع التي تلقى غهتمام الباحثين في الميادين السياسية وحتى الإقتصادية والإجتماعية لذالك إعتبرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في عام 1986م حق مكرس لدى الشعوب كغيره من الحقوق الأخرى ومنه تسعى الكثير من الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت قياسا كبيرا من التقدم فبعد أن كان الحديث عن التنمية أصبح الكلام الآن عن التنمية السياسية وعلاقتها بالحكم الراشد.

وبالتالي في رأي هذا الإتجاه لا تستقيم تنمية شاملة وحقيقية ومتوازنة في دولة من الدُول بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يرتكز عليها الحكم الراشد، والجزائر في هذا الشأن تسير نحو إستكمال مشاريع التنمية بكل أبعادها السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية.

المبحث الأول: النظام السياسي الجزائري والتنمية السياسية

المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري

عرفت الجزائر في الفترة الممتدة منذ 1962م إلى غاية 1989م كبلد مسير من طرف الحزب الواحد وهو جبهة التحرير الوطني، التي إكتسبت شرعية من خلاله حيث كان منظم للدستور 1963م –1979م، و إعتمدت التعددية على إثر المظاهرات التي شهدتها الجزائر في 1988م وعلى إثرها صياغة دستور جديد عام 1989م، والذي تم تعديله عام 1996م من أهم مبادئه الديمقراطية والتعددية السياسية والإنتخابات.

حيث يصف العديد من أعضاء المجلس الذي عرفته الجزائر منذ الإستقلال بإعتباره نوعا من الأنظمة الشعبوية التي عرفتها أغلبية دول العالم الثالث، حيث عرفت الجزائر منذ الإستقلال نظام إشتراكي قائم على الحزب الواحد المحتكر للسلطة.

غير أن ما حدث في أكتوبر 1988م أدى إلى عكس ذالك من الناحية القانونية والسياسية، حيث أصبح النظام يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والتعددية الحزبية والتنافس السياسي السلمي على السلطة في ضوء الحرية، بدلا من وحدة السلطة المحتكرة من ظرف الحزب الواحد[1] والرفض المطلق للتعددية السياسية يكرس الإستيلاء على السلطة ووحدتها من طرف فئات إكتسبت الشرعية من خلال المشاركة في الثورة[2].

---

[1]- سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري** ، ط2، الجزائر: دار الكتاب الحديث،2007 ص،174 .173

[2]– ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص 184

و ظل المشهد السياسي في الجزائر متميز بشخصية السلطة وإحتكارها من طرف الحزب الواحد و إستحواذ على الساحة السياسية إلى غاية أكتوبر 1968م، وكان من نتائجه خنق الحريات وإستبعاده لأي إمكانية لإنعاش الحياة السياسية عن طريق قيام مؤسسات سياسية تمثيلية تتمثل في الأحزاب وجمعيات المجتمع المدني.[1]

فمنذ البداية يجدر بنا الإشارة إلى أن اللجوء إلى تبني نظام مؤسسات جديدة وقيامه على قاعدة مختلفة وتبنيه لمواقف مغايرة عن تلك التي كان عليها كالتعددية السياسية وتعدد السلطات وحرية الإعلام... الخ، لايكون إلا عقب فشل السياسية التي كانت تحكمه، بالإضافة إلى ضغوطات الداخلية الناجمة عن تردي الأوضاع التي تون من صنع النظام القائم، وهذا نتيجة للأزمات التي واجهت النظام السياسي الجزائري والأوضاع المتردية التي عرفتها البلاد، وجهت إنتقادات للحزب والحكومة بسبب تقصيرهما في أداء مهامها لمعالجة المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع.[2]

تميز رئيس الجمهورية في النظام السياسي الجزائري بالبحث عن صبغة شرعية دستورية وسياسية مقبولة من جهة وحفظ مكانته من جهة أخرى بدأ النظام السياسي الجزائري بالبحث عن صيغة تكسبه شرعية دستورية وسياسة مقبولة من جهة أخرى وبدأت الجهود من أجل خلق التوازن السياسي داخل إيطار النخبة الحاكمة وقواها السياسية بعبارة أخرى بين

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص 184

[2]– سعيد بوالشعير، **مرجع سابق**، ص177

القوى الحاكمة والقوى المعارضة.

و قد تميز النظام السياسي بهيمنة المؤسسة العسكرية التي تسيطر على الحياة السياسية فعلى الرغم من تحول النظام إلا أن الجيش كان لا يزال هو المسيطر على زمام الأمور وصاحب السلطة الحقيقية.

و يرجع تأثير الجيش على النظام بآليتين:

– فيما يتعلق برؤساء الدولة وتعينهم من خلال المؤسسة العسكرية قبل إجراء الإنتخابات الرئاسية.

الإنتشار الواسع للأمن أو الشرطة السياسية على مستوى كل المؤسسات[1] كان من بين الأسباب التي دفعت بالجيش إلى التدخل المباشر في الشؤون السياسية هي تدخلات القادة السياسين بالشكل الذي لمس بالجيش ومصالح أعضاءه وقد ظهرت بوادر أخرى بسلطة الجيش بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول 1991م وعدم ممانعة الرئيس التعايش مع الحكومة والبرلمان تسيطر عليه الجبهة.[2]

فالعلاقة بين الجيش والشرطة علاقة متزامنة بحكم التاريخ إذ مثل الجيش إبان الثورة والجناح العسكري لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال لم ينسحب من الساحة السياسية وخاصة بين الفترة الممتدة ما بين 1963م–1976م والتي تميز فيها النظام

[1]–Majid boncheih . **comite de jestice** . pour lalgerie. Organisation. De system politique. algerie :mai 2004. P3

[2]– عامر ضبع، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر1999م–2004م**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر غير منشورة، 2007، ص 76

السياسي بحكم دون برلمان ودون دستور أما بعد الإصلاحات التي شهدتها الجزائر مطلع الثمانينات وبدأ تحديد دور الجيش في الحياة السياسية وإستهله بحق الدفاع الوطني وحماية التراب و إبعاد أفراده عن السياسة ومنعهم من الترشح في أي منصب أو الإنخراط في الأحزاب، فمنذ مجيئ الرئيس الحالي بوتفليقة منذ أفريل 1999م حدثت تطورات على مستوى العلاقة بين الرئيس والجيش حيث بدأت المؤسسة العسكرية تتخلى عن الدور السياسي الذي كانت تمارسه.[1]

وقد يكون سبب هذا العدوان هو الدور الذي وجد الجيش الجزائري نفسه فيه على الصعيد الوطني والدولي نتيجة لإيقاف المسار الإنتخابي من جانفي 1992م كما أن العديد من الأطراف تحمله مسؤولية العنف الذي شهدته الجزائر أما السبب الثقافي يعود للجهد المبذول من قبل الرئيس بإستقلاله من الجيش حبث أصبح دور الجيش يتمثل في الدفاع عن الطابع الجهدي للدولة بإحتفاظه بحق التدخل في حال إختلال الأحزاب السياسية بالدستور حيث أعلنت المؤسسة العسكرية بلسان قادتها أنها لن تتدخل في الإنتخابات ولو كان الفائز من الإسلامين، ولعل ما يمكن قوله على النظام السياسي الجزائري أنه مازال سائرا في مرحلة التحول نحو الديمقراطية، على الرغم من أن العناصر المشكلة متوفرة تقريبا إلا أنه في المقابل هناك بعض السمات الغير الديمقراطية والسلطة مازالت تطفوا على السطح.[2]

---

[1]- حسين مزرود، **مشاركة الأحزاب السياسية في المؤسسات السياسية في الجزائر(1989-1990)**، ط2، الجزائر: دار قرطبة 2010، ص23

[2]- ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص195

المطلب الثاني: التنمية السياسية في الجزائر

أولا– الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تعرف دوران سلمى ومرن، فبقاء القيادات وإستمرارها، وغياب التناوب على السلطة هي الخصائص الغالبة في معظم الأحزاب المهمة، تتوجه الأحزاب السياسية نحو إتخاذها طابع الكرتلة أو الإحتكار، فالأحزاب السياسية تفتقر إلى المرونة والتغير والمراجعة في خطاباتها السياسية وفي تحليلها للوضع العام للبلاد. فهناك واقع أولي جاركي للأحزاب السياسية في ظل طموح ديمقراطي، هناك طموح للتغير على مستوى القواعد الحزبية، وفوجوة بين القواعد الحزبية والقيادات الحزبية أفرزت عدة نتائج، نتيجة لعدم لمرونة في السلطة داخل الأحزاب السياسية وبقاء النخب والقيادات الحزبية خصوصا الزعمات دون التناوب على السلطة وقيادة الحزب السياسي، فقد عرفت الأحزاب السياسية أزمات سياسية عشية إنعقاد المؤتمرات الخاصة بتجديد هياكل الحزب،[1] رغم أن المؤتمرات العامة لم تتسم بالإنتظام، فقد عرف هذا النوع من الأزمات كل من حمس ستة 2008م والنهضة للإصلاح وجبهة التحرير الوطني في 2003م حيث بات من المألوف أن يحدث الإنشقاق بين تيار تصحيحي والأخر ميال للقيادة الحزبية الحالية، والكيفية بحدوث أزمات التناوب وحدث هذا عن طريق الإنقلابات داخل الأحزاب السياسية كما حدث لـ عبد الحميد مهري في حزب جبهة التحرير الوطني وعبد الله جاب الله مع حزبه الأول النهضة

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، **مرجع سابق**، ص 196

وحزبه الثاني حزب لإصلاح إن السبب الرئيسيي يرجع إلى عدم تفكير الأحزاب السياسية في تحديد أليات تنظيمية واضحة للتناوب على السلطة أو عدم العمل بها، والسيي الثاني يرجع إلى النشأة الحديثة للأحزاب السياسية حيث أن الديمقراطية الداخلية للأحزاب لم تكن من بين الأولويات أمام إعتبارات إنتخابية وسياسية أخرى حيث ان بروز قيادات سياسية غير معروفة للحزب سيكون له ثمن إنتخابي.[1]

ويكون هذا على حساب شعبية الحزب التي تتمحور حول القيادات السياسية المؤسسة لها، والسبب يكمن في الطبيعة الأتوقراطية للأحزاب السياسية في الجزائر، حيث تنحصر معظم الصلاحيات في رئيس الحزب من الناحية الفعلية ، فالنمط السائد للأحزاب السياسية هو النمط الرئاسي، و يبقى التساؤل جدير بالطرح عن سر بقاء التصلب التنظيمي والهيكلي داخل الاحزاب السياسية الجزائرية مع مايحمله التجديد التنظيمي، وإفساح المجال أمام المشاركة الحزبية من تجديد نخب وقيادات الحزب ودخول فئات شابة وتوسع قاعدة الحزب الإجتماعية من جهة لماذا لا تفكر الأحزاب السياسية من فتح المنافسة للمنتخب الأكثر شعبية، والسماح للأحزاب بتوسيع قاعدة الشعبية من خلال إنفتاحها على الجماهير المتعاطفة معها.[2]

التحديات التي تواجه الأحزاب في أداء وظائفها:

---

[1]- عبد القادر عبد العالي، **الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في الجزائر**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية ومشكلة التنمية السياسية، يومي 16-17 /2005/12 ، قسم العلوم السياسية بجامعة الشلف، ص4

[2]- **المرجع نفسه**، ص5

1- التحديات الداخلية:

- غياب تسير الديمقراطي لأزمة القيادة، إحتكار الصنع القرار الداخلي.

- ضعف العضوية والقدرة على التغلل في القاعدة الشعبية.

- عدم الإستقرار الداخلي (الصراعات ، الإنشقاقات، ...الخ).

- هناك المنتوج الفكري وضعف المبادرات لتقديم حلول للمشاكل الإجتماعية والإقتصادية.

2- التحديات الخارجية:

-القيود القانونية الإدارية والسياسية والتي تلقى استقلاليتها.

- توسيع صلاحية المؤسسة التنفيذية على حساب البرلمان.[1]

ثانيا- الديمقراطية وحقوق الإنسان:

الديمقراطية وحقوق الإنسان عموما هما وجهان لعملة واحدة فلا يمكن أن تكرس الديمقراطية في غياب حقوق الإنسان، أو في غياب قوانين تضمن هذه الحقوق وتحميها، ومن هذا المنظور كرست الجزائر المبادئ الكبرى التي تضمنها معاهدات حقوق الفرد وحرياته، و هذا ما يعبر عنه في المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، لا سيما البرتوكول المتعلق بالميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية 1966م، كما قامت الحكومة الجزائرية بفتح أبوابها أمام المنظمات الدولية غير الحكومية المهمة بمسألة حقوق

[1]- ناجي عبد النور، "دور المنظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر- دراسة حالة الأحزاب السياسية-"، **مجلة المفكر**، العدد 03، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص117

الإنسان ومنحتها كامل الرعاية بالإتصال بينها وبين المجتمع المدني، أما داخليا ففط قطعت الجزائر أشواطا معتبرة في مجال التعددية السياسية والسماح لهذه الأخيرة بالتعبير عن توجهاتها الفكرية وتمثيلها محليا وبرلمانيا[1].

إن الجزائر عملت على تكريس دولة الحق والقانون عبر أليات متعددة أهمها إصلاح جهاز العدالة الذي يضبط بدوره العلاقات الإجتماعية ويؤمن الحقوق السياسية للمواطن، هذا القطاع إعتبرته السلطات العمومية بمثابة الهرم الذي تبنى عليه مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن هذه الإنجازات وإن كان مضمونها يجسد أطر الإصلاحات السياسية التي تبناها النظام وفي تفعيل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا أنه من جهة أخرى مازالت بعض المتطلبات لم يستطع جهاز العدالة أن يضمنها مثل بعض الإنتهاكات التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم وضوح بعض الاليات القانونية وتعارضها مع الممارسة والتطبيق.

قد عانت الجزائر أزمة متعددة الأبعاد فمنذ 1992م حتى 2003م تداول على السلطة أربعة رؤساء دولة، وتسع رؤساء حكومة ومئات الوزراء،[2] فعلى مدى إحدى عشرة عاما ظلت الجزائر تعيش وضعا إنتقاليا الناتج عن حالة الطوارئ وحظر التجول بفعل الإرهاب ومن هنا فإنه ينبغي: – الرجوع إلى مبادئ الديمقراطية، وإحترام الحريات الاساسية والسماح

[1]–عامر ضبع، **مرجع سابق**، ص141

[2]– **المرجع نفسه**، ص 142

للأحزاب السياسية والمعارضة بالتعايش، ويكون ذلك في إعادة بناء الثقة بين المواطن والإدارة ونبذ كل أشكال العنف المقوي لزعزعة الثقة بين الطرفين.

زيادة على هذا يمكن السماح لوسائل الإعلام تحقيق هامش من الحرية لديها وأن لاتكون عرضة لأسباب لا يمكن البوح بها وأن تكون مفتوحة لكل الأحزاب السياسية المثلة في مؤسسات الدولة.[1]

إعطاء المسؤولية للمواطنين والتطبيق الفعلي للامركزية وهذا يكون بتدعيم هيكل البلديات والولايات، وحل المسائل المالية العاقلة من أجل تحديد المداخيل المالية الخاصة بالمجموعات المحلية ويتطلب هذا إعطاء مزيد من المسؤولية للذين تم إنتخابهم، وللمواطنين من أجل إحكام المراقبة الشعبية.

إن التحدي الذي تواجهه الجزائر اليوم ليس بناء الديمقراطية كنظام جاهز من أمريكا أو فرنسا فحسب وإنما نحو بناء ممارسة ديمقراطية تفرزها راقبة شعبية ومسألة شفافية وإدارة حكومة رشيدة وغيرها من المؤثرات تقف عائقا أمام هدر أموال عمومية.[2]

ثالثا– المجتمع المدني

إن خصوصية المجتمع المدني في الجزائر إنه يدرك جيدا خصوصية الدور الذي يجب أن يؤديه من أجل ضمان إستقرار المجتمع وخدمته والمساهمة في ضمان وصيانة

[1]– عبد الحميد الإبراهيمي، **الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 72

[2]– بلعيور الطاهر، **الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم**، الجزء الأول، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحكم الرشيد، جامعة سطيف، الجزائر، ص22

الديمقراطية والحريات لكن الواقع الإجتماعي يبين أن المجتمع المدني الجزائري أصابه الضعف والوهن، حيث تخلي عن دوره الحقيقي في إحتواء إنشغالات الفئات المجتمعية والعمل على إستيعاب وتحرير الطاقات المبدعة، فضلا عن تطوير الوعي الإجتماعي والمساهمة في التنشئة السياسية للمجتمع، ولعل السبب يعود إلى عدة عيوب والتي من بينها نشأت في مناخ يتصف بالزبونية والمحسوبية والإنتهازية، من جعله أداة من أدوات السلطة من أجل بسط نفوذها في المجتمع و إستخدامه في بعض الأحيان كآلية بديلة عن الأحزاب السياسية في دعم إستراتجيتها وتطوير مشاريعها.[1]

المبحث الثاني: إشكالية الحكم الراشد في الجزائر

المطلب الأول: إبداء الرأي و المسائلة

إن دستور 23 فيفري1989م حول التسيير السلطوي الشمولي للدولة إلى تسيير أقل سلطوية في المستويات السياسية المتوسطة و الدنيا، لكنه أبقى على المستوى الأعلى أي صنع السياسة العامة محصورة في مؤسسة الرئاسة، حيث أجاز دستور 1989م تشكيل منظمات سياسية تتقيد بشروط، و التي عززها دستور 28 نوفمبر1996، أين ضمن حرية تأسيس الأحزاب السياسية شرط أن تكون طات إعتبار ديني و لغوي أو عرقي أو مهني، و هطا أتت به الجزائر كأساس يشكل قاعدة الممارسة السياسية، و التي تندوي على التداول

[1]– رابح كمال العروسي، **المشاركة السياسية و تجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، ط1، الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع،2007، ص03

السلمي على السلطة عن طريق إجراء إنتخابات حرة و نزيهة، و احترام حرية التعبير و المعارضة و التعددية السياسية، و كذا احترام الحريات الفردية و الجماعية و حقوق الإنسان و الثوابت الوطنية فضلا عن الخضوع للقوانين الجمهورية و استقلال القضاء،[1] و عدم الجمع بين السلطات و للتوضيح أكثر يجب التركيز على:

أ- التعددية الحزبية و عدم التعددية السياسية:

إن كان دستور 1989م قد فتح المجال للتعددية الحزبية، فإن دستور1996م تراجع عن ذلك وسمح فقط بالتعددية الحزبية الشكلية، وجاءت الممارسة السياسية لتؤكد رفض النظام السياسي للتعددية والسماح فقط لوجود التعددية الحزبية أحد خصائص المميزة للديمقراطية الحزبية لأنها تعكس وجود تعددية حزبية سياسية بالنتيجة، وهذه التعددية تأخذ أشكالا متعددة غير أنه يتعلق دائما بعدد مهم من الأحزاب لا تقل عن إثنين ويقوم هذا التعدد على أساس الإعتراف بحرية تكوين الأحزاب السياسية وهو ما أكدته الدساتير للدول الديمقراطية الغربية لأنها تعكس وجود تعددية ديمقراطية كما يجب أن تقوم جميع الأحزاب على مبدأ التعايش فيما بينهما والتمسك بمدأ حرية الرأي الذي لا يخرج التنافس والخلاف عن إطاره ولا يمارس في ظله[2] ولقد تعامل المشرع الجزائري بحذر شديد كمع نشأة الظاهرة الحزبية في دستور 1996م الذي أخذ بشدة في شروط تكوين الأحزاب السياسية ويعقد إجراءات طلب تأسيس الإعتماد إذا قارنا ذلك بدستور 1989م لم تكن إجراءات التأسيس عقيدة بصفة التي عليها

[1]- رابح كمال العروسي، **مرجع سابق**،ص 04

[2]- **المرجع نفسه**، ص 05

في دستور 1998م إذا أصبح يتطلب المرور بمرحلة التصريح والأسيس ثم مرحلة التأسيس ثم مرحلة الإعتماد وذلك بعد إنعقاد المؤتمر التأسيس للحزب وهذا ما كان له الأثر الواضح.[1]

ب- مشاركة المرأة:

عملت الجزائر على إتخاذ كافة الإجراءت من أجل إدماج مختلف فئات المجتمع في الحياة العامة والحياة السياسية، على الرغم من إختلاف تركيباتها الإجتماعية العرقية والثقافية مع الأخذ بعين الإعتبار عدم التميز بين الأجناس كما كرست الدولة جهودها بالإشتراك كل من المرأة والرجل في تسير شؤون الدولة والمجتمع، ومن اللافت للنظر أن وضعية المرأة في الجزائر في تطور دائم وتحسن مستمر ويعود ذلك إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة فضلا عن القضاء الذي هو ضد كافة أشكال التميز ضد المرأة الجزائرية بحماية قانونية تجسدت من خلال إنضمام الجزائر و مصادقاتها الدولية المتعلقة بحماية و توقيت حقوقها السياسية و المدنية و الإجتماعية و حتى الإقتصادية لذلك إقتحمت كل الميادين حتى المناصب العليا منها وحسب المعطيات التي بدأت المرأة في إجتياح أكبر عدد من المناصب في إحصائيات 2004م حيث مثلت بنسبة 69 بالمئة صيادلة و 64 منهم جراحي أسنان و53 بالمئة الطبية وكذلك منهم من إمتهنت الصحافة ومنهم من إمتهنت سلك القضاة.[2] فضلا عن إقتحامها مجالات كانت حكرا على الرجال كالإلتحاق بسلك الأمن الدفاع ، قطاع

[1]- يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص123

[2]- رابح كمال العروسي، **مرجع سايق**، ص 07

الأعمال إضافة إلى هذا خصصت الجزائر وزارة منتدبة لدى وزارة الصحة، حيث أكدت المنظومة الشرعية الجزائرية على المساواة مع الرجل في التمتع بالحقوق السياسية، حيث أن المشرع الجزائري كرس مبدأ المساوات بين الجنسين في التمتع بالحقوق الإنتخابية وبتقلد الوظائف في الدولة، وتفعيلها في حقل المشاركة السياسية لأنها تمثل أكثر من نصف المجتمع لذا لا يمكن تهميشها ولا يأتي ذلك إلا من خلال زيادة نسبة تمثيلها في المجالس المنتخبة على الصعيد المحلي الوطني، كما يجب أن يفسح لها المجال لتقلد مناصب السامية والتنفيذية في البلاد وتتجسد هذه الأليات من خلال جميع الإستحقاقات والإنتخابات قصة إبراز الإمكانيات الحقيقية للمجتمع وتحقيق الديمقراطية بمفهومها الواسع،[1]

ج- الإعلام:

الإعلام يعتبر السلطة الرابعة نظرا لما له من أهمية ودور فعال في تغير الموازين وتوجيه الرأي العام، كما يعد القلب النابض والعصب المحرك لكل مؤسسة وهيئة حكومية فضلا عن مساندته الفعلية في تغير نمط الأنظمة السياسية وإنجاح عمليات الإنتقال الديمقراطي. عندما نتحدث عن الإعلام في الجزائر لا نقصد بالتحديد الإعلام المكتوب وإنما وسائل الإعلام الثقيلة كالقطاع السمعي البصري هي ليست فقط حكرا على الدولة إنما فتحت المجال للقطاع الخاص،[2] أين أصبح القطاع الخاص يؤدي دورا مهما في التوعية السياسية

[1]- يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص 125

[2]- **المرجع نفسه**، ص 126

وتحريك الرأي العام الجزائري، فالملاحظ في تطور قطاع الإعلام في الجزائر نجد أن السلطة الجزائرية لا تكاد تحفل عن المنظومة الإعلامية في جميع التشريعات، ولعل القفزة السياسية التي شهدها الإعلام الجزائري كانت مع هبوب رياح الإنفتاح السياسي. حيث إنتقلت الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988م من نظام الحزب الواحد إلى نظام يقر بالتعددية الحزبية والإعلامية وفتح المجال للحريات حيث صدر قانون 2 أفريل 1990م المعدل القانوني للإعلام لسنة 1987م إذ يتضمن قانون 1990م :106 المواد والتي من بينها:

المادة 02: الحق في الإعلام يجسده حق المواطن بصفة كاملة وموضوعية على الواقع والأراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الدولي والوطني وحق المشاركة في الإعلام بالممارسات الحريات الأساسية في التفكير والتعبير طبقا للمواد:35، 36، 39، 40 من الدستور.

المادة 03: يمارس حق الإعلام بحرية مع إحترام الكرامة الشخصية الإنسانية ومقتضيات السياسة الخارجية والدفاع الوطني.

المادة 14: إصدار دورية نشرية حرة ويشترط تسجيل تقدم تصريح مسبق في ظرف لا يقل على ثلاثين يوما.

المادة 35: للصحفين الحق في الوصول إلى مصادر الخبر ويحول هذا الحق على الصحفين المحترفين أن يطلعوها على الوثائق[1]

[1]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08/90 المؤرخ في 03 أفريل 1990 العدد 11.

إن قانون الإعلام الصادر في 03 أفريل 1990م فسح المجال أمام الإعلامين لممارسة الوظيفة بصفة إيجابية حيث أصبح يغطي مختلف واجهات السياسية الإعلامية المستوى المحلي والدولي مما أدى إلى إصدار عدد هائل من النشورات الصحفية.[1]

المطلب الثاني: الإستقرار السياسي وإنعدام العنف

إن الإستقرار السياسي يتضمن عدة أليات تعتمد في محتواها مبادئ التداول السلمي للسلطة ونزاهة الإنتخابات وكذلك الوسائل الشرعية والدستورية، في تشكيل الحكومات بعيدا عن تشكيل الطرق اللادستورية ومنطق القوة في الإستيلاء على الحكم، كما يهدف مفهوم النظام السياسي متواجد في بيئة سياسية وإقتصادية وإجتماعية سليمة، إما لأن أسباب العنف غير قائمة أو أن السلطة متمسكة بزمام الحكم، ويعد هذا المؤشر جيد للحكم على مدى تجاوب النظام مع مطالب وتطلعات الشعب.[2] ولقد عرفت الجزائر فترة أزمة عميقة، حيث تعبر هذه الأزمة عن مدى تأزم المجتمع خلال عهد الأحادية الحزبية أين راح الشعب يطالب بضرورة إدخال إصلاحات سياسية وإقتصادية شاملة أفرزت دستور 23 فيفري 1989م أين عمل هذا الأخير على تهيئة الأرضية السياسية لتأسيس مرحلة الإنفتاح السياسي والإقتصادي إذ تجسدت هذه الأخيرة في ظهور العديد من الأحزاب السياسية والتي من بينها الجبهة الإسلامية للإنقاذ حيث إتخذت من الإنتخابات وسيلة لتغير نظام الحكم، لكن سرعان

[1]– يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص 127

[2]– رياض الصيداوي، **الإنتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**، المستقبل العربي، جويلية 1999، ص 23

ما أجهظت العملية الديمقراطية في بداية طريقها مما ولد مرحلة فراغ سياسية رهيبة. ولدراسة مؤشر الإستقرار السياسي في الجزائر، يكمن من خلال إقترابين:

الإقتراب الإنقسامي و الإقتراب الإجماعي

ويتضمن الإقتراب الإنقسامي مرحلة إشتداد الأزمة من 1992م إلى غاية 1999م، أما عن الإقتراب الإجماعي فيتناول مرحلة إسترجاع الإستقرار السياسي منذ نهاية 1999م إلى اليوم.[1]

إقتراب الإنقسام:

يفرق" غوسفليد" في إطار المجتمعات التعددية في نوعين:

فالأولى تتعلق بالمجتمعات "التعددية المرتبطة" حيث نجد الإنتسابات للأفراد متشابكة، أما الثانية فتتضمن المجتمعات ذات" التعددية المنقسمة التجمعات" أين تتلائم أشكال الإنتسابات الإجتماعية فيها من أجل مجموعة من الأفراد ومن هذا المنطلق يرى "غوسفليد" أن النوع الثاني من المجتمعات أكثر عرضة لعدم الإستقرار السياسي وإستعداده لإفراز حركات متطرفة، والتي من شأنها أن تهز أركان النظام السياسي وتزعزع إستقراره.

2- إقتراب الإجماع:

إن إقتراب الإجماع هو عكس الإقتراب الإنقسامي، إذ يهدف الإقتراب الإجماع لإستيعاب إمكانيات الشقاق والصراع ، فضلا عن تحقيق الإجماع من أجل إستعاب

[1]- رياض الصيداوي، **مرجع سابق**، ص 24

الإستقرار السياسي. و يعتقد (AREND LYPHART) الذي يعد من بين رواد هذه النظرية، أن سبب الإتفاق لتسيير إدارة شؤون الدولة و المجتمع يكمن في إرداة النخبة السياسية في المحافظة على الإستقرار و تجنب خطر إنفجار الأزمات، إلا أن هذا المقترب لا ينطبق على حالة الجزائر خلال هذه المرحلة.

المبحث الثالث: أزمات و عوائق التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر

المطلب الأول: أزمة شرعية النظام السياسي في الجزائر

ومع مطلع الثمانيينات بدأ المشروع الوطني يصطدم بكثير من العقبات و المشاكل مما أدى إلى عجز النظام في الإستمرار على نفس الوتيرة، وتراجعت قدراته الإدماجية رغم محاولات الإصلاح و الإستدراك، و سنحاول من خلال هذا المطلب إستعراض الأسباب الداخلية و الخارجية التي أدت إلى هذا التأزم و كيف تعاطت أجنحة النظام مع هذه الحالة؟[1]

أولا- الأسباب الداخلية للأزمة:

تختلف و تتنوع الأسباب الداخلية للأزمة الجزائرية من حيث طبيعة أبعادها و مستويات حدوثها، فمنها ما يتعلق بالبنيات الأساسية ووظائفها، ومنها ما يتعلق بنمط تسيير النظام و إدارته، ومنها ما مس الإنسان الجزائري في حقوقه و كرامته، ويمكن توزيع هذه الأسباب إلى سياسية، إقتصادية، إجتماعية و ثقافية.

[1] يوسف أزروال، **مرجع سابق**، ص144

1- الأسباب السياسية:

يمكن تلخيص مظاهر الأزمة السياسية الجزائرية كالآتي:

- أنها أزمة مؤسسات، وتكمن المشكلة الأساسية أساسا من الإدارة و الجيش و الحزب، فالإدارة من خلال بيروقراطيتها تهمين على السلطة التنفيذية وهي صانعة القرار، ومؤسسة الجيش بحكم نفوذها و قوتها تأثر في مؤسسة الرئاسة بشكل كبير و مؤكد، ويعمل الحزب بوصفه جهازا تعبويا يقوم على تزكية قرارات النظام.[1]

من مظاهر الأزمة الأساسية كذلك، أزمة المشاركة،حيث عرفت الجزائر في ظل الأحادية نمطا من المشاركة هو أقرب إلى التعبئة، بروه عدم قدرة المؤسسات و الهياكل السياسية على إستعاب جميع القوى الموجودة على الساحة الجزائرية، ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في صناعة و اتخاذ القرار الوطني.[2] من مظاهر الأزمة السياسية أيضا،أزمة الشرعية، فمن المعلوم أن النظام السياسي الجزائري بنى شرعيته على أسس مختلفة تنوعت حسب المراحل التي مر بها، فمنذ ثورة التحرير إلى فترة الإستقلال الأولى وجبهة التحرير الوطني تقود البلاد بإسم الكفاح المسلح وقيادة الثورة وتستولي على المؤسسات السياسية و الإدارية وحتى الأمة، فهي المنشأة للدولة و المشرفة عليها و المراقبة لها. ولم تتمكن أي قوة سياسية أن تنازعها الحكم، لكن في حقيقة الأمر لم يكن لجبهة

[1]- mohamed taher bensaada ،**Le régime politique Algerien**،Alger: entreprise nationale du livre,1992,p1

[2]- عمرو عبد الكريم سعداوي، "التعددية في العالم الثالث الجزائر كنموذج"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 138، أكتوبر 1991، ص62

التحرير الوطني شيء من هذا الذي أقرته النصوص، فبالرغم من ذلك لم تعطي جبهة التحرير الوطني الفاعلية السياسية اللازمة لإدارة المجتمع. بل استغلت كإطار تستمد منه الشرعية من أجل البقاء في السلطة و تهديد فترة حكم النخب التسلطية مما أدى إلى تآكل هذا الأساس (الشرعية التاريخية والثورية).

وقد زاد من شرعية النظام انتهاجه سياسة خارجية إنخرطت على أكثر من صعيد في دعم القضايا العادلة للشعوب والوقوف مع حركات التحرر، والنضال من أجل نظام عالمي عادل مما أعطى إنطباعا على قوته وشرعيته.[1]

من مظاهر الأزمة كذالك صراع الأجنحة والنخب الحاكمة، علما أن هذا الصراع ليس فترة زمنية متأخرة من حياة النظام السياسي الجزائري بل هو متجذر فيه، وترجع أصوله إلى ممارسات أثناء حرب التحرير، لقد عرف النظام أشكالا متنوعة من الصراعات إبتداءا من صراع السياسيين والعسكرين والولاة، صراع البربر مع الآخرين، وصراع الكتل العسكرية فيما بينها.[2]

الأسباب الإقتصادية: نظرا لارتباط الإقتصاد الجزائري بعائدات النفط،فإن مؤشرات النشاط الإقتصادي بينت بوضوح مدى خطورة الأزمة التي عرفتها الجزائر إبتداءا من منتصف الثمانيينات، والتي تجلت منها مظاهرها من خلال مجموعة من الإختلالات أهمها:

1–محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/2007،ص–115

2– **المرجع نفسه**، ص–116

- تقلص مداخيل صادرات السلع و الخدمات نتيجة إنخفاض البترول.

- إنخفاض في قيمة الدولار في حد ذاته.

- إنخفاض إحتياطي الجزائر من العملة الصعبة.[1]

فالطابع العام الذي ميز السياسة الإقتصادية هو سوء في الإمكانات و الموارد المتاحة كالتبذير والإختلاس و إهمال و إنعدام المراقبة و المحاسبة و الفراغ القانوني و التنظيمي في كثيرمن المجالات و عدم تطبيق القوانين،إضافة إلى عدم الإستقرار الناتج عن الشرع في إتخاذ القرارات وسن القوانين، سواء من حيث الإقدام على المشاريع أو تغييرها أو التخلي عنها.[2]

وزيادة على ذلك تأتي مشكلة المديونية و ما تمثل من أعباء على الإقتصاد الوطني، حيث لجأت السلطات الجزائرية إلى الإقتراض لمواجهة آثار إنخفاض الأسعار و تراجع قيمة الدولار، وأصبح القرار الإقتصادي في يد المؤسسات والهيئات المالية مماعقد الحلول، و إنعكس سلبا على الحياة السياسية و الإجتماعية.

الأسباب الاجتماعية و الثقافية:

شكل جيل الإستقلال غالبية الشعب الجزائري، مما جعله لا يتقاسم بنفس الحماسة و القوة قيم أجيال الثورة و يقاسمهم بنفس الذاكرة السياسية، فهذا الإختلال بين الجيلين ولد

[1]–كمال رزيق، أبو زعرور عمار، **التصحيح الهيكلي وأثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسير، 29–30 أكتوبر 2001، ص04

[2]– محمد صدوق، **أراء سياسية و قانونية في بعض قضايا الأزمة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص72

حالة إغتراب سياسي لدى شرائح عديدة من المجتمع الجزائري، و بروز فجوة كبيرة بين النخب الحاكمة و عموم الشعب، و التناقض الصارخ بين الخطاب السياسي الذي تبنته هذه النخب و الواقع الإجتماعي الذي تحياه طبقات الشعب الجزائري، مما دفع بعض الفئات إلى تبني موقف عدائي من النظام أسس لديناميكية العنف التي هددت الكيان الجزائري لاحقا.[1]

أما فيما يتعلق بالهوية الوطنية و التي لم تسلم هي الأخيرة من حالة التأزم، فالمعروف أن السياسة الإستعمارية عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية و على رأسها الدين الإسلامي و اللغة العربية، وذلك من خلال تشويه و تحريف مفاهيم الدين بتشجيع الطرق الطرق الصوفية و حركات التنوير التي يقومون بها، وفيم مقابل ذلك شجعت تعليم اللغة الفرنسية و ما تحمله من أفكار وقيم، هذه الوضعية شكلت أزمة حقيقية لما إستعاد الشعب الجزائري إستقلاله، حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقليتين إحداهما محافظة و حساسة لكل ما يمس الهوية الوطنية، والأخرى ترى في الثقافة الغربية و خاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف الذي تعرفه الجزائر. هذه الإزدواجية المفروضة سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي.

ثانيا– الأسباب الخارجية للأزمة:

لا يمكن الإقتصار على الأسباب الداخلية و حدها لفهم الوضع المتأزم في الجزائر،بل إن الضغوط الخارجية قد لعبت دورا هاما في تأجيجها، ذلك أن الجزائر كمثيلها من بلدان

[1]– محمد بوضياف، **مرجع سابق**، ص117

العالم الثالث، تتحرك في إطار ما تفرضه القوى الكبرى من توجهات على النظام الدولي، سواء عن طريق الإكراه و الطواعية، وعليه فإن زوال و إنهيار النظام الدولي القديم "الثنائية القطبية" كان له بالغ الأثر في إستقرار و توازن النظام الجزائري، و ذلك من خلال ثلاث مستويات، إقليمي و عالمي و تحولات المنظومة الإقتصادية العالمية.[1]

أما فيما يخص التأثيرات الإقليمية، و المقصود بها هنا النظام الفرعي للمغرب العربي و النظام الإقليمي العربي، فقد تقلص دور الدول الراديكالية لصالح الدول المعتدلة التي أخذ نفوذها يتصاعد و يؤثر في مجمل تفاعلات النظام، فمحاولة السوق العربية المشتركة لا تتحقق إلا عبر تقارب الأنظمة و تقاطع مصالحها.[2]

وتبرز تأثيرات السياسة الدولية من خلال رياح التغيرات التي أصابت العالم الإشتراكي، وما صاحبه من تحولات في بنية الأنظمة التسلطية و إنتقالها إلى الديمقراطية، و قد قادت هذه الموجة من تحول المراكز الأساسية في المنظومة الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كان لزاما على الجزائر مواكبة هذه التغيرات الجديدة، سواء قرأت في إطار حسابات النخب الحاكمة و محاولة إستباقها للأحداث، من خلال مبادرتها بإطلاق مسار التحول بهدف التحكم فيه و تسجيل الموقف على أساس أنها صاحبة الفضل، أما أنها

[1]- عمر يرامة، **الجزائر المرحلة الإنتقالية**، الجزائر: دار الهدى،2001، ص-12

[2]- عزالدين شكري، **عملية التحول إلى التعددية الحزبية، الجزائر**: مركز الدراسات السياسية والتوثيق، العدد،17،2000،ص154

إستجابة عفوية للضغوطات الداخلية و الخارجية، ومن ثم قراءتها على أنها حتمية فرضتها حالة العجز و القصور التي وصل إليها النظام السياسي الجزائري.[1]

المطلب الثاني: قضية الفساد السياسي في الجزائر

تعد ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر ظاهرة عالمية تعرفها جل المنتظمات السياسية الديمقراطية، حيث أصبح الحديث عن عالمية الفساد، بعد ما أصبح الفساد يهز جميع المناطق في العالم بصرف النظر عن خلفياتها الثقافية أو ناتجها القومي الإجمالي، وهذا لا يعني أن ظاهرة الفساد جديدة بل هي قديمة، حيث عرفتها الإنسانية منذ طهور التنظيم السياسي و الإقتصادي من ناحية، وتطور العلاقات الإجتماعية من ناحية تانية. فباعتبار الجزائر واحدة من الدول النامية، فإن التحليل الذي أصاب النسق السياسي الجزائري قبل و بعد 1988 يفسره تغلغل الفساد في أجهزة الدولة، زيادة على مختلف أزمات التنمية السياسية التي واجهتها البلاد في غضون المرحلة الإنتقالية.[2] وفي هذا السياق يمكن تقديم تعريف ملائم لدراسة ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر. هو الذي يرى أن الفساد السياسي، بأنه إساءة إستغلال المنصب العام، أو الموارد العمومية من طرف الشخص الذي يشغل ذلك المنصب أو يراقب تلك الموارد، سعيا منه لخدمة أهداف ومنافع خاصة، والتي تتعارض مع الأهداف المشتركة والمصلحة العامة بطرق معينة منحرفة عن القواعد القانونية و المعايير

1- عمرو عبد الكريم سعداوي، **مرجع سابق**، ص 66

2- محمد حليم لمام، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، دراسة وصفية تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2003/2002، ص04

الأخلاقية السائدة في مجتمع ما و وقت ما.[1] ولتفسير ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، لابد من فهم المتغيرات السياسية التي ترتبط بوجود الظاهرة، وهذا لعدة إعتبارات يأتي في مقدمتها أن الجزائر تشهد أزمة سياسية حادة متعددة الجوانب، أما الإعتبار الثاني فيكمن في كل جانب من الأزمات السياسية، فالشرعية كجانب مهم وتعد أصل المعضلة الجزائرية، كما أن ظاهرة اللاإستقرار السياسي بمختلف أبعادها تظل أزمة حادة يعاني منها النظام السياسي، يضاف إليها مشكلة الإندماج الوطني، وضعف المشاركة السياسية، وتخلف المجتمع المدني، كلها مشكلات معقدة و متعددة الأوجه، هذا إلى جانب المأزق الذي يعانيه الجهاز البيروقراطي الحكومي نظرا لكثرة مشكلاته و تنوعها.[2]

و إضافة لما سبق فإن ظاهرة الفساد السياسي أيضا ناتجة عن إختلالات إقتصادية واضحة، كإعتماد الجزائر على الريع البترولي، حيث وصفها العديد من الكتاب الذين إهتموا بفهم طبيعة الدولة و الحكم في الجزائر بالدولة الريعية،[3] حيث ساهم الريع البترولي في خلق عقلية ريعية لدى النخب الحاكمة و لدى الفئة التكنوقراطية.

إن إنتهاج الجزائر للسياسة التصنيعية في السبيعينات، وسياسة الإنفتاح على الخارج التي جرى تطبيقها في الثمانيينات و الإعتماد الكلي على الصادرات البترولية منذ الإستقلال،

---

[1]– محمد حليم لمام، **مرجع سابق**، ص25

[2]– **المرجع نفسه**، ص56

[3]– توفيق المدني، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، العسكر في السلطة و مسيرة الديمقراطية، نحو بناء الدولة التسلطية**، دراسة من منشورات الكتاب العربي 1997 متوفر على الرابط:
www.avn.dam.org./book/97/study/114tm3/book.sdo34.htm.

كلها عوامل كرست تبعيتها الخارجية، مما أفرز آثار سلبية كانت إحدى الأسباب الهامة في ظهور الفساد السياسي، فالفضيحة الكبرى التي إسمها "عبد المؤمن خليفة" رجل الأعمال الذي صعد بسرعة البرق لينشئ إمبراطورية للمال متمثلة في بنوك تجارية و حتى شركة طيران، قبل أن يسقط بسرعة معلنا إفلاسه ويفر إلى بريطانيا تاركا عددا كبيرا من الضحايا الذين فقدوا مدخراتهم المالية في بنوكه، تعد أكبر شاهد ولم تكن لتحدث على الأرجح لولا وقوف أشخاص نافذين وراءه خصوصا من العسكريين، ومن غير تسهيلات السلطة في بلد كالجزائر يعاني فيه المستثمرون مرض من أمراض البيروقراطية، فالتحكم في توزيع الريع في غياب الرقابة و المعايير الموضوعية، بقي إذن كآلية أساسية لتصفية الحسابات مع المعارضين، و كذلك تحقيق غاية أخرى تتمثل في كسب التأييد و التجنيد السياسي، لخلق التوازن في مواجهة قوى الضغط الإجتماعية الحقيقية على السلطة، كما هو حال الكثيرمن الجمعيات التي تحظى بدعم سخي من الدولة، و حال المركزية النقابية "الإتحاد العام للعمال الجزائريين" الخاضعة للسلطة التي نصبتها مشرفا على العمل النقابي.[1]

ومن أهم الشواهد على الفساد تفشي ظاهرة إختلاس البنوك العمومية، ولعل إحدى أكبر الفضائح المالية قضية إختلاس 3200 مليار سنتيم من "البنك الوطني الجزائري" لم تكشف إلا من خلال رسالة مجهولة تلقتها المديرة العامة للبنك عام 2009 م، إلى جانب الحديث عن حصول مسؤولين في الدولة على رشاوي في صفقات ومشاريع كبيرة حصلت عليها

[1]- زكرياء بوروني، **النخبة السياسية و إشكالية الإنتقال الديمقراطي-دراسة حالة الجزائر**- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2010/2009،ص-172

مؤسسات أجنبية، كما كشفته التحقيقات القضائية بحق ضالعين في أخذ عمولات مقابل تسهيل حصول مجمع صيني على صفقة إنجاز مقطع من الطريق اليسار شرق–غرب، ما يجعل الجزائر من الدول المتأخرة في قضية مكافحة الفساد في تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، و حسب منظمة الشفافية الدولية من خلال "مؤشرات إدراك الفساد" المعتمد في قياس درجة فساد الإدارات العمومية و السياسيين، حيث إحتلت الجزائر المركز 92 من بين 180 دولة[1].

المطلب الثالث: عوائق التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر

هناك معوقات ذات طبيعة إقتصادية و سياسية، وأخرى ثقافية مجتمعية تحول دون الوصول إلى التجسيد الميداني لمؤشرات الحكم الراشدعلى غرار باقي الدول العربية الأخرى، كما أنها تقف أمام التنمية السياسية للدولة، وسنحاول من خلال هذا المطلب تحديد بعض المعوقات ألا وهي:

أولا– غياب التداول على الحكم:

إن الهيمنة التي تمارسها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الإنتخابي كانت لها تأثيراتها على عملية التداول على الحكم في الجزائر، وهنا لابد من التفريق بين تداول الأحزاب و القوى السياسية المختلفة على الحكم، وتعاقب المسؤولين والرؤساء دفعة الحكم.

[1]- زكرياء بوروني ، **مرجع سابق**، ص-173

– فالأول: يعني التناوب الحقيقي للبرامج و الأفكار السياسية المتبيانة وفق إرادة الشعب.

أما– الثاني: فيشير إلى ظاهرة إستبدال المسؤولين في إطار إستمرار الوضع القائم ولو بتغيرات شكلية، و الجزائر خلال العقد الماضي وحتى الآن لم تشهد تدولا حقيقيا بقدر ما شهدت تعاقب المسؤولين و الرؤساء، دون المساس بجوهر السلطة الحاكمة.[1] حيث أن الممسك بزمام السلطة السياسية (المؤسسة العسكرية) لا يظهر إلى العلن بصفة مباشرة، فالسلطة الحقيقية تفوض أمر الممارسة السياسية إلى أوجه مدنية تكون في أغلب الأحيان شكلية.[2]وعليه يمكن القول أن التداول الفعلي على السلطة لا تصنعه إنتخابات شفافة ونزيهة تعبر بصدق عن إرادة الناخبين وهو الأمر الذي لم يتحقق إلى الآن في الجزائر، فالقيادة السياسية في الجزائر كلها تابعة للقيادة العسكرية.

ثانيا– ضعف المشاركة السياسية و غياب الديمقراطية الحقيقية:

على الرغم من أن الجزائر قد بدأت نيتها في التوجه نحو الديمقراطية بوضع دستور يكرس التعددية سنة1989م، حيث أسفرت النتائج على 92%من المنتخبين الذين انتخبوا للتعددية، غير أن الملاحظ على الممارسة الديمقراطية في الجزائر أنها قد عرفت نوعا من

[1]– إسماعيل قيرة و آخرون، **مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2003 ص–98

[2]– عبد الحق حملاوي،**الآليات السياسية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2013/2012، ص–100

العجز، وذلك راجع إلى القيود المفروضة على نشاطات الأحزاب و منظمات المجتمع المدني، ذلك أن الثقافة السياسية التي تمجد الأحادية الحزبية لا زالت قائمة، والتي جعلت من الممارسة الحزبية ضعيفة و غير فعالة و غائبة على الساحة السياسية، كما أن نشاطات الأحزاب السياسية في الجزائر تعرف "بالمناسباتية"، أنها تنشط خلال مناسبات الإنتخابات و ذلك من أجل تحقيق أغراض شخصية، كما أن ضعف و غياب المجتمع المدني و عدم إنتشار ثقافة سياسية إيجابية في الوسط الإجتماعي الجزائري ساهم في تعطيل عجلة الديمقراطية، فلا ديمقراطية ولا شرعية سياسية دون إستمرارية في المشاركة السياسية للفئات الإجتماعية.[1]

وعليه فإن أزمة المشاركة السياسية في الجزائر ترجع إلى غياب الرقابة الشعبية، وعدم تفعيلها خاصة فيما يخص مجال إصدار القرارات السياسية، فطالما إرتبطت هذه القرارات بمصالح الشخصيات السياسية أصحاب النفوذ داخل الدولة على حساب المصلحة العامة، وهو ما أدى أحادية في إتخاذ القرار و إلى عدم الفصل بين المال العام و الثروة الشخصية.[2]

ثالثا- الطبيعة الريعية في الإقتصاد الجزائري:

---

[1]-عبد الحق حملاوي، **مرجع سابق**، ص-100

[2]-مراد مولاي الحاج، **الأحزاب السياسية و مسألة الديمقراطية في العالم النامي-حالة الجزائر**- ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و إستراتيجية التغيير في العالم النامي، الجزء02،جامعة فرحات عباس، سطيف، 08/09/أفريل2007،ص-5 .

إن الإقتصاد الجزائري يقوم على إستراتيجية إستنزافية إلى الثروة البترولية و الغازية، فهو يتميز بتبعية العائدات البترولية التي تشكل حوالي 98% من قيمة صادراتها،[1] لا تراعي الدولة محدودية الإحتياطات و ضرورة إستخلافها و الكفاءة في تخصص عائداتها و العدالة في توزيع منافعها و حماية حقوق الأجيال القادمة منها، لذا فإن هذا الوضع القائم على سياسة التوسع في التسويق لحساب إستراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة، جعل الإقتصاد الجزائري رهن الإرادات الريعية المتحققة في الأسواق الدولية، وإنعكاسات سياساتها الإتفاقية في تنامي آليات الترييع الداخلي و آثاره السلبية.

إن الإعتماد بشكل أساسي على المحروقات يؤثر في فعالية تحسين مستوى التنمية و ما يصاحبه من إنعكاسات على باقي المجالات.[2]

رابعا: انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر

ظهر مؤشر الفساد العام في القطاع العام وفقا لمؤشرات مدركات الفساد لسنة 2006م الذي أعلنت عنه منظمة الشفافية الدولية في برلين، والذي يرصد حركة الفساد في القطاع العام داخل 163 دولة في العالم أن ثلثي تلك الدول سجلت أقل من "5" نقاط من أصل "10" نقاط، وهو ما يعني أن الفساد منتشر في هذه الدول، حيث الجزائر في المرتبة 97 من بين 159 دولة برصيد "2.8" نقطة، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لا تزال تعرف مستويات واسعة للفساد وخاصة ضمن العلاقات الإقتصادية و التجارية الدولية و ذلك من

[1]- عبد الحق حملاوي، **مرجع سابق**، ص-101

[2]- مراد مولاي الحاج، **مرجع سابق**، ص-06

خلال تأكيد التقرير بأن معظم المتعاملين الإقتصاديين الرئيسيين مع الجزائر في الميدان التجاري يتصدر قائمة الدول المعروفة بدفع الرشاوي في معاملاتها الخارجية التجارية[1] و يرجع إحتلال الجزائر للمرتبة غير المشرفة ضمن "مقياس الفساد" رغم الجهود التي تبذلها الدولة يرجع إلى عدة معوقات أهمها:

– سوء إدارة الإقتصاد الوطني الذي أدى إلى إنتشار الصفقات الفاسدة و العمليات المشبوهة.

– الغياب الكلي لأبسط قواعد المراقبة الجيدة مما سمح للأفراد باتخاذ القرارات بدل المؤسسات المؤهلة لذلك.

– إنفصال الصفوة عن الجماهير، وظهورها كقيادات كاريزمية، تستمد قوتها من خصائصها الذاتية، فضلا عن قدرتها في التغلب على خصومها المعارضين، ولعل قضية بنك الخليفة خير دليل على ذلك.[2]

– غياب القدرة على مراقبة كيفية إستغلال الثروات الطبيعية خاصة المحروقات.

– إصدار قوانين مناهضة للفساد مع عدم القدرة على التطبيق الفعلي لهاته القوانين، ذلك أن المشكل ليس في وضع القوانين بل في كيفية تجسيدها على أرض الواقع.

– عدم مصداقية هياكل الدولة وعدم قدرتها على مكافحة الفساد فعليا.

---

[1]–نبيلة عيساوي، **جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد بين التنظير و التطبيق**، مداخلة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد و الفساد ، متوفر على الرابط: www.pogar.org/arabic/connties/anti corruption.2678/pdf بتاريخ:2015/08/09، ص–09

[2]–كريمة عبد الرحيم حسن، **أثر عدم الإستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث**، 1988، ص–98

– نقص آليات المحاسبة بالإضافة إلى غموض القوانين التي تحكمها.[1]

المبحث الرابع: آفاق التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر

المطلب الأول: جهود الدولة في تفعيل آليات الحكم الراشد

إن جهود الدولة من خلال مؤسساتها الرسمية و باعتبارها أحد الفواعل الرئيسية في البيئة السياسية ورغم تقليص دورها في كافة المجالات لدخول القطاع الخاص و المجتمع المدني كأحد أطراف منافسة لها، إلا أنها تبقى فاعلا أساسيا لا يستهان به في كافة العمليات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية،[2] و لذا سنحاول فيما يلي التعرف على جهود الدولة الجزائرية من أجل توفير مناخ و بيئة ملائمة تقوم على مبادئ العدل و المساواة و الشفافية و المساءلة، بما يسمح بقيام حكم رشيد قادر على إمتصاص الأزمات و تحسين أداء و مستوى التنمية الإقتصادية و إنعكاساتها المجتمعية و من المجهودات التي تبذلها الدولة نذكر الآتي:

لقد عرفت البلاد خلال فترة التسعينات تدهورا أمنيا كبيرا تجلى في تصاعد العمليات الإرهابية ضد المدنيين بقدر عدد الضحايا بأكثر من 100ألف قتيل و مليون متضرر في الفترة ما بين 1992/1991. وهو مادفع بالرئيس بوتفليقة عقب تسلمه زمام الحكم تنفيذ مشروعه لإستعادة السلم. وذلك من خلال إرساءه لسياسة الوئام المدني التي تحمل عدة

[1]–نبيلة عيساوي، **مرجع سابق**، ص–10

[2]– شعبان فرج، **مرجع سابق**، ص–12

تدابير بعضها جديدةو بعضها كان منصوص عليها في قانون الرحمة، وهي سياسة تسمح باستعادة الطمأنينة و الإستقرار السياسي و الإجتماعي، وكما تعطى فرصة للأشخاص المورطين و المتورطين في أعمال الإرهاب و التخريب الراغبين الإطلاع عنها للعودة إلى أحضان المجتمع،[1] ولقد حاول الرئيس بوتفيلقة تحويل سياسة الوئام المدني إلى مصالحة وطنية خلال عهدته الأولى إلا آنها بادت بالفشل، ليكون الفضل لرئاسيات 2004/04/08 التي لعبت دورا في دفع مشروع ترقية الوئام المدني إلى مصالحة وطنية،[2] خاصة بعد فوز الرئيس بوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية لتتاح له فرصة تحقيق هدفه، فأعلن إعتزامه عن إجراء إستفتاء شعبي حول مشروع العفو الشامل كما جاء على لسانه في خطابه الذي ألقاه أثناء الندوة الدولية حول "الديمقراطية و الإرهاب" المنعقدة في مدريد بتاريخ 2005/03/09 قائلا " سأقوم باستفتاء الشعب الجزائري حول مشروع العفو الشامل أو الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية"، واستدعى الهيئة الناخبة للإستفتاء بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-278 المتضمن إستدعاء هيئة الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية ليوم 2005/11/29.[3]

[1]- المرسوم الرئاسي رقم 05-278، المؤرخ في 14 أوت 2005، المتضمن هيئة إستدعاء الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، ليومي 29 سبتمبر 2005، الجريدة الرسمية، الجزائر: العدد 55، ص-14

[2]- المرسوم الرئاسي رقم 05-278: المؤرخ في 14 أوت 2005،المتضمن هيئة إستدعاء الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، ليومي 29 سبتمبر 2005، الجريدة الرسمية الجزائر، العدد 55،ص16

[3]- المرسوم الرئاسي رقم 07- 287: المؤرخ في 14 أوت 2005، المتضمن هيئة إستدعاء الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، ليومي 29 سبتمبر 2005، الجريدة الرسمية الجزائر، العدد 55،ص15

أيضا دعم الثقة بين المواطن و مؤسساته في مجتمع متصالح مع ذاته، يتطلب عدالة تتماشى مع العلاقات و الرهانات الجديدة التي ترافق المسار الشامل للإصلاح ، وعدالة فعالة في قراراتها المحترمة و المطبقة على الجميع ، وزيادة على ذلك عملت الجزائر في تطبيق إصلاح العدالة على مراجعة النصوص التشريعية، أما فيما يخص منهجية مراجعة المنظومة التشريعية فتمت عن طريق تنصيب لجان تشكل من قضاة ، محامين، خبراء ومختلف الأسلاك المساعدة للقضايا بالإضافة إلى مختلف قطاعات الدولة و ممثلي المجتمع المدني. وتتولى هذه اللجان ترقية النصوص التشريعية وفقا لمنهج تدريجي يأخذ بعين الإعتبار، الإنشغالات الملحة الناجمة عن التطور الإقتصادي و الإجتماعي، وكذلك تطور القانون على المستوى الدولي و تغطية الفراغ القانوني، وذلك لتعزيز إقامة دولة القانون القادرة على حماية الحقوق الحريات مع العمل على تكييف المنظومة التشريعية الوطنية مع المقاييس و المعاهدات الدولية و كذا تكييف التشريع مع المعطيات الجديدة لاسيما في المجال الإقتصادي.[1]

المطلب الثاني: محاربة الفساد و تعزيز الشفافية

لقد أصبحت قضية الفساد في الجزائر من القضايا الهامة، والتي تحظى باهتمام الحكومات المتعاقبة، نتيجة الأثار السلبية و الخطيرة التي نجمت عنه، لذلك كان على

[1]– عبد الحق حملاوي، **مرجع سابق**، ص–93

الجزائر أن تتبع نهجا شاملا لمنع الفساد و مكافحته بصورة فعالة و بذلت من أجل ذلك جهود معتبرة في مجال مكافحة الفساد، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا- على الصعيد الدولي:

برزت مجهودات الجزائر على الصعيد الدولي،من خلال مشاركتها الفعالة في إعداد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ثم بتوقيع الوزير الأول حافظ الأختام السيد الطيب بلعز على هذه الإتفاقية، في المؤتمر الذي إنعقد بدولة المكسيك في الفترة من 09 إلى 2003/12/11م. وكذا التصديق عليها بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19 أفريل2004م.[1]

كما تحصلت الجزائر على صفة عضو مؤسس في ذات الجمعية التي عقدت إجتماعها التأسسي بالعاصمة الصينية "بكين" خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 أكتوبر 2006م، و تأتي عضوية الجزائر في الجمعية الدولية للسلطات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد كشهادة إعتراف من أعلى هيئة في العالم للجزائر بإرادتها القوية و الصادقة في مكافحة الفساد، و تتويجا لها على كل المجهودات التي بذلتها و مازالت تبذلها في هذا المجال.[2]

ثانيا- المستوى الإقليمي:

لقد شاركت الجزائر في الندوات الوزارية التي أقامتها جامعة الدول العربية الخاصة بالترويج لإتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد، والتي انعقدت أولها يومي 19-20-

[1]- عبد الحق حملاوي، **مرجع سابق** ، ص94

[2]- **المرجع نفسه**، ص117

ديسمبر 2005 والثانية يومي 25-26 نوفمبر 2006م. كما تعتبر الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، كما شاركت ضمن فريق خبراء مجلسي وزراء العدل و الداخلية العرب المكلف بإعداد مشروع الإتفاقية لمكافحة الفساد و القانون العربي و الإسترشاد لمكافحة الإرهاب.[1]

ثالثا- أما على الصعيد الوطني:

فقد قامت الجزائر بإعداد و إصدار قانون يترجم نصوص الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد على أرض الواقع، وهو تحديدا لقانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006م و المتعلق أساسا بالوقاية من الفساد و مكافحته و تعزيز النزاهة و المسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين العام و الخاص و تسهيل و دعم التعاون الدولي و المساعدة و التعبئة من أجل الوقاية من الفساد و مكافحته.[2]

وقد قامت الجزائر أيضا بإصدار المراسيم التطبيقية له، خاصة المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 28 نوفمبر 2006م، الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها.[3]

---

[1]- عبد الحق حملاوي، **مرجع سابق** ، ص 118

[2]- القانون رقم 06-01: المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية، العدد4، المؤرخة في 08 مارس 2006، الجزائر، ص-04

[3]- مرسوم رئاسي رقم 06-413: المؤرخ في 2006/11/22، المتضمن تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 نوفمبر 2001، الجزائر، العدد 74، ص-17

– مجلس المحاسبة: أنشئ سنة 1980م بمقتضى المادة 190 من دستور 1976م، ثم المادة 160 من دستور 1989و كلف بالوقاية البعدية للأموال العمومية و السهر على حسن إستعمالها. – المرصد الوطني لوقاية الرشوة و الوقاية منها: أنشأ من أجل إضفاء الشفافية في الحياة الإقتصادية و الإجراءات العمومية و الوقاية من الرشوة ومحاربتها بجمع المعلومات اللازمة لكشف وقائع الرشوة و إستغلال النفوذ... الخ.

– لجنة إصلاح هياكل الدولة: وذلك للنظر في جمع الإختلالات و المشاكل التي تعانيها مختلف أجهزة الدولة المركزية و المحل ية و الهيئات التمثيلية و القضائية و تشخيص تلك الإختلالات و اقتراح حلول لها.[1]

المطلب الثالث: الإصلاح الإقتصادي في الجزائر

إن الإصلاحات الإقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من اختلالات في توازناتها الداخلية و الخارجية خاصة، في إطار تحرير الإقتصاد و تحويله إلى إقتصاد حر. من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات و خفض الواردات. إضافة إلى تنمية موارد البلد من العملة الصعبة، و العمل معالجة عجز الموازنات العامة لهذه الدول عن طريق تقليل النفقات المسيطرة على معدلات التضخم و رفع معدات النمو الإقتصاد.[2]

[1]– سليم دليو، **الوقاية من الفساد و مكافحته وفقا للقانون الجزائري**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد واستراتيجيات التفسير في العالم النامي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر: الجزء الأول، أفريل 2007، ص43

[2]– ناصر دادي عدون و عبد الرحمان العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد– من خلال حالة الجزائر**–، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية – من خلال حالة الجزائر– 2010، ص 79

إن الوضع الإقتصادي في الجزائر زادت حدته و شحت الموالاد المالية من أجل البلوغ إلى مستويات مقبولة من النمو الإقتصادي و التخفيف من الأثار الإجتماعية و الإقتصادية لإنتهاج سياسة الدخول إلى إقتصاد السوق مما تطلب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، و بالتالي إدخال إصلاحات إقتصادية[1] جيدة، وذلك من خلال خطاب النوايا الموجه إلى صندوق النقد الدولي و الذي من خلاله جهدت الجزائر بإجراء الإصلاحات التالية:

– ترقية النمو الإقتصادي و تخلي الدولة عن مساعدة بعض المؤسسات العمومية و فتح المجال أكثر أمام المؤسسات الخاصة.

– إعادة النظر في أسعار السلع و الخدمات، معدلات الصرف و أسعار الفائدة.

– تحرير التجارة الخارجية و تطبيق إصلاح التعريفات الجمركية و رفع نظام رخص لإستيراد و تشجيع الصادرات.[2]

– إعطاء دور جديد للمؤسسات الإقتصادية العمومية و ذلك من خلال إعطاء أكثر إستقلالية حيث أنها تتكفل بشؤونها بشكل مباشر و التحسن المستمر لإنتاجية العمل و رأس المال و التحكم في الشؤون المالية و بعث روح المبادرة و دراسة سوق العمل من خلال إحتياجاتها و عروضها للعمل.

---

[1]– مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع، ط1، 2009، ص177

[2]– **المرجع نفسه**، ص178

– من بين قوانين الإصلاحات ظهرت صناديق المساهمة مصاحبة للقانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العمومية، حيث تهدف هذه الصناديق إلى المساهمة في التنمية و المتابعة لتنفيذ مخطط المؤسسة و الرقابة، فهو العون الإنمائي للدولة لتسيير الأموال العامة... الخ، و منه خلق مناصب جديدة للعمل.

– تكييف التخطيط حسب التحولات الإقتصادية لجديدة، و خاصة التكييف مع إصلاح المؤسسات العمومية و إدماج القطاع الخاص ضمن مسيرة التنمية للبلاد، و كانت ميكانزمات هذا التكييف هو تعطية الطلب الإجتماعي و إيجاد آليات التوازن الشامل و النظر في هيكلة الإقتصاد الوطني و ذلك إستراتيجيات على المدى القصير و المتوسط.

– دخول الإستثمار الخاص ضمن آليات المساهمة في التنمية الضاملة و إعطاءه أكثر حرية من ذي قبل، حيث حددت له مهام معينة من بينها تكييف الأنشطة الإنتاجية في مختلف الفروع وإنشاء مناصب شغل، مضاعفة أنشطة التمويل من أجل التصدير.[1]

– الشروع في إعادة الهيكلة العضوية، نتيجة لكبر حجم الوحدات التي يصعب التحكم في تسييرها حسب تفسير السلطات العمومية و خاصة من الناحية المالية، و بالتالي فإن تفكيك هذه الوحدات إلى فروع جديدة من شأنه أن يساعد على رفع الإنتاجية، و تحسين مردودتها المالية.

[1]– مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص ص– 172–173

– إصلاح المنظومة البنكية لجعلها تتلائم و الإفرازات الإقنصادية الجديدة.

– تطبيق مبدأ استقلالية المؤسسات بموجب قانون01–88 بهدف تطبيق القانون التجاري، باعتبار أن المؤسسة شخصية إعتبارية و رأس مال جماعي تستفيد من إمكانية تسيير مواردها المالية بعيدا عن كل وصاية من الجهة المختصة.[1]

[1]– مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص 176

ملخص الفصل الثالث:

تناولنا في هذا الفصل الأخير مِنْ موضوع الدراسة، واقع التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر كنموذجا للوطن العربي، و أسقطنا الضوء على طبيعة النظام السياسي الجزائري و التنمية السياسية في الجزائر و الذي خصصنا فيها (الأحزاب السياسية/الديمقراطية و حقوق الإنسان/ و خصوصية المجتمع المدني في الجزائر) أما بالنسبة للحكم الراشد فكان حول الإستقرار السياسي و انعدام العنف السياسي و إبداء الرأي و المساءلة كما تم التوضيح أكثر في هذا العنصر الأخير من خلال التعددية الحزبية و عدم التعددية السياسية، أما من بين العوائق التي تحول دون تحقيق تنمية سياسية و حكم راشد فعال نذكر مايلي:

- انتشار الفساد السياسي
- الطبيعة الريعية في الإقتصاد
- ضعف و هشاشة منظمات المجتمع المدني
- ضعف المشاركة السياسية و غياب الديمقراطية الحقيقية
- غياب التداول على الحكم

وسعت الدولة الجزائرية إلى تفعيل آليات الحكم الراشد، و ذلك من خلال إرساءه لسياسة الوئام المدني التي تحمل عدة تدابير بعضها جديدة، و بعضها كان منصوص عليها في قانون الرحمة ومحاربة الفساد السياسي إضافة إلى الإصلاح الإقتصادي، وعموما

فالإصلاحات الإقتصادية وسيلة علاج لمشاكل الدول التي تعاني من إختلالات في توازناتها الداخلية و الخارجية خاصة، في إطار تحويل الإقتصاد و تحويله إلى إقتصاد حر. من خلال إجراءات تسمح بزيادة الصادرات و خفض الموارد.

خاتمـــــــة

من خلال تناولنا لموضوع التنمية السياسية والحكم الراشد في الوطن العربي، بدا لنا الموضوع أكثر اتساعا و أكثر تداخلا في عناصره، و تشابكا بين أطرافه و ذلك أن التنمية السياسية ذاتها حسب ما توصلنا إليه- تعد جزء من التغيير الإجتماعي المتعدد الأبعاد، والذي يتوقف على التحولات الحاصلة في الجوانب الأخرى (الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية... الخ) للمجتمع بأسره. وعلى أساس فقد سعت الدراسة في إطارها النظري إلى إبراز مفهوم الحكم الراشد و إبراز آليات عمله و خصائصه و العناصر الفاعله في سياقه و المعبرة عن قيمة المشاركة. ونظرا لأن المفهوم ظهر في سياق ما بعد الحرب الباردة، فقد غلب التركيز على الفواعل و الخصائص و الآليات. كما تم ضبط و تحديد مفهوم التنمية السياسية و إبراز أهم المداخل التي تطرقت إليها إضافة إلى أزماتها التنموية.

إن الحديث عن واقع التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي، يرغمنا عن الحديث عن قبليات الموضوع، أي عن ما تملكه دول الوطن العربي لبداية هذه التنمية و الحكم، إذ تشير كل التقارير و المسوح الجغرافية العالمية و الإقليمية إلى أن المنطقة العربية " أغنى مما عليه " في جميع الثروات بما في ذلك الثروة الإنسانية، التي هي أساس كل تنمية، كما أن الدول العربية تصنف في المقابل في مقدمة الدول التي تعاني من الفساد بمختلف أشكاله.

إن العقبة الكبرى تكمن في وجود سلطات حاكمة لا تمثل المواطنين و لا تتعرض للمحاسبة و المساءلة، تنتقص من الحريات و تنتهك حقوق الإنسان، مما ادى إلى وجود أحزاب سياسية و جمعيات المجتمع المدني تعاني ذاتها من الفساد و غياب الديمقراطية، مما أدى إلى تبني حكم راشد و ذلك للحد من الفساد و السيطرة عليه بمختلف أنواعه، حيث إتضح لنا في ثنايا الدراسة لهذا الموضوع بأن المجتمع المدني في معظم دول الوطن العربي يتسم بالضعف و الهشاشة نتيجة لكثرة الإنقسامات و الإنشقاقات داخلها ، وعادة ما تأتي هذه الإنقسامات بسبب الصراعات الجيلية داخل الأحزاب أو نتيجة للتنازع على قيادة الحزب أو مناصب رئيسية فيه، وزيادة على ذلك فإن من بين المعوقات التي تقف حاجزا أما التنمية السياسية و الحكم الراشد في الوطن العربي هو إنتشار الفساد ويتجلى ذلك في مظهرين رئيسين: فساد النظام السياسي و فساد الإدارة العامة و الذي يعد من أكبر المعوقات بما في ذلك غياب الشفافية وضعف السلطة و بالرغم من الوضع السياسي والإقتصادي و الإجتماعي و الثقافي للوطن العربي، الذي يتضمن بعض ناصري الحكم الراشد و لو شكليا فلابد أن نؤمن بالمقولة " من لا يدرك لا يترك بعضه" على فرضية أن التغيير في أي مكان يتطلب زمنا طويلا.و قد حاولت الدراسة أن تبرز في الفصل الأخير إسقاط هذا الموضوع على الجزائر كونها إحدى دول الوطن العربي وذلك من خلال معرفة طبيعة النظام السياسي الجزائري و إشكالية التنمية.حيث أنها تتسم بصفة الفساد و أزمات عرفها النظام السياسي و التي من بينها أزمة شرعية النظام. إضافة إلى غياب التداول السلمي للحكم وغياب

ديمقراطية حقيقية والطبيعة الريعية في الإقتصاد الجزائري، كما أنا الأحزاب السياسية في الجزائر تعرف بالمناسباتية وذلك راجع لكونها تنشط في الإنتخابات من أجل تحقيق أغراض شخصية. لذا عملت الجزائر أن تتبع نهجا شاملا لمنع الفساد و مكافحته بصورة فعالة و بذلت من أجل ذلك جهود معتبرة في مجال مكافحة الفساد، و ذلك على مستوى كل الأصعدة (الدولي – الإقليمي– الوطني).

قائمـــة

المراجع

قائمة المراجع:

أ-الكـــــتب:

1- الإبراهيمي عبد الحميد، **الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004

2- الشريفي نداء صادق، **تجليات العولمة على التنمية السياسية، دراسة إستقرائية إستنباطية**، عمان: 2007

3- الشعراوي جمعة سلوى و آخرون، **إدارة شؤون الدولة و المجتمع، القاهرة: مركز الدراسات و إستشارات الإدارة العامة**

4- الصيداوي رياض، **الإنتخابات و الديمقراطية و العنف في الجزائر**، المستقبل العربي، جويلية، 1999

5-العروسي رابح كمال، **المشاركة السياسية و تجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، ط01، الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع، 2007

6- القصبي عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي و التحول الديمقراطي**، الجزء الأول، ط02، مصر: جامعة القاهرة، 2006

7- المغيربي محمد زاهي، **التنمية السياسية و السياسة المقارنة**، قراءات مختارة، ط1، ليبيا: منشورات دار قاريوس بنغازي، 1998

8- إسماعيل و آخرون، مداخيل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر 2003

9- بادي بتر تراند، **التنمية السياسية**، ترجمة، القروييني محمد قاسم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2002

10- برامة عمر، **الجزائر المرحلة الإنتقالية**، الجزائر: دار الهدى، 2001

11- بو الشعير سعيد، **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**، الجزء الأول، ط01،

الجزائر:2006

12- حمدوش رياض، **تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الإقتصادية،** معهد الميثاق، 2009

13 - زايد أحمد، **الدولة بين نظريات النخبة و التبعية،** القاهرة: نهضة مصر للنشر و التوزيع

14- زمام نور الدين، **القوى السياسية، دراسة في علم الإجتماع السياسي،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية

15- زيات عبد الحليم، **التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي، الأبعاد المعرفية و المنهجية،** القاهرة: دار المعرفة الجامعية

16- بو الشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري،** ط 02، الجزائر: دار الحديث،2007 التوثيق، العدد 17

17- صدوق محمد، **آراء سياسية و قانوية في بعض قضايا الأزمة،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003

18- طاشمة بومدين، دراسات **في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، قضايا و إشكاليات،** الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011

19- عبد الرحيم حسن كريمة، **أثر عدم الأستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث،** 1988

20- عدون ناصر دادي و العايب عبد الرحمن، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، من خلال حالة الجزائر،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010

21- عبدالله فؤاد ثناء ، **الدولة و القوة الإجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل و الصراع،** ط01، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010

22- كامل السيد مصطفى، **الإصلاح السياسي في الوطن العربي**، القاهرة: مركز البحوث و الدراسات في الدول النامية، 2006

23- مزرود حسين، **مشاركة الأحزاب السياسية في المؤسسات السياسية في الجزائر (1989-1990)** ، ط02، الجزائر: دار قرطبة، 2010

24- مهنا محمد ناصر، **النظرية السياسية و العالم الثالث**، ط03، مصر: المكتب الجامعي الحديث، 2001

25- هيدي فيريل، **الإدارة العامة منظور مقارن**، ترجمة، القروييني محمد قاسم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985

26- وهبان أحمد، **التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية**، ط01، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000

ب- المذكـــــرات:

27- أزروال يوسف، **الحكم الراشد بين النظرية و التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009

28- بن كادي حسن، **التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: 2008

29- بوروني زكرياء، **النخبة السياسية و إشكالية الإنتقال الديمقراطي- دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة: 2009-2010

30- بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2007-2008

31- بياضي محي الدين، **المجتمع المدني و دوره في دول المغرب العربي و دوره في التنمية السياسية**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة بسكرة،2006-2007

32- جرديد ليلى، **التنمية الإدارية كمدخل لتجسيد الحكم الرشيد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011

33- حملاوي عبد الحق، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: 2012-2013

34- ريحان فوز نايف عمر، **العولمة و أثرها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي (1990-2006)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في التخطيط و التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين: كلية الدراسات العليا، قسم التطيط و التنمية السياسية، 2007

35- شبلي فضيل، **أزمة الثقة بين الحاكم و المحكوم، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر،1998

36- ضبع عامر، **دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر 1999-2004**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر غير منشورة، 2007

37- طاشمة بومدين، **إسراتيجية التنمية السياسية، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، رسالة الدكتوراه ، جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2006-2007

38- عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في دول المغرب العربي**

مثال، تونس، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

39- فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2001)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، 2012

40- لمام محمد حليم، **ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر**، دراسة وصفية تحليل مذكرة لنيل شهادة ماجستير، في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

ج- المجـــــلات:

41- الجوزي جميلة، "التكامل الإقتصادي العربي واقع آفاق"، **مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 05

42- بلعيور الطاهر،"المجتمع لمدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد، 10 نوفمبر 2006

43- بن عبد العزيز خيرة،" دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري، و تحقيق متطلبات الترشيد الإداري"، **مجلة الفكر**، العدد 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة

44- سعداوي عمرو عبد الكريم، "التعددية في العالم الثالث"، الجزائر كنموذج،العدد138، اكتوبر 1991

45- مسعود الربضي و محمد الزغبي، **سياسات التكييف الهيكلي و أثرها على التنمية السياسية في الدول العربية، دراسة حالة مصر، الجزائر، المغرب، اليمن،1989-2003، مجلة إتحاد الجامعات العرب للأداب**، العدد 02

46- عبد الرحمن أسامة، "نشر صور البروقراطية في العالم العربي"، **المجلة العربية للإدارة**، الأردن: العدد 04، كانون الأول 1950

47- عبد النور ناجي،" دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر، دراسة حالة الأحزاب السياسية"، **مجلة المفكر**، العدد03، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية

48- عساف عبد المعطي،" آراء في التطور الإداري"، **المجلة العربية للإدارة**، العدد03، الأردن: أكتوبر 1989

49- عزي الأخضر و جلطي غالم،" قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، إسقاط على التجربة الجزائرية"، **مجلة الدراسات الإستراتيجية**، مركز البصرة للبحوث و الدراسات الإنسانية، 2006

50- غريبي محمد،" الديمقراطية و الحكم الراشد رهانات المشاركة و تحقيق التنمية"، **دفاتر السياسة و القانون**، الشلف: حسيبة بن بوعلي، أفريل 2011، عدد خاص

51- علوان ابتسام حاتم،" واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، **مجلة كلية الأداب**، العدد 98

52- كريم حسن،" مفهوم الحكم الصالح"، **مجلة المستقبل العربية**، بيروت: المجلد 27، العدد 306، نوفمبر 2007

د-الملتقيـــــــات:

53- الحاج مراد مولاي، **الأحزاب السياسية و مسألة الديمقراطية في العالم النامي – حالة الجزائر**- ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و إستراتيجية التغيير في العالم النامي، الجزء 02، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 08-09 أفريل 2007

54- الطاهر بلعيور، **الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم**، الجزء 01، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد، جامعة سطيف، الجزائر

55- دليو سليم، **الوقاية من الفساد و مكافحته وفق القانون الجزائري**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد و استراتيجيات التفسير في العالم النامين جامعة عباس،

سطيف، الجزائر، الجزء الأول، أفريل 2007

56- رزيق كمال و عمار أبو زعرور، **التصحيح الهيكلي و أثاره على المؤسسة الإقتصادية في الجزائر**، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الإقتصادية، جامعة سطيف، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، يومي 29-30 أكتوبر 2001

57- طاشمة بومدين، **إشكالية التأصيل النظري و المنهجي للتنمية السياسية**، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع و آفاق التنمية السياسية في الجزائر، جامعة باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية 04-05 /2007/12

هـ- المراسيـــــــم:

58- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 08/90 المؤرخ في 03 أفريل 1990 العدد 11.

59-المرسوم الرئاسي رقم 05-258: المؤرخ في 2005/08/04، المتضمن هيئة إستدعاء الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية، ليومي 28-29 سبتمبر 2006، الجريدة الرسمية، الجزائر: العدد 55

60- المرسوم الرئاسي رقم 06-413: المؤرخ في 2006/11/22، المتضمن تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، الجريدة الرسمية المؤرخة في 26 نوفبر 2001، الجزائر: العدد 74

61- القانون رقم 06-01: المؤرخ في 20 فيفري 2006، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، الجريدة الرسمية ، العدد 04، المؤرخة في 08 مارس 2006، الجزائر

و- مواقـــع الآنتـــرنيـــت:

62- توفيق المدني، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي، العسكر في السلطة و مسيرة الديمقراطية، نحو بناء الدولة التسلطية، دراسة من منشورات الكتاب العربي، متوفر على الرابط: www.avn.dam.org.book.sdo34.htm بتاريخ 2015/07/15

63- نبيلة عيساوي، جهود الدولة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد بين التنظير و التطبيق، مداخلة في الملتقى الوطني حول الحكم الراشد و الفساد، متوفر على الرابط: www.pogar .org/arabic/counties/anti corruption.2678/pdf بتاريخ 09 2015/08/

ن- الكتب الأجنبية:

64- Majid boncheih، **comite de jestice** ، pour lalgerie، Organisation، De system politique ، algerie :mai 2004.

65−mohamed taher bensaada ،**Le régime politique Algerien**،Alger: entreprise nationale du livre,1992.

الفهـــرس

بسملة	
تشكرات	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية و الحكم الراشد	
تمهيد	01
المبحث الأول: التنمية السياسية	02
المطلب الأول: مفهوم التنمية السياسية و علاقتها ببعض المفاهيم	**02**
المطلب الثاني: المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية	**16**
المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية	**23**
المبحث الثاني: الحكم الراشد	**26**
المطلب الأول: نشأة مفهوم الحكم الراشد	**26**
المطلب الثاني: أطراف وفواعل الحكم الراشد	**34**
المبحث الثالث: علاقة التنمية السياسية بالحكم الراشد	**36**
المطلب الأول: المشاركة و حكم القانون	**37**
المطلب الثاني: الشفافية و المحاسب	**37**
ملخص الفصل الأول	**39**
الفصل الثاني: التنمية السياسية والحكم الراشد في الوطن العربي	
تمهيد.	**40**
المبحث الأول: واقع التنمية السياسية في الوطن العربي	**42**
المطلب الأول: أزمة الوضع الدستوري	**42**
المطلب الثاني: عدم فاعلية تنظيمات المجتمع المدني	**43**
المطلب الثالث: عدم فعالية الجهاز البيروقراطي	**48**
المبحث الثاني: الحكم الراشد في الوطن العربي	**50**
المطلب الأول: حال الوطن العربي	**50**
المطلب الثاني: المجتمع المدني في الوطن العربي	**51**

المبحث الثالث: آفاق و معوقات الحكم الراشد و التنمية السياسية في الوطن العربي	**54**
المطلب الأول: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي	**54**
المطلب الثاني: آفاق التكامل الإقتصادي العربي	**57**
المطلب الثالث: معوقات الحكم الراشد و التنمية السياسية في الوطن العربي	**59**
ملخص الفصل الثاني	**63**
الفصل الثالث: التنمية السياسية والحكم الراشد في الجزائر	
تمهيد	**64**
المبحث الأول: النظام السياسي الجزائري والتنمية السياسية	**65**
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي الجزائري	**65**
المطلب الثاني: التنمية السياسية في الجزائر	**69**
المبحث الثاني: إشكالية الحكم الراشد في الجزائر	**74**
المطلب الأول: إبداء الرأي و المسائلة	**74**
المطلب الثاني: الإسقرار السياسي وإنعدام العنف	**79**
المبحث الثالث: أزمات و عوائق التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر	**81**
المطلب الأول: أزمة شرعية النظام السياسي في الجزائر	**81**
المطلب الثاني: قضية الفساد السياسي في الجزائر	**87**
المطلب الثالث: عوائق التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر	**90**
المبحث الرابع: آفاق التنمية السياسية و الحكم الراشد في الجزائر	**95**
المطلب الأول: جهود الدولة في تفعيل آليات الحكم الراشد	**95**
المطلب الثاني: محاربة الفساد و تعزيز الشفافية	**97**
المطلب الثالث: الإصلاح الإقتصادي في الجزائر	**100**
ملخص الفصل الثالث	**104**
خاتمة	**106**
قائمة المراجع.	**109**